

القسم الثاني

تعليمات مصلحة الشهر العقاري بشأن

التوثيق منقحة وفقاً لآخر التعديلات حتى نهاية

شهر سبتمبر ٢٠٢١

الباب الأول

أحكام تنظيمية عامة

مكاتب التوثيق وفروعها

مادة ١: تختص بأعمال التوثيق مكاتب التوثيق وفروعها الموضح بيانها ومقار كل منها واختصاصاتها في الجداول المرفقة بالجزء الأول.

مادة ٢: لا يجوز للموثق بأحد المكاتب أو الفروع أن ينتقل لمباشرة أعمال التوثيق خارج دائرة اختصاصه.

ومع ذلك يمكن لأصحاب الشأن تقديم محرراتهم لأي مكتب توثيق أو احد فروع.

مادة ٣: تتولى المكاتب والفروع توثيق جميع المحررات وذلك فيما عدا:

١ - عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدي الطائفة والملة.

٢ - إشهادات الرجوع أو التغيير في الوقف الخيري الصادر قبل العمل بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بإحكام الوقف وفقا لما نص عليه في المواد ٢٤٧، ٢٥٩، ٢٦٧ من تعليمات الشهر.

٣ - الإشهادات الخاصة بالرجوع أو التغيير في وقف المسجد أو ما وقف عليه سواء أكان الوقف لاحقا أو سابقا على القانون المشار إليه بالبنء السابق.

٤ - ما أستثنى بنص قانوني كشهادات الشهرة وتغيير الاسم.

مادة ٤: تقوم مكاتب التوثيق وفروعها بما يأتي:

أ- تلقى المحررات وتوثيقها.

ب - أثبات المحررات الرسمية في الدفاتر المعدة لذلك.

ج - وضع الصيغة التنفيذية على صور المحررات الرسمية الواجبة التنفيذ.

د - حفظ أصول المحررات التي تم توثيقها وموافاة المكتب الرئيس بصور من كل منها.

هـ - إعداد فهرس للمحررات التي تم توثيقها.

و - إعطاء صور من المحررات الموثقة ومرفقاتها.

ز - التصديق على توقيعات ذوى الشأن في المحررات العرفية وإعداد فهرس لها.

ح - أثبات تاريخ المحررات العرفية وإعداد فهرس لها.

ط - التأشير على الدفاتر التي تنص القوانين على التأشير عليها عن طريق مكاتب التوثيق.

ى - قبول وإيداع المحررات التي بينها اللائحة التنفيذية، وهى الوصايا وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت، والمحررات الموثقة والمحررات العرفية المصدق على توقيعات ذوي الشأن فيها أمام السلطات الأجنبية والسفارات والقنصليات المصرية^(١).

ك - إعطاء الشهادات بحصول التصديق على التوقيعات، وإثبات التاريخ في المحررات العرفية، أو التأشير على الدفاتر المشار إليها في البند (ط).

مادة ٥: اختصاص رئيس مكتب أو فرع التوثيق. مع عدم الإخلال بالاختصاصات الأخرى المخولة لرئيس مكتب أو فرع التوثيق المنصوص عليها فى القانون أو التعليمات. يتعين على رئيس مكتب أو فرع التوثيق أن يتولى بنفسه - ودون تفويض غيره - مباشرة وإنجاز الأعمال الآتية :

١ - تلقي طلبات الحصول على صور المحررات أو الحصول على الشهادات من واقع الدفاتر والتأشير عليها بقبولها قانونا وتحصيل الرسوم المستحقة على ذلك ومراجعة هذه الصور أو الشهادات واعتمادها وتسليمها للطالب .

٢ - وضع خطة عمل شهرية تتضمن توزيع أعمال التوثيق المختلفة (توثيق المحررات أو التصديق على التوقيعات أو إثبات التاريخ أو التأشير على الدفاتر وغيرها على الموثقين بحيث يختص كل موثق بنوع معين من هذه الخدمات خلال هذا الشهر . واختصاص كل موثق بدفتر معين - فى حالة تعدد الدفاتر لنوع معين منها - (كتعدد دفاتر التوثيق أو تعدد دفاتر التصديق على التوقيعات المعطى لكل منها رمز أ ، ب ، ج وهكذا)

ويتم تعديل هذه الخطة شهريا بالتناوب بين الموثقين وفقا لطبيعة العمل بالمكتب أو فرع التوثيق وعدد الموثقين به كما تتضمن هذا الخطة توزيع العمل أو الخدمة التى يكون العمل فيها فى أكثر من دفتر على الموثقين بأرقام عددية بحيث يختص كل موثق بالاختصاص بإنجاز الخدمة التى تحمل رقم معين لضبط العدالة فى التوزيع وتوضع هذه الخطة المعتمدة من رئيس المكتب أو الفرع بلوحة الإرشادات مرفقا بها دليل إرشادى للجمهور بطريقة الإجراءات الموضحة بهذا المنشور لإداء الخدمة المطلوبة .

٣ - الإشراف الإدارى على موظفى مكتب أو فرع التوثيق بشأن انجازهم للعمل المنوط بهم أو الذى تم توزيعه عليهم وفقا للخطة الشهرية سألقة الذكر .

وتذليل المشاكل والعقبات التى تتعلق بعمل كافة الموظفين الفنية والمالية والإدارية وبالذات ما يعرض على الموثقين من صعوبات تتعلق بقانونية المحرر المطلوب أيا إجراء بشأنه من الموثق و التى تحول

^١ - مستبلة بالمنشور الفنى رقم (٣) بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٤ ، والمنشور الفنى رقم (٨) بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٩ .

دون تحقيق وانجاز الخدمات التي يطلبها صاحب الشأن اياً كان مصدر هذه المشاكل والمعوقات ويكون مسئولاً عن ذلك مسئولية شخصية .

٤- تبصير أصحاب الشأن بإجراءات التوثيق أو مستنداتها . والرد على استفساراتهم بشأنها وإزالة أية صعوبات أو معوقات بشأن ذلك في ضوء القانون والتعليمات.

ويتعين على رئيس مكتب أو فرع التوثيق وضع كافة التدابير التي تكفل حسن معاملة الجمهور بالطريق الذي يحقق لهم كرامتهم وحصولهم على خدمة ميسرة وسريعة في حدود ما تقضى به قواعد القانون والتعليمات.

٥ - بحث الشكاوى المقدمة للمكتب أو الفرع أو المحالة إليه من المكتب التابع له أو المصلحة وإبداء الرأي فيها في ضوء القانون والتعليمات.

الباب الثاني

أهلية المتعاقدين ورضائهم وصفاتهم وسلطاتهم

الفصل الأول

قواعد عامة

مادة ٦: يجب على الموثق قبل إجراء التوثيق أن يتثبت من أهلية المتعاقدين ورضائهم وصفاتهم وسلطاتهم.

والمقصود بالأهلية البلوغ والعقل وعدم وجود مانع قانوني لدى أحد المتعاقدين كأن يباشر وصى أو قيم التعاقد على مال قاصر أو محجور عليه بدون إذن في ذلك من الجهة المختصة وإذا كان أحد المتعاقدين أجنبياً وكان القانون الذي يحكم أهلية يتطلب إذنًا للتعاقد فعلى الموثق أن يتأكد من صدور هذا الإذن.

مادة ٧: الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم يسرى عليها قانون الدولة التي ينتمون إليها بجنسيتهم. أما النظام القانوني للأشخاص الاعتبارية الأجنبية، من شركات وجمعيات ومؤسسات وغيرها، فيسرى عليه قانون الدولة التي اتخذت فيها هذه الأشخاص مركز إدارتها الرئيسي الفعلي . ومع ذلك فإذا باشرت نشاطها الرئيسي في مصر فإن القانون المصري هو الذي يسرى.

الفصل الثاني

مادة ٨: تطبق في شأن الأهلية المواد ٧١ وما بعدها من الجزء الثاني الخاص بتعليمات الشهر .

مادة ٩^(١): تثبت أهلية التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية للولاية علي النفس لمن أتم خمس عشرة سنة ميلادية كاملة متمتعاً بقوة العقلية.

وينوب عن عديم الأهلية أو ناقصها ممثله القانوني . فإذا لم يكن له من يمثله أو كان هناك وجه لمباشرة إجراءات التقاضي بالمخالفة لرأي ممثله أو في مواجهته عينت المحكمة له وصي خصومة من تلقاء نفسها أو بناء علي طلب النيابة العامة أو الغير.

ويتم التحقق من سن الطفل الذي لم يتجاوز سنه الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة بموجب شهادة الميلاد أو بطاقة الرقم القومي أو أي مستند آخر

فإذا لم يوجد المستند الرسمي أصلاً قدرت السن بتقرير يصدر من احدي الجهات الآتية:-

١ - مصلحة الطب الشرعي وفروعها.

٢ - المستشفيات الجامعية.

٣ - المستشفيات العامة دون غيرها.

مادة ١٠: إذا كان احد المتعاقدين ضريراً أو ضعيف البصر أو أبكم أو أصم وجب علي الموثق ان يتأكد من استعانتته بمعين يوقع المحرر معه.

مادة ١١: يجب حضور معاون المحكمة أو مندوب النيابة مع الوصي أو القيم عند التوقيع على العقد إذا ما نص قرار المحكمة على ذلك.

الفصل الثالث

القيود الواردة على أهلية التصرف

مادة ١٢: يجب على الموثق تكليف الأجنبية المتزوجة بتقديم ما يثبت أهليتها للتعاقد حسب قانونها الأهلي . فإذا لم تقدم هذا الإثبات فيجب إما حضور زوجها معها أو تقديم إقرار رسمي يفيد قبوله التعاقد.

مادة ١٣: يراعى بالنسبة للمحكوم عليه بعقوبة جنائية وبالنسبة للأشخاص الموضوعه أموالهم تحت الحراسة والممنوعين من التصرف وبالنسبة لمن صودرت أموالهم وممتلكاتهم بالنسبة للتأمين القواعد الواردة في شأنهم في الجزء الثاني الخاص بتعليمات الشهر.

١ - مستبدلة بالمنشور الفني رقم (١٢) بتاريخ ٢٠٠٨/١١/١١ .

الفصل الرابع

صفات من يقومون مقام غيرهم ومدى سلطاتهم

مادة ١٤: يراعى في شأن التحقق من صفات من يقومون مقام غيرهم ومدى سلطاتهم المواد ٤٩ وما بعدها من الجزء الثاني الخاص بتعليمات الشهر:

مادة ١٥: بالنسبة لحالات الزواج والطلاق والرجعة والتصادق على ذلك التي يراد إتمامها بالتوكيل يراعى إثبات بيانات الحالة المدنية المثبتة بالبطاقات في التوكيلات الخاصة بتلك الحالات حتى يتسنى أدرجها في عقود الزواج أو إسهادات الطلاق الصادرة من الوكيل بصفته.

مادة ١٦: إذا تم إلغاء التوكيل أو التنازل عنه بمقتضى إقرار رسمي أو مصدق على التوقيعات فيه أو بموجب إنذار بالنسبة للوكالة في أعمال الشهر العقاري والتوثيق وجب التأشير بذلك على هامش أصل التوكيل ودفتر المحررات الموثقة أو دفتر التصديق على التوقيعات حسب الأحوال إذا كان أصل التوكيل سبق إبرامه أمام المكتب أو الفرع.

إما إذا كان أصل التوكيل قد تم إبرامه أمام جهة أخرى تعين على المكتب أو الفرع الذي تم لديه الإلغاء أو التنازل إخطار تلك الجهة بذلك للتأشير بمقتضاه في مراجعها.

ويجب إخطار إدارة المحفوظات بالإلغاء أو التنازل في ذات اليوم الذي تم فيه وذلك للتأشير بموجبه على صورة التوكيل الرسمي المحفوظة لديها .

على أن يتم إثبات رقم الصادر وتاريخ الإخطار على هامش أصل التوكيل الرسمي الذي تم إلغائه وإثباتهما بدفتر المحررات الموثقة ودفتر التصديق على التوقيعات على حسب الأحوال وكذا هامش محضر التصديق الذي تم بموجبه الإلغاء وذلك إذا كان المحرر الذي تم إلغائه سبق إبرامه بذات المكتب أو الفرع ، وإذا كان المحرر تم إبرامه أمام جهة أخرى فتثبت ذات البيانات بالإخطار المنصوص عليه في الفقرة السابقة لتتولى الجهة الموجهة إليها التأشير بجميع البيانات في مراجعها^(١) .

وفي جميع الأحوال يلزم إطلاع الموثق الذي يتم الإلغاء أمامه على أصل التوكيل العام أو على دفتر التصديق على التوقيعات إذا كان سبق إبرامه أمام المكتب أو الفرع، أو على صورة رسمية أو شهادة منه إذا كان قد تم إبرامه أمام جهة أخرى وذلك للتأكد من أنه لا يتضمن حق الوكيل في التعاقد مع نفسه، فإذا تبين تضمنه ذلك فعلى الموثق الامتناع عن السير في إجراءات الإلغاء إلا إذا حضر الوكيل وأقر بموافقه على هذا الإلغاء.^(٢)

^١ - مستبدلة بالمشور الفني رقم (١٥) بتاريخ ٢٠١٦/١/١٧
^٢ - مضافة بالمشور الفني رقم (٥) بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٨

مادة ١٧: يراعى في حالة ورود إخطار إلى مكتب التوثيق أو احد فروعها بإلغاء توكيل رسمي أو فرعى مصدق على التوقيعات فيه أو التنازل عنه أن يؤشر على هامش أصل التوكيل ودفتر بيان المحررات الموثقة وكذلك دفتر التصديق على التوقيعات حسب الأحوال ورود الإخطار وبأنه تحرر لمقدمة باتخاذ اللازم نحو عمل إقرار رسمي أو مصدق على التوقيع فيه أو بتوجيه إنذار بالإلغاء أو التنازل حتى يمكن التأشير بإلغاء التوكيل أو التنازل عنه.

وإذا طلبت صورة من التوكيل الرسمي أو شهادة من واقع دفتر التصديق قبل إتمام إلغاء التوكيل الرسمي أو العرفي أو التنازل عنه بالطريق القانوني فيجب أن تتضمن صورة التوكيل الرسمي أو الشهادة ما يفيد ورود الإخطار بالإلغاء أو التنازل وتكليف الموكل أو الوكيل بإلغاء التوكيل أو التنازل عنه وان المصلحة لا مسئولية عليها في ذلك.

الباب الثالث

إجراءات التوثيق

الفصل الأول

مبادئ عامة

مادة ١٨: لا يجوز للموثق القيام بأي إجراء من إجراءات التوثيق أو التصديق على التوقيعات أو إثبات التاريخ أو التأشير على الدفاتر التجارية إلا بعد سداد الرسوم المستحقة عنه. وإذا كان المحرر المطلوب توثيقه أو التصديق على التوقيعات فيه واجب الشهر وجب أيضا سداد رسوم الشهر عنه كاملة.

مادة ١٩: لا يجوز للموثق القيام بأي إجراء من إجراءات التوثيق أو التصديق على التوقيعات أو إثبات التاريخ لأي عقد من عقود تأسيس الجمعيات والمؤسسات ونظمها الأساسية الخاضعة للقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، أو تعديل هذه العقود والنظم المذكورة إلا بعد تقديم موافقة رسمية من الجهة الإدارية المختصة " وزارة التضامن الإجتماعي " التي تتبعها هذه الجمعيات والمؤسسات على أن تكون معتمدة بخاتم شعار الدولة.^(١)

مادة ٢٠: يتعين الامتناع عن إثبات أسماء الشهرة لأصحاب الشأن في المحررات المتعلقة بأعمال التوثيق فقط دون المحررات المتعلقة بأعمال الشهر العقاري وذلك لدى التحقق من شخصيتهم فيها ما لم تكن أسماء الشهرة ثابتة ببطاقة تحقيق الشخصية أو المستند الرسمي المثبت لشخصيتهم.

^١ - راجع المنشور الفنى رقم ٢ بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٣، راجع المنشور الفنى رقم (١٠) بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٧ الذى نسخ حكم هذه المادة.

مادة ٢١: يجب على مكاتب التوثيق وفروعها عدم إتمام توثيق أو التصديق على التوقعات في المحررات واجبة الشهر إلا إذا كان مؤشرا عليها بصلاحياتها للشهر من مأموريات الشهر العقاري المختصة وبشرط إلا يكون طلب الشهر الذي بني عليه المحرر قد أعتبر كان لم يكن بقوة القانون. كما يجب عليها عدم إتمام توثيق المحررات واجبة القيد في السجل العيني إلا إذا كان مؤشرا عليها بصلاحياتها للقيد من مأموريات السجل العيني المختصة، على أن تكون صور المحرر في هذه الحالة محررة جميعها على الورق الأبيض بما فيها الصورة التي تقدم لمكتب السجل العيني لقيد البيانات الواردة بها في صحف الوحدات العقارية.

كما يتعين عليها الامتناع عن قبول الرسوم والتصديق على استثمارات التسوية بعد الميعاد المحدد لسريان نظام السجل العيني على القسم المساحي الذي يحدده قرار وزير العدل وفي حالة تأجيل السريان يجب إخطار أصحاب الشأن بالاستثمارات الموقوفة بميعاد السريان الجديد. أما المحررات التي تشهر بطريق الإيداع فلا مانع من قبول التصديق على توقعات ذوي الشأن فيها دون اشتراط التأشير عليها بالصلاحيات للشهر من المأمورية المختصة وذلك بعد تقديم خطاب معتمد من مكتب الشهر العقاري المختص (قسم المراجعة الفنية) يفيد ذلك مع التأشير بمضمون ذلك الخطاب بخانة الملاحظات بدفاتر التصديقات.^(١)

مادة ٢٢: يجب عند إجراء التوثيق أو التصديق على التوقعات أو إثبات التاريخ لأي محرر يكون أطرافه أو طالب الإجراء فيه غير مصري التحقق من حصول غير مصري على ترخيص بالإقامة على أرض الدولة مع توافر جواز سفر ساري المفعول. ويمكن التحقق من توافر الترخيص بالإقامة من واقع بصمة خاتم الإقامة المدون بجواز السفر أو من بطاقة الإقامة أو من الشهادة الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية أو احد فروعها التي تفيد الإعفاء من قيود التسجيل والإقامة. وعلى الفئات المستثناة من تأشيرة الدخول وحمل جواز سفر تقديم مستند رسمي به صورة للشخص المستثنى ومعتمدة من وزارة الداخلية طبقاً لإحكام المادة الخامسة من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن دخول وإقامة الأجانب أراضي الدولة والخروج منها. ويتعين الاعتداد بالإعفاء من قيود الإقامة المدون على جواز سفر رعايا دولة السودان أو بالشهادة الصادرة من مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية أو احد فروعها بذلك.

١ - مضافة بالمشور الفنى رقم (٧) بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٩ ويستثنى من ذلك قوائم الحصر و التحديد ، شهادات التوزيع ، استثمارات البيع ، قرارات نزع الملكية .

ويجب على الموثق إثبات ذلك بالمرحور والدقتر المعد للإجراء المطلوب والاحتفاظ بمكتب أو فرع التوثيق بصورة طبق الأصل من سند الإقامة أو الإعفاء منها موقعا عليها من صاحب الشأن والموثق مدونا عليها رقم وتاريخ المحضر.

مادة ٢٢ مكرر: يتعين إجراء التوكيلات الصادرة من الأجانب الموجودين علي أراضي مصر والتي يكون موضوعها إجراءات التقاضي نيابة عنه والدفاع عنه دون سواها وذلك إذا كان الأجنبي مقيد الحرية بحبسه دون المطالبة بتقديم ترخيص الإقامة السارية المنصوص عليها بالمادة السابقة^(١).

مادة ٢٣: استثناء من أحكام المواد السابقة يجوز إتمام إجراءات التوثيق أو التصديق على التوقيعات بغير التأشير على المحرر بصلاحيته للشهر في حالة إبرام العقود التي يترتب عليها إجراء تأشير هامشي وكذلك إذا ورد الإذن بذلك من مكتب الشهر العقاري المختص في حالة إجراء الشهر المؤقت.

مادة ٢٤: يراعى قبول إجراءات التوثيق أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن أو إثبات تاريخ إقرارات التنازل عن الحق الشخصي الناشئ عن قرار تخصيص قطعة أرض فضاء أو وحدة سكنية، باعتبار إن التنازل يتم في هذه الحالة عن حق شخصي.

مادة ٢٥: يراعى الامتناع عن توثيق المحررات التي تتضمن تنازلا عن تراخيص البناء أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها أو إثبات تاريخها سواء كانت هذه التنازلات بمقابل أو بدون مقابل، كما يراعى الامتناع عن تضمين مشروعات المحررات المعدة للشهر مثل هذه التنازلات أو الإشارة إليها.

مادة ٢٦: لا يجوز تقديم العقود العرفية أو الرسمية التي تتضمن تعاقدا بين أطرفها إلى مكاتب التوثيق وفروعها لتوثيقها أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها إذا بلغت قيمتها عشرين ألف جنيه فأكثر إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل ومصدقا على توقيعه من النقابة العامة أو النقابة الفرعية التابع لها بصفته ودرجة قيده.

وذلك فيما عدا عقود تأسيس شركات المساهمة وعقود الرهن الرسمي أو تعديلها فهذه الأخيرة يلزم التوقيع عليها من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف على الأقل ومصدقا على توقيعه من النقابة الفرعية المختصة بصفته ودرجة قيده^(٢).

إما العقود التي يكون أحد أطرافها جهة حكومية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامه أو شركة من شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام أو إحدى المؤسسات الصحفية أو البنوك فيكتفي باعتماد التوقيع على النحو المشار إليه من الإدارة القانونية لهذه الجهات وتختم بخاتمها.

^١ - مضافة بالمنشور الفنى رقم ٢ بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢ الصادر من مصلحة الشهر العقارى والتوثيق
^٢ - مستبدلة بالمنشور الفنى رقم (٩) بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٤

ولا تسرى الأحكام المتقدمة على مشروعات المحررات الخاصة بأوراق الإجراءات كشهر الإرث وإلغاء الوقف وصحف الدعاوى وما شابهها أو الخاصة بشهر الأحكام.

كما لا تسرى على المحررات المطلوب إثبات تاريخها مهما بلغت قيمة هذه المحررات.

مادة ٢٧: يجب التحقق من إشمال المحررات الموثقة أو المصدق على التوقيعات فيها على بيان جنسية وديانة ومهنة أصحاب الشأن فيها ومحال إقامتهم وعلى أن يثبت هذا البيان بالدفاتر المتعلقة بها عدا الفهارس.

مادة ٢٨: توثيق المحررات يكون باللغة العربية فإذا كان أحد المتعاقدين يجهل هذه اللغة أو لا يجيدها استعان الموثق بمترجم من المصلحة وفي حالة عدم توافر ذلك يجوز الاستعانة بمترجم يقدمه المتعاقدين ويكون محل ثقتهم على أن يكون مرخصاً له بالعمل في مجال الترجمة أو يثبت ذلك من واقع بطاقة تحقيق شخصيته أو أي مستند رسمي آخر كحصوله على مؤهل علمي يؤهله لذلك أو أن يكون من العاملين بالسفارة التي ينتمي إليها الأجنبي، ويجب أن يوقع المترجم على المحرر مع المتعاقدين والموثق، ويلاحظ بالنسبة للأسماء الأجنبية إمكان كتابتها بالأحرف اللاتينية إظهاراً لها^(١).

ومع ذلك إذا كان المحرر المقدم للتصديق على توقيعات ذوي الشأن فيه بلغة أجنبية وجب إشماله على ملخص (معتمد) باللغة العربية موقع عليه منهم.

وبالنسبة للعقود المحررة بلغة أجنبية والتي يطلب إثبات تاريخها يكتفي بتوقيع مقدمها على ملخص (معتمد) لها باللغة العربية.

مادة ٢٩: لا يجوز للموثق أن يباشر توثيق محرر أو التصديق على توقيعات أصحاب الشأن فيه يخصه شخصياً أو تربطه وأصحاب الشأن فيه صلة مصاهرة أو قرابة لغاية الدرجة الرابعة.

ويراعى في تطبيق هذا النص الأصل من المتعاقدين دون الوكيل فإذا كان الأصل لا تربطه بالموثق صلة قرابة أو مصاهرة لغاية الدرجة الرابعة فيجوز في هذه الحالة السير في إجراءات المحرر بغض النظر عن صلة القرابة أو المصاهرة التي تربطه بالوكيل.

مادة ٣٠: (٢) (أ) الإقرار بالتبرع بعضو أو جزء من الجسم للغير

لا يجوز للموثق أن يمتنع عن قبول التصديق على توقيعات ذوي الشأن في الإقرارات المتعلقة بالتبرع بنقل أي عضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسم المتبرع المنقول منه بقصد زرع في جسم المتبرع إليه المنقول إليه . وذلك متى توافر في الإقرار الشروط الآتية:

^١ - هذه الفقرة مستبدلة بالمنشور الفنى رقم (٧) بتاريخ ٢٠١١/٩/٥ .

^٢ - مستبدلة بالمنشور الفنى رقم (٢) بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٢ .

- ١- أن يتضمن الإقرار علي وجه التحديد الشيء المتبرع به من جسم المتبرع.
- ٢- أن يتضمن الإقرار كافة البيانات الشخصية للمتبرع من واقع بطاقة الرقم القومي وكذا أسم المتبرع إليه وجنسيته وصلته بالمتبرع أو درجة قرابته إليه.
- ٣- أن يكون التبرع بدون مقابل مادي أو عيني أو مقابل منفعة مادية أو عينية ولا يكتسب المتبرع أو فروعه أو ذووه أو أي من ورثته من المنقول إليه أو من ذويه أي فائدة مادية أو عينية بسبب النقل أو بمناسبته.
- ٤ - أن يكون المتبرع كامل الأهلية ولا يزيد سنة عن خمسين عاماً . ويستثنى من ذلك:
نقل خلايا الأم فقط (دون غيرها من أعضاء أو أجزاء الجسم) من الطفل أو عديم الأهلية أو ناقصها إلي المتبرع إليه (الأبوين أو الأبناء أو فيما بين الأخوة) وذلك بشرط موافقة أبوي الطفل إذا كان كلاهما علي قيد الحياة أو أحدهما في حالة وفاة الثاني أو ممن له الولاية أو الوصاية علي الطفل أو موافقة النائب أو الممثل القانوني لعديم الأهلية أو ناقصها الذي يوقع علي المحرر ويصدق علي توقيعه.
- ٥- أن يكون التبرع إلي قريب حتى الدرجة الثانية وإذا كان المتبرع إليه غير ذلك. فيجب أن يتضمن المحرر إقراراً من المتبرع بعدم صلاحية أحد أقارب المتبرع إليه للتبرع إليه. أو عدم رغبتهم في التبرع إليه . وعلي أن يدون بالمحرر أن هذا الإقرار تم لتقديمه للجهة المختصة قانوناً بزرع الأعضاء التي لها الحق في قبوله أو رفضه.
- ٦- أن يكون المتبرع والمتبرع إليه مصريين الجنسية ويستثنى من ذلك:
 - أ - الزوجين إذا كان أحدهما مصرياً والآخر أجنبياً علي أن يكون قد مضى علي الزواج ثلاث سنوات علي الأقل وذلك من واقع عقد الزواج الموثق طبقاً للقانون.
 - ب - التبرع بين الأبناء من أم مصرية وأب أجنبي أو العكس وذلك فيما بينهم جميعاً وبشرط ألا يقل سن الأبن المنقول منه عن ثمانية عشر عاماً . وموافقة الأطراف الثلاثة والتصديق علي توقيعاتهم في هذا المحرر.
 - ج - التبرع بين الأجانب من جنسية واحدة بشرط تقديم موافقة كتابية علي ذلك من سفارة الدولة التي ينتمي إليها كلاهما بجنسيته واعتمادها من وزارة الخارجية المصرية.
- (ب) الوصاية بالتبرع بعضو أو جزء من الجسم.
- لا يجوز للموثق أن يمتنع عن توثيق المحررات المتضمنة وصية من المتبرع إلي غيره بعضو أو جزء من عضو أو نسيج من جسمه بعد وفاته إلي أي إنسان حي ولا يشترط تعيين هذا الشخص الموصي إليه متى توافرت الشروط الآتية:

- ١- أن يكون الموصي والموصي إليه مصريين الجنسية (ولو لم يحدد أسم الموصي إليه المصري).
- ٢- أن يتضمن المحرر بالوصية البيانات الكافية عن العضو أو النسيج الموصي به.
- ٣- أن تتضمن بيانات الموصي الشخصية من واقع بطاقة الرقم القومي الخاصة به.
- ٤- أن تكون الوصية بالتبرع دون مقابل مادي أو عيني أو مقابل منفعة مادية أو عينية سواء للموصي أو الموصي له أو ذويهما أو ورثتهما.

وفي جميع الأحوال لا يجوز إثبات تاريخ هذا المحرر.

(ج) العدول عن التبرع.

لا يجوز للموثق الامتناع عن توثيق أو التصديق علي توقيعات أصحاب الشأن حسب الأحوال في المحررات التي تتضمن العدول عن التبرع السابق حصوله منه.

مادة ٣١: إذا اتضح للموثق عدم توافر الأهلية أو الرضا لدى المتعاقدين أو إذا كان المحرر المطلوب توثيقه أو التصديق علي التوقيعات فيه ظاهر البطلان كان للموثق أن يرفض الإجراء كتابه على أن يعتمد ذلك من رئيس مكتب أو فرع التوثيق ويختتم بخاتم شعار النولة ويعاد المحرر إلى نوى الشأن بكتاب موصى عليه مع إبداء الأسباب على النموذج المعد لذلك، والذي يتم الاحتفاظ بصورته وصورة المحرر المرفوض بمكتب أو فرع التوثيق.

ويجوز لنوى الشأن استلام أسباب الرفض في ذات اليوم بعد التوقيع بالاستلام وتاريخ الاستلام إثناء تواجدهم بمكتب أو فرع التوثيق^(١).

مادة ٣٢: لمن رفض توثيق محرره أن يتظلم إلى قاضى الأمور الوقتية بالمحكمة التي يقع مكتب التوثيق في دائرتها وذلك في خلال عشرة أيام من إبلاغ الرفض إليه أو من تاريخ تسلمه لأسباب الرفض بمكتب أو فرع التوثيق وله أن يطعن في القرار الذي يصدره القاضي إمام غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية.

وقرار القاضي أو غرفة المشورة لا يحوز قوة الشيء المقضي به في موضوع المحرر.

ولا يخل ذلك بحق نوى الشأن في التظلم للمصلحة مباشرة.

مادة ٣٣ : تنفيذا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٢٤ لسنة ١٩٩٠ بشأن الموافقة على اتفاقية التنقل والإقامة والعمل بين جمهورية مصر العربية والجمهورية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣ يستثنى رعاية دولة والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

^١ - راجع الكتاب النورى رقم ٥٥ بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٢ الصادر من الإدارة العامة للبحوث القانونية بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق .
والذى أكد على عدم استصدار أى موافقات من جهات معينة مثل وزارة الصحة .

العظمى من شرط تقديم بطاقة الإقامة لجمهورية مصر العربية اكتفاءً بالبطاقة الشخصية عند إنجاز أي إجراء من إجراءات الشهر العقاري والتوثيق .

مادة ٣٤: تنفيذاً لأحكام المادتين رقمي (١١)، (١٢ مكرراً) من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري وتعديلاته يجب على مكاتب التوثيق وفروعها عدم إتمام - التوثيق أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن في المحررات والسندات التي ترد على منفعة العقار إذا زادت مدتها على تسع سنوات كعقود الإيجار وغيرها، وكذلك في الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك.

وفي المخالصات والحوالات بأكثر من أجرة ثلاث سنوات مقدماً وفي الأحكام النهائية المثبتة لذلك إلا إذا كان مؤشراً عليها بصلاحياتها للشهر من مأموريات الشهر العقاري المختصة وبشرط ألا يكون طلب الشهر الذي بني عليه المحرر قد اعتبر كان لم يكن بمضي المدة القانونية حيث إن هذه المحررات من المحررات واجبة الشهر.

كما يجب على مكاتب التوثيق وفروعها الامتناع عن إثبات تاريخ هذه المحررات والسندات والمخالصات والحوالات والأحكام النهائية المشار إليها بالفقرة السابقة حيث إن هذه المحررات واجبة الشهر بطريق التسجيل.

الفصل الثاني

المحررات الموثقة

أصول المحررات الموثقة

مادة ٣٥: يجب على الموثق أن يتأكد من شخصية أصحاب الشأن ببطاقة الرقم القومي متى كانت سارية المفعول وصالحة للاستعمال بأن لم ينقضي علي تاريخ استخراجها سبع سنوات وثلاثة أشهر وفي حالة عدم توافر ذلك يكون إثبات شخصية أصحاب الشأن بأي مستند رسمي آخر يحمل صورة فتوغرافية لصاحب الشأن عليها بصمة خاتم شعار الجمهورية مع إثبات الرقم القومي لصاحب الشأن من واقع بطاقة الرقم القومي (ولو كانت منتهية السريان) أو من واقع أي مستند رسمي آخر وذلك لدي اتخاذ أي إجراء من إجراءات الشهر والتوثيق.

ويعتبر من قبيل المستندات الرسمية التي تقبل لإثبات شخصية أصحاب الشأن جواز السفر ورخصة القيادة ورخصة حمل سلاح^(١).

مادة ٣٦: إستثناء من المادة السابقة لايجوز توثيق عقود الزواج إلا بحضور شاهدين عاقلين بالغين.

^١ - مستبدلة بالمشور الفنى رقم ٩ بتاريخ ٢٩/١٠/٢٠١١

مادة ٣٧: على الموثق أن يحرر وثائق الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والمصادقة عليها في نفس المجلس على النماذج المعدة لذلك (نموذج ١، ٢، ٣، ٤ موثقين شهر عقاري) ويكون ذلك من أصل وأربع صور يسلم لكل واحد من الزوجين صورة والثالثة ترسل إلى الإدارة العامة للمحفوظات بالمصلحة والرابعة تسلم لسجل الأحوال المدنية ويبقى الأصل محفوظاً بالدفتر بمكتب أو فرع التوثيق المختص.

مادة ٣٨: على الموثق بعد تحرير النماذج المشار إليها بالمادة السابقة وإحالتها دون تدخل من ذوى الشأن- إلى الموظف المختص بتقدير الرسوم ومراجعتها وتحال للخرينة لتحصيل الرسوم ثم تسلم للموثق لاستكمال إجراء التوثيق.

مادة ٣٩: إذا رأى ذو الشأن أن يشهدوا من يثقون به من شهود التعاقد في عقود الزواج فعلى الموثق اثباتهم في المحررات المطلوب توثيقها.

مادة ٤٠: يراعى الامتناع عن قبول شهادة موظفي المصلحة كشهود تعاقد في عقود الزواج.

مادة ٤١: يجب أن يكون المحرر مكتوباً بخط واضح على أفرخ من الورق المسطر ذي الهامش العريض أو على ورقة واحدة ذي هامش غير مشتمل على إضافة أو تحشير أو كشط أو ترك فراغ بين الكلمات.

كما يجب كتابة المبالغ والمسطحات بالأرقام والحروف وأن تكون ألفاظ العقد كاملة بغير اختصار. وإذا بقى من السطر ما لا يكفى للكلمة التالية أو ترك منه جزء للبدء بسطر جديد فيجب إن يملأ ذلك الفراغ بشرطة منعاً من إضافة شيء فيما بعد.

وإذا أريد حذف بعض الكلمات أو تغييرها قبل إمضاء العقد فتوضع شروط تحت هذه الكلمات وينص في آخر العقد على إن الكلمات التي تحتها شروط وعددها كذا وأولها كذا وآخرها كذا تعتبر لاغية وتكتب الكلمات المراد استبدالها بها.

وإذا أريد زيادة كلمات فتكتب في آخر العقد أيضاً بشرط أن يتم كل ذلك بنفس المداد الذي حرر به العقد. وفي حالة اختلاف المداد ينكر ذلك ويعتمد من الرئيس المباشر.

وقبل انفضاض مجلس العقد لكي يتسنى للجميع من أطراف وشهود التوقيع عليها مع الموثق.

أما إذا استدعت الحال إجراء شيء مما تقدم بعد انفضاض مجلس العقد فيجب تحرير عقد تصحيح جديد يشار فيه إلى أنه قد حرر تصحيحاً للمحرر الأول. وفي هذه الحالة يقوم مكتب التوثيق المختص بالتأشير في خانة الملاحظات بدفتر المحررات الموثقة أمام بيانات هذا المحرر المصحح بالعبرة الآتية : (وثق

عقد تصحيح لهذا المحرر بتاريخ برقم وأمام بيانات عقد التصحيح بأنه

(وثق تصحيحاً للعقد رقم الموثق بتاريخ) .

مادة ٤٢ : على الموثق تدوين أرقام المحررات الموثقة بأعلى المحرر بجوار الموضوع على النحو التالي
(توكيل رسمي عام رقم لسنة) .

مادة ٤٣ : التغييرات التي تطرأ على المحررات الموثقة يتم الإشارة إليها بالمداد الأحمر في صدر
المحررات الموثقة . على أن يتم التأشير بالتغيير بمداد مغاير خلف المحرر حتى يمكن الاستدلال عليها
بسهولة ويسر .

ويسأل الموثق عن مدى الالتزام بتدوين المحرر بمداد واضح وخط مقروء . وكذا عن سلامة البيانات
المثبتة به .

مادة ٤٤ : يجب أن يشتمل المحرر بالإضافة إلى البيانات الخاصة بموضوعه على ما يأتي:

١ / ذكر السنة والشهر واليوم والساعة التي تم فيها التوثيق بالأحرف .

٢ / اسم الموثق ولقبه ووظيفته .

٣ / بيان ما إذا كان التوثيق قد تم بالمكتب أو في مكان آخر .

٤ / أسماء أصحاب الشأن وأسماء إبانهم وأجدادهم لإبانهم وجنسياتهم وديانتهم وصناعاتهم ومحال ميلادهم
وإقامتهم وأسماء وكلائهم ومن تقضى الحال بوجودهم للمعاونة .

٥ / ذكر المرفقات الواجب حفظها مع المحرر في هامشه .

وإذا تم اتخاذ الإجراءات بالوكالة فيتعين بالإضافة إلى بيان محل إقامة الوكيل بيان محل إقامة الموكل
من حيث ذكر رقم المنزل والشقة واسم الشارع أو الحارة والناحية والشيخة والقسم أو المركز
والمحافظة التابع لها أي منهما .

مادة ٤٥ : إذا كان أحد أصحاب الشأن في المحرر أمياً ولا يملك ختماً فيمكن اعتباره بصمته كتوقيع له .

وفى حالة توقيع صاحب الشأن بختمه يراعى التوقيع منه أيضاً ببصمة ابهامه إلى جانب الختم . كما
يراعى ذلك بالنسبة لتوقيع الشهود .

مادة ٤٦ : يجوز قبول توثيق المحررات المطبوعة بالة الطباعة أو المكتوبة على الآلة الكاتبة كما يجوز
قبول صورها المطبوعة أو المكتوبة على الآلة الكاتبة المعدة للتسليم لأصحاب الشأن أو للحفظ بدار
محفوظات الشهر أما صورها المعدة للشهر – فيجب أن تكون بالمداد الأسود .

مادة ٤٧: تلاوة المحررات والمرفقات والتوقيع عليها.

يجب على الموثق قبل توقيع ذوى الشأن على المحرر المراد توثيقه أن يتلو عليهم الصيغة الكاملة للمحرر ومرفقاته وان يبين لهم الأثر القانوني المترتب عليه دون أن يؤثر في إرادتهم ويوقع هو وأصحاب الشأن والشهود على المحرر والمرفقات.

وإذا كان المحرر مكونا من عدة صفحات وجب على الموثق إن يرقم صفحاته وان يوقعها جميعها مع أصحاب الشأن والشهود.

وعلى الموثق تنزيل المحرر بعبارة تفيد تلاوته على المتعاقدين.

مادة ٤٨: الرسومات أو الخرائط المراد إرفاقها بالمحررات المطلوب توثيقها:

يراعى بالنسبة للرسومات أو الخرائط المراد إرفاقها بالمحررات المطلوب توثيقها أن تقدم من أربع نسخ خصوصا إذا كانت مرسومة بغير الحبر الأسود وحجمها يزيد على ضعف حجم العقد (أى ٢٢ x ١٨ بوصة) وذلك حتى تحفظ نسخة من الرسم مع العقد الأصلي بمكتب التوثيق والثلاث نسخ الباقية يؤشر عليها بأنها طبق الأصل بمعرفة المكتب المذكور وتسلم لصاحب الشأن مع صورة المحرر على الورق المدموغ لتقديمها للشهر بعد الشهر تسلم نسخة من الرسم لصاحب الشأن وترسل نسخة أخرى لتفتيش المساحة وتحفظ النسخة الثالثة مع صورة المحرر المحررة على ورق العقود المدموغة بمكتب الشهر.

هذا ويجوز تقديم الرسومات أو الخرائط المذكورة من نسختين إذا كانت مرسومة بالحبر الأسود وحجمها لايزيد عن ضعف حجم العقد (أى ٢٢ x ١٨ بوصة) حتى تحفظ نسخة مع أصل المحرر بمكتب التوثيق وتسلم الأخرى بعد التأشير عليها بمعرفة هذا المكتب بأنها طبق الأصل لصاحب الشأن لتقديمها للتسجيل مع صورة المحررة على الورق المدموغ وعند ذلك تستخرج الصور الباقية بالفوتوستات بحيث تحفظ نسخة الرسم الأصلي بمكتب الشهر مع صورة المحرر المحررة على الورق المدموغ وترسل صورة فوتوغرافية من الرسم لتفتيش المساحة وتسلم صورة فوتوغرافية أخرى من الرسم لصاحب الشأن.

مرفقات المحررات الموثقة

مادة ٤٩: يجب المطالبة بالمستندات المؤيدة للصفة والسلطة وحفظها مع المحرر المطلوب توثيقه.

ويتعين لدي إجراء توكيل عام أو خاص من الوكيل استنادا منه إلى توكيل سابق صادر إليه من الموكل ضرورة أن يتضمن هذا التوكيل الصادر من الوكيل إقرارا منه بأن الموكل وقت إجراء التوكيل الحالي

ما زال علي قيد الحياة . وأن التوكيل السابق ما زال ساريا ولم يتم إلغاؤه بعد وتحمله المسؤولية المدنية والجنائية كاملة في حالة ظهور خلاف ذلك^(١).

مادة ٥٠: ترفق المستندات المشار إليها في المادة ٦ مع المحرر المطلوب توثيقه وكذلك المستند المثبت للإعلان في محاضر الغيبة والمستندات المتعلقة بإشهار الإسلام وعقود الزواج. أما مستندات الملكية فيجب ردها لنوى الشأن.

وإذا كان قد سبق إرفاق المستند بمحرر تم توثيقه في ذات المكتب أو الفرع فيكفي إن يحال في المحرر الجديد المطلوب توثيقه إلى هذه الواقعة دون حاجة إلى إعادة إرفاق المستند.

صور المحررات الموثقة

مادة ٥١: تنسخ صور من المحررات لتسليمها لأصحاب الشأن بعد دفع الرسوم ويوضح على هذه الصورة رقم التوثيق أو التصديق وتاريخه وصيغة التسليم وتاريخها ويوقعها الموثق ويوضع عليها خاتم المكتب ويؤشر الموثق بالتسليم على أصل المحرر ويوقع هذا التأشير على إن تتضمن هذه الصور جميع المرفقات.

ويتعين على مكاتب الشهر العقاري ومكاتب وفروع التوثيق المختصة إعطاء صور من عقود الزواج أو إشارات الطلاق والرجعة والتصادق عليها التي تم توثيقها . سواء أكان ذلك خلال السنة الميلادية التي تم توثيق هذه العقود والإشهادات فيها أو بعد انتهاء هذه السنة الميلادية وذلك متى تم طلبها ذوي الشأن وبعد سداد الرسم المستحق.

كما لا يجوز تسلم صور ثانية من إشارات الإسلام إلا بعد موافقة وزارة العدل (إدارة المحاكم).

مادة ٥٢: لا تسلم صور المحررات التي تم توثيقها إلا لأصحاب الشأن مع مراعاة إن الخلف العام والخلف الخاص من أصحاب الشأن يجوز تسليمهم صور المحررات بشرط التحقق من صفاتهم. على أنه يجوز تسليم صورة من المحرر للغير بعد الحصول على إذن من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة التي تقع مكتب التوثيق في دائرتها.

ولا يجوز إعطاء شهادات مع واقع دفاتر المحررات الموثقة.

مادة ٥٣: الصور التنفيذية:

تعطي صورة تنفيذية من المحررات الرسمية الواجبة التنفيذ لكل متعاقد صدر لصالحه التزام في العقد ضد المتعاقد الآخر وكان هذا الالتزام واجب التنفيذ.

^١ - هذه الفقرة مضافة بالمنشور الفني رقم (٨) بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٣٠ .

وأمثلة العقود المذكورة هي : عقود الرهن التأميني وتعطى صورها التنفيذية للدائن المرتهن، عقود القسمة وتعطى صورها التنفيذية لكل من المقتسمين، عقود البيع مع حفظ حق الامتياز للبائع وتعطى صورها التنفيذية لكل من البائع والمشتري، وعقود الرهن الحيازي وتعطى صورها التنفيذية للدائن المرتهن الحائز.

هذا ولا يجوز تسليم صور تنفيذية ثانية من المحرر الموثق إلا بقرار من قاضى الأمور المستعجلة.

مادة ٥٤: الصور الثواني من المحررات الموثقة:

تعد صورة ثانية من كل محرر تم توثيقه ترسل إلى إدارة محفوظات الشهر العقاري بالأورمان لحفظها بها في مكان خاص كل مكتب وكل سنة على حدة.

وترسل الصورة المذكورة شهريا في أول كل شهر بالنسبة للمحررات التي وثقت في الشهر السابق على أن تعمل حافظة من صورتين بهذه الصور لكي توقع الدار على إحداها بالاستلام وتعيدها لمكتب التوثيق وتحفظ بالأخرى.

ويراعى أن تتضمن تلك الصور جميع المرفقات وذلك كي تكون مطابقة للأصل من جميع النواحي.

مادة ٥٥: موافاة بعض الجهات بصور من المحررات الموثقة:

يجب على مكاتب التوثيق وفروعها موافاة الجهات الآتية بصور من المحررات الموثقة لديها:

١- إدارة التفتيش البحري بوزارة النقل بصورة من كل محرر موثق يكون متعلقا بتصرف في سفينة.

٢- أمين السجل المدني الذي حدثت الواقعة بدائرة اختصاصه بصور من عقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك التي يكون طرفاها أو احدهما من مواطني جمهورية مصر العربية وذلك خلال ثلاثة أيام من انتهاء الأسبوع الذي تم فيه توثيق هذه العقود أو الإشهادات. (١)
٣- وزارة الأوقاف بصورة من إشهادات الوقف الخيري والإقرارات المتعلقة به إذا كان محل الوقف منقولاً.

٤- وكذلك صورة من إشهادات وقف المسجد وما يوقف عليه إذا كان محل الوقف عقاراً.

٥- الإدارة العامة لأملاك الدولة الخاصة بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي بصورة من كل محرر صادر لصالح الدولة يتم توثيقه متى كان يتناول عقاراً خارج جمهورية مصر العربية مخصصاً للمنفعة العامة.

١ - مستبدلة بالمنتشور الفنى رقم ٤ بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٤.

مادة ٥٦: صور المحررات الموثقة المعدة للشهر:

على مكاتب التوثيق وفروعها أثبات البيانات الآتية على صور المحررات الموثقة المعدة للشهر.

١ - رقم وتاريخ أسبقية قيد طلب الشهر وكذلك طلب الامتداد أن وجد.

٢ - رقم وتاريخ قيد مشروع المحرر.

٣ - اسم المأمورية المختصة.

٤ - رقم ختم (صالح للشهر) المؤشر به على مشروع المحرر.

٥ - تاريخ التأشير على مشروع المحرر بصلاحيته للشهر.

والغرض من ذلك تيسير مهمة مكتب الشهر عند شهر المحرر في تبليغ المأمورية المختصة حصول هذا الشهر لتسديد دفاترها من هذا الوجه.

مادة ٥٧: تبسيط إجراءات التوثيق:

تبسيطاً لإجراءات التوثيق يجوز عند تقديم المحرر لتوثيقه إن يشفع بالصور المطلوبة على إن يسدد عنها الرسم المستحق ثم تراجع على الأصل ويشهد عليها الموثق بما يفيد مطابقتها للأصل وتسلم أحداها لصاحب الشأن في ذات يوم توثيق المحرر أو في اليوم التالي على الأكثر وترسل باقي الصور للجهات المختصة حسب الأحوال ومع مراعاة إخطار صاحب الشأن للحضور لاستلام صورة المحرر إذا لم يتم تسليمها في المواعيد المشار إليها وعدم مطالبته بتقديم طلب لاستلام الصورة الخاصة به، ويحذر على المكتب أو الفرع إرسالها إليه عن طريق البريد.

أما بالنسبة لعقود الزواج وإشهادات الطلاق والرجعة والتصديق على ذلك فإنه إذا لم يتم تسليم صورها لأصحاب الشأن بعد قيدها في الدفاتر والسجلات وجب إرسال هذه الصورة في اليوم التالي على الأكثر إليهم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول لمن يقيمون في جمهورية مصر العربية أو بواسطة وزارة الخارجية إن كانوا يقيمون في بلد أجنبي وذلك بعد التأشير عليها بما تم أثباته على الأصل من تأشيرات.

مادة ٥٨: يجب أن يتم مراجعة الصورة الأولى الواجب تسليمها إلى صاحب الشأن بمعرفة موثق الأصل في ذات اليوم الذي تم فيه التوثيق.

أما باقي الصور فإن إنجازها يجب أن يتم بذات الكيفية على الأكثر في صباح اليوم التالي لتوثيق أصولها.

مادة ٥٩: إعطاء صور إضافية من المحررات الموثقة ومن مرفقاتها:

يجوز إعطاء صور إضافية من المحررات الموثقة وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٥ بعد تقديم طلب بذلك ويسري ذلك أيضاً على الصور التي تطلب من مرفقات المحررات الموثقة.

حفظ المحررات الموثقة

مادة ٦٠: تحفظ بالمكتب أو الفرع أصول المحررات التي توثق على حسب أرقامها داخل حوافظ (لباسات) برقم مسلسل لكل جزء منها تبدأ في كل سنة من أول يناير لغاية آخر ديسمبر ويوضح على كعب كل حافظة بيان باسم المكتب أو الفرع وسنة الحفظ ورقم الجزء وأول وآخر رقم من المحررات التي تتضمنها الحافظة على أن يراعى حفظ المرفقات مع أصل المحرر الموثق.

مادة ٦١: تخصص ورقة من نوع مقوى في أول كل حافظة تذكر بها أرقام جميع المحررات المحفوظة يوقع في نهايتها من الموظف المختص باستلام المحررات لحفظها ويعتمد التوقيع من رئيس المحفوظات.

مادة ٦٢: تحفظ المحافظ المنوه عنها في المادتين السابقتين داخل دوايب صاج متينة صالحة للاستعمال محكمة الغلق مرتبة بترتيب أجزائها وسنواتها كل سنة منها على حدة على أن يذكر خارج كل دوايب وبأعلاه بيان بعدد الأجزاء المحفوظة به وسنوات حفظها.

مادة ٦٣: تسلم أصول المحررات الموثقة بالمكتب إلى قلم المحفوظات به في موعد أقصاه اليوم التالي لتوثيقها ويمسك لذلك دفتر تسليم خاص يبين فيه تاريخ ورقم التوثيق ونوع المحرر وعدد ورقاته وعدد ورقات كل مرفق واسم الصادر لصالحه المحرر وعلى المستلم أن يبلغ كتابة عن كل تشويه بالأوراق المسلمة إليه.

وتحفظ أصول المحررات الموثقة بالفروع طبقاً للقواعد الواردة بهذه التعليمات وتكون هذه المحررات في عهدة الموثق شخصياً إلى أن يتم تسليمها للموظف المختص بالحفظ.

مادة ٦٤: لا يجوز أن تنقل من مكاتب التوثيق أو فروعها أصول المحررات التي تم توثيقها ولا الدفاتر أو الوثائق المتعلقة بها، على أنه يجوز للسلطات القضائية الاطلاع عليها.

فإذا أصدرت سلطة قضائية قراراً بضم أصل المحرر الموثق إلى دعوى منظورة إمامها وجب أن ينتقل القاضي المنتدب إلى المكتب أو الفرع ويحرر بحضوره صورة مطابقة لأصل المحرر ويعمل بذيلها محضر بوقعه القاضي والموثق وكاتب المحكمة ثم يضم الأصل إلى ملف النزاع وتقوم الصورة مقام الأصل لحين رده.

دفاتر المحررات الموثقة

مادة ٦٥: يعد بكل مكتب من مكاتب التوثيق وبكل فرع من فروعها دفتر "أ نموذج رقم ١ توثيق" يبين فيه واقع المحررات الموثقة بعد ترقيمها بأرقام متتابعة أسماء المتعاقدين وأسماء آبائهم وأجدادهم لأبائهم ومحال إقامتهم ونوع المحرر ورقمه وموضوعه واسم الموثق.

وإذا تم اتخاذ الإجراءات بالوكالة فيتعين بالإضافة إلى بيان محل إقامة الوكيل بيان محل إقامة الموكل من حيث ذكر رقم المنزل والشقة واسم الشارع أو الحارة والناحية والشيخة والقسم أو المركز والمحافظة التابع لها أي منهما.

وتخصص بالدفتر خانة لتسليم الصورة الأولى ويوضح فيها صفة المستلم وتوقيعه وتاريخ الاستلام مع بيان إن كانت الصورة مشمولة بالصيغة التنفيذية أو غير مشمولة بها.

ويبين على أصل المحرر رقم إدراجه بالدفتر ويؤشر في هامشه بما تم في شأن الصورة الأولى مع بيان نوعها على أن يكون التأشير بالمداد الأحمر.

ويراعى قفل الدفتر يوميا وذلك برسم خط بالمداد الأحمر للفصل بين المحررات المقيدة في اليوم واليوم الذي يليه على أن يوقع على ذلك من رئيس المكتب أو الفرع مع ذكر التاريخ.

ويلاحظ بالنسبة لأرقام التوثيق المتتابة أن يتجدد تسلسلها سنويا من أول يناير من كل سنة، كما يراعى استعمال الدفتر لأكثر من سنة إذا أمكن ذلك.

مادة ٦٦: يعد بكل مكتب أو فرع للتوثيق دفتر يخصص للصور الإضافية التي تطلب من المحررات الموثقة تدرج فيه أرقام توثيق المحررات وتواريخها وأسماء ذوي الشأن فيها وأرقام طلبات الصور وتاريخ تسليمها إلى صاحب الشأن.

وإذا طلب من الأصل الواحد أكثر من صورة فيجب إثبات كل صورة منها بالدفتر برقم مستقل مع الإشارة في خانة الملاحظات إلى أن هذه الصورة هي الأولى أو الثانية الإضافية الخ حسب الأحوال.

ويتعين التأشير في هامش المحرر الموثق بما تم من تسليم للصور وتاريخ التسليم وما إذا كانت الصورة مشمولة بالصيغة التنفيذية أو غير مشمولة بها على أن تكون هذه التأشير بالمداد الأحمر.

مادة ٦٧: يعد بكل مكتب أو فرع دفتر هجائي للفهارس تدرج فيه أسماء أصحاب الشأن في المحررات ورقم المحرر الخاص بهم وتاريخه.

ويدرج اسم الموكل واسم الوكيل إذا كان العمل القانوني قد تم بالوكالة.

وإذا كان أصحاب الشأن في المحرر أو أحدهم أجنبي فيكتب اسم الأجنبي في الفهرس أولاً بالعربية ثم بالأحرف اللاتينية.

ويراعى ترك سطر على بياض بين التدوينات المتعلقة بكل اسم وآخر ويستعمل هذا السطر بالنسبة لخانة الأرقام في قيد الأرقام المتعلقة بمحررات ذات السنة والخاصة بنفس الاسم.

أما السنة فتكتب في وسط السطر قبل أول اسم تحت الحرف وإذا انتهى العام قبل انتهاء الصحف المخصصة للحرف فتكتب السنة التالية في وسط السطر قبل أول اسم يدرج تحت هذا الحرف.

ويبين على الغلافين الخارجي والداخلي تاريخ البدء في الفهرس وتاريخ الانتهاء منه.
مادة ٦٨: تكون الدفاتر المنوه عنها في المواد السابقة مرقمة الصفحات موقعا على كل صفحة منها من الأمين العام أو من يندبه لذلك ويحرر في هذه الدفاتر محضر يثبت بدء العمل بها وإنهاؤه سنويا.

الفصل الثالث

التصديق على التوقيعات

عملية التصديق

مادة ٦٩: يراعى بشأن التصديق على التوقيعات أحكام المواد ٣٥، ٤٠، ٤٥.
مادة ٧٠: يجوز قبول المحررات المطبوعة بألة الطباعة أو المكتوب على الآلة الكاتبة.
وإذا كان المحرر معدا للشهر فيجب أن يكون مكتوبا كله بالمداد الأسود.
مادة ٧١: على الموثق أن يستوثق من أصحاب الشأن عن موضوع المحرر الذي يرغبون في التصديق على توقيعاتهم فيه.
فإذا اتضح له أنهم يجهلون مدى التعاقد أو مدى ماتضمنه المحرر من التزامات جهلا فاحشا مما يجعل رضائهم معيبا كان له الامتناع عن التصديق.
مادة ٧٢: لا يجوز للموثق أن يمتنع عن التصديق على توقيعات ذوى الشأن في المحررات العرفية بحجة أن البيانات التي تضمنتها مما يقتضى أثباتها أو إصدارها بمعرفة جهات أخرى مادامت لا تخالف النظام العام وحسن الآداب.
كما لا يجوز للموثق أن يمتنع عن التصديق على توقيعات ذوى الشأن أو إثبات التاريخ لإقرارات الشهادة التي يدلى بها إمام القضاء أو سلطات التحقيق طالما لا تخالف النظام العام والآداب وطالما أن للجهة التي تقدم لها هذه الإقرارات بعد توثيقها الحق في قبولها من عدمه . على أن تتضمن هذه الإقرارات المشار إليها إقرارا من صاحب الشأن بعلمه بذلك وتحت مسئولية دون ادني مسئولية قبل مصلحة الشهر العقاري والتوثيق.
كما لا يجوز للموثق أن يمتنع عن التصديق عقد بيع السيارة التي تضمنت شهادة البيانات الخاصة بها المستخرجة من إدارة المرور المختصة بأنها مسروقة وذلك لشركة التأمين أو وزارة المالية أو أي جهة أخرى.
مادة ٧٣: بعد توقيع ذوى الشأن أمام الموثق يعمل محضر في ذيل المحرر يذكر فيه الموثق اسمه وأسماء ذوى الشأن ومحال إقامتهم وحصول التوقيع منهم أمامه ويوقع هذا المحضر الموثق ثم يوضع خاتم المكتب ورقم إدراجه في الدفتر المعد لذلك.

وإذا تم اتخاذ الإجراءات بالوكالة فيتعين بالإضافة إلى بيان محل إقامة الوكيل بيان محل إقامة الموكل من حيث ذكر رقم المنزل والشقة واسم الشارع أو الحارة والناحية والشيخة والقسم أو المركز والمحافظة التابع لها أي منهما.

مادة ٧٤: عند إتمام التصديق يسلم المحرر إلى صاحب الشأن بعد أن يوقع منه بذلك في دفتر التصديقات - مع ذكر تاريخ التسليم.

مادة ٧٥: يجوز لمكاتب التوثيق وفروعها أن تعطى لكل ذي شأن شهادات من واقع دفاتر التصديق بحصول التصديق على التوقيعات بعد أداء الرسم المقرر.

ولا يجوز إعطاء صورة رسمية من المحررات العرفية التي تم التصديق على توقيعات ذوي الشأن فيها والتي يتم تصويرها ميكروفيلماً . ويقتصر الأمر بشأنها على إعطاء شهادات من واقع دفاتر التصديق التي أثبتت فيها . لأن أصول هذه المحررات ليست في حوزة مكتب أو فرع التوثيق. وذو الشأن في المحرر هم أطرافه والخلف العام والخلف الخاص.

ولا يسري ذلك على المحررات العرفية المصدق على توقيعات ذوي الشأن فيها أمام السلطات الأجنبية والسفارات والقنصليات المصرية التي تم ايداعها والمشار إليها بالمادة (٤) بند "ي" من تعليمات التوثيق، إذ يجب على مكاتب التوثيق وفروعها نسخ صور من تلك المحررات وتسليمها لأصحاب الشأن متى طلبوا ذلك وبعد سداد الرسوم المستحقة^(١).

دفاتر التصديق

مادة ٧٦: يعد بكل مكتب أو فرع دفتر تدرج فيه محاضر التصديق على التوقيعات بأرقام متتابعة ويذكر فيه ملخص المحرر ملخصاً وافياً بموضوع المحرر أو السلطات المخولة للوكيل مع بيان أسماء ذوي الشأن ومهنتهم ومحال إقامتهم والمستند المثبت لشخصية كل من هؤلاء واسم الموثق ويوقع منهم فإذا كان التوقيع بالختم فيجب وضع البصمة بجواره مع بيان نوعها ويراعى عدم إثبات بيانات تلك المحاضر بدفتر التصديق إلا بعد أتمام التوقيعات المشار إليها على المحررات المتعلقة بها.

وإذا تم اتخاذ الإجراءات بالوكالة فيتعين بالإضافة إلى بيان محل إقامة الوكيل بيان محل إقامة الموكل من حيث ذكر رقم المنزل والشقة واسم الشارع أو الحارة والناحية والشيخة والقسم أو المركز والمحافظة التابع لها أي منهما.

ويراعى في ملء هذا الدفتر الأمور الآتية:

^١ - مضافة بالمشور الفني رقم (٨) بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٩ .

(أ) يذكر في خانة موضوع المحرر هذا الموضوع دون حاجة إلى ذكر أسماء نوى الشأن هكذا (بيع أطيان قدره بقرية مركز محافظة بثمن قدره) أو (رهن حيازي للمنزل رقم شارع محافظة مقابل مبلغ).

(ب) يذكر في خانة أسماء نوى الشأن جميع هؤلاء مع ذكر صفاتهم – من يوقع منهم فعلا أمام فرع التوثيق ومن لم يوقع – على أن يوضح أمام اسم من لم يوقع سبب عدم التوقيع هكذا (وقع أمام فرع التوثيق كذا أو سيوقع أمام فرع آخر) حسب الأحوال.

مادة ٧٧: ينشأ في كل مكتب أو فرع دفتر (ت محاكم) خاص بالتوكيلات المنصوص عليها في المادة ٥٦ في الجزء الثاني الخاص بتعليمات الشهر.

وعند ورود كتب أقلام كتاب المحاكم المختصة بشأن هذه التوكيلات تعطى لها أرقاما بدفتر الوارد كالمعتاد وتدرج التوكيلات بأرقام متتابعة في الدفتر المشار إليه في الفقرة الأولى مع ذكر ملخص التوكيل والمحكمة التي أقر إمامها به وتاريخ الجلسة وأسماء الوكيل والموكل ومحال إقامتهم بحسب ما هو مدون بمحضر الجلسة وتوقيع الموثق الذي أجرى القيد بالدفتر بمعرفته ثم يرد بعد ذلك محضر الجلسة إلى المحكمة.

مادة ٧٨: يعد بكل مكتب أو فرع دفتر هجاني للفهارس تدرج فيه أسماء نوى الشأن الذين صدق على توقيعاتهم ورقم محضر التصديق الخاص بهم وتاريخه – أما بالنسبة للتوكيلات فيراعى أيضا إدراج أسماء الوكلاء والموكلين في الفهارس سواء وقعوا أو لم يوقعوا.

وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٦٨ من هذه التعليمات.

أما بخصوص التوكيلات المنصوص عليها في المادة السابقة فيثبت رقم القيد بدفتر الفهارس في الخانة المخصصة لرقم محضر التصديق مع الإشارة بالمداد الأحمر إلى الدفتر الخاص بالاصطلاح (ت محاكم).

مادة ٧٩: يعد بكل مكتب أو فرع دفتر تفيد فيه بأرقام مسلسل بطلبات الشهادات التي تعطى من واقع دفاتر التصديق – تنفيذا للمادة ٧٥ وما تم بشأنها.

مادة ٨٠: تراعى أحكام الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٦٥ بالنسبة لدفاتر التصديق المشار إليها في المواد السابقة عدا دفتر الفهرس.

الفصل الرابع

إثبات التاريخ

إجراءات إثبات التاريخ

مادة ٨١: تقوم مكاتب التوثيق بعد أداء الرسم المقرر بإثبات تاريخ المحررات العرفية بكتابة محضر يثبت فيه تاريخ تقديم المحرر ورقم إدراجه في الدفتر المعد لذلك ويختتم بخاتم المكتب ويوقعه الموثق.

مادة ٨٢: لا يقبل إثبات تاريخ المحررات واجبة الشهر^(١) وكذا المحررات التي يتطلب فيها القانون شكلاً خاصاً وعقود الزواج العرفية.

مادة ٨٣: يراعى عدم الإمتناع عن إثبات تاريخ المحررات التي تتضمن الإشارة عرضاً إلى حقوق عينية واجبة الشهر، طالما كانت هذه المحررات غير معدة أصلاً لإثبات هذه الحقوق.

مادة ٨٤: يجب إثبات تاريخ عقود إيجار المباني، أو وحدات منها في مكتب أو فرع التوثيق الكائن بدائرته العين المؤجرة^(٢).

مادة ٨٥: يجوز قبول أثبات تاريخ الإقرارات المتعلقة بالاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية.

مادة ٨٦: يجب على الموثق أن يدرج المحررات المطلوب إثبات تاريخها بدفتر إثبات التاريخ بأرقام متتابعة حسب ترتيب تسلسل أرقام القسائم الخاصة بسداد الرسم بكل منها في ذات يوم تقديمها ووفقاً لأسبقية هذا التقديم.

مادة ٨٧: يجب ختم جميع صفحات المحرر المثبت تاريخه بخاتم إثبات التاريخ وتوقيع الموثق عليه.

مادة ٨٨: تسلم مكاتب التوثيق وفروعها شهادات لكل من يطلبها بحصول إثبات تاريخ المحررات العرفية بعد أداء الرسوم المقرر.

ولا يجوز إعطاء صور رسمية من المحررات العرفية التي أثبت تاريخها والتي تم تصويرها ميكروفيلمياً. ويقتصر الأمر بشأنها على إعطاء شهادات من واقع دفاتر إثبات التاريخ التي أُنشئت فيها. لأن أصول هذه المحررات ليست في حوزة مكتب أو فرع التوثيق.

^١ - المادة (٥) وما بعدها من تعليمات الشهر العقاري، طبعة ٢٠٠١.

^٢ - تعليق: أوجبت المادة ٨٤ سالفه الذكر إثبات تاريخ عقود إيجار المباني أو وحدات منها بمكتب أو فرع التوثيق الكائن بدائرته العين المؤجرة وتجد تلك المادة سنداً في نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المجرر والمستأجر والمعمول به اعتباراً من تاريخ ١٩٧٧/٩/٩. والذي لا تسري أحكامه على الأماكن التي تخضع لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ المعمول به اعتباراً من تاريخ ١٩٩٦/١/٣١ وهي الأماكن التي لم يسبق تأجيرها أو التي انتهت عقود إيجارها اعتباراً من هذا التاريخ الأخير والتي يسري بشأنها أحكام القانون المعدني أي إن المجال الزمني لتطبيق القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ينحصر في الفترة من ١٩٧٧/٩/٩ حتى ١٩٩٦/١/٣٠.

وبسناد مما تقدم أن المادة ٨٤ من تعليمات التوثيق تسري على عقود الإيجار التي تخضع للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فقط وهي العقود التي تحمل تاريخ ينحصر في الفترة من ١٩٧٧/٩/٩ حتى ١٩٩٦/١/٣٠. ولا تسري على عقود الإيجار التي تخضع لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ أي أن تلك العقود الأخيرة يجوز إثبات تاريخها في أي مكتب أو فرع توثيق دون التقيد بالاختصاص المكاني، وإنشاد مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بتعديل نص هذه المادة بما يتفق مع ذلك.

وتقيد طلبات هذه الشهادات بذات الدفتر الخاص بالشهادات المطلوبة من دفاتر التصديق بذات الطريقة.

دفاتر إثبات التاريخ

مادة ٨٩: يعد بكل مكتب أو فرع دفتر تدرج فيه المحررات التي اثبت تاريخها بأرقام متتابعة ويبين فيه اسماء ذوى الشأن ومحال إقامتهم وملخص وافى بموضوع المحرر وأداء الرسم ويوقعه الموثق وصاحب الشأن عند تسليم المحرر مع ذكر تاريخ التسليم.

وإذا تم اتخاذ الإجراءات بالوكالة فيتعين بالإضافة إلى بيان محل إقامة الوكيل بيان محل إقامة الموكل من حيث ذكر رقم المنزل والشقة واسم الشارع أو الحارة والناحية والشيخة والقسم أو المركز والمحافظة التابع لها أي منهما.

مادة ٩٠: تراعى أحكام الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ٦٨ بالنسبة لدفتر إثبات التاريخ المنوه عنه في المادة السابقة.

مادة ٩١: يعد بكل مكتب أو فرع دفتر هجائي للفهارس تدرج فيه اسماء جميع ذوى الشأن في المحررات العرفية التي تم إثبات تاريخها ورقم إدراجها في دفتر أثبات التاريخ وتاريخه . ويمسك هذا الدفتر بذات الطريقة الخاصة بفهرس التوثيق والتصديق.

ويدرج اسم الموكل واسم الوكيل إذا كان العمل القانوني قد تم بالوكالة.

مادة ٩١ مكرراً: فى مكاتب وفروع التوثيق المميكنة يستغنى عن دفاتر التوثيق والتصديق على التوقيعات وأثبات التاريخ المنصوص عليها بالمواد ٧٦ ، ٦٥ ، ٨٩ ، وتجمع اصول المحررات الموثقة بعد ترقيمها بأرقام متتابعة وتجلد وتحفظ بمرفقاتها ، ويستعاض عن دفترى التصديق على التوقيعات وأثبات التاريخ بصور المسح الضوئى غير القابلة للتعديل المحفوظة على جهاز الكمبيوتر بعد توقيع صاحب الشأن عليها ^(١)

ويجوز لأي فرع أو مكتب توثيق ممكن أن يستخرج صور من المحررات الموثقة أو الشهادات من محاضر التصديق على التوقيعات أو إثبات التاريخ أو سجل التأشير علي الدفاتر التي يجوز التأشير عليها من المكاتب المميكنة الأخرى بذات الكيفية التي تستخرج بها الصور والشهادات الصادرة عن ذات المكتب وذلك بموجب طلب يسدد عنه الرسم المستحق ^(٢).

مادة ٩١ مكرراً: تنشأ فى مكاتب وفروع التوثيق المميكنة دفاتر اليكترونية تستبدل بالدفاتر المشار إليها فى المواد (١٥ ، ١٦ ، ٢٨ ، ٣٣) من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق تحفظ على جهاز الكمبيوتر

^١ - الكتاب النورى ١٥٦ بتاريخ ٢٩/٨/٢٠٠٧

^٢ - المنشور الفنى رقم ٣ بتاريخ ٢٠/٣/٢٠١٢

تدرج فيه أسماء ذوى الشأن فى المحررات التى وثقت والمحررات العرفية التى صدق على توقيعاتهم فيها والتى تم إثبات تاريخها مع إثبات أرقام المحررات ومحاضر التصديق وتواريخها وتاريخ تسليم صورة المحرر الموثق الى صاحبه بعد توقيعه منه على أن يتم تجميعها وتجليدها وتحفظ بفرع أو مكتب التوثيق^(١) .

الباب الرابع

التأشير على الدفاتر

الفصل الأول

إجراءات التأشير على الدفاتر

مادة ٩٢ : تقوم مكاتب التوثيق وفروعها بالتأشير بالفتح أو القفل على الدفاتر التى تنص القوانين على التأشير عليها والتى تقدم من ذوى الشأن لهذا الغرض ، وهى دفاتر محاضر إجتماعات مجالس الإدارة ومحاضر إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية ، سجل المساهمين للشركات ويستثنى من ذلك الدفاتر التجارية (اليومية والجرد) أصبحت من اختصاص السجل التجارى تنفيذا للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٩٠ بإصدار قانون التجارة^(٢) .

بعد ترقيم صفحتها بمعرفة التاجر أو الشركة حسب الأحوال عن إن يتحقق الموثق من صحة هذا الترقيم .
مادة ٩٣ : يختص مكتب أو فرع التوثيق الواقع فى دائرة إختصاصه المحل التجارى أو مركز الشركة بالتأشير المنوه عنه بالمادة السابقة^(٣) .

وعلى الموثق التوقيع على كل ورقة من أوراق الدفاتر المشار إليها ويجوز له إستعمال خاتم بإسمه للتوقيع به .

ويراعى بالنسبة لدفاتر محاضر اجتماعات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للشركات ختم كل ورقة منها فى خاتم شعار الجمهورية .

مادة ٩٤ : على صاحب الشأن عند التقدم للموثق المختص للتأشير على دفتره بالفتح إيضاح البيانات الآتية على أول صفحة من الدفتر .

أ - اسم التاجر وجنسيته .

ب - عنوان التاجر .

ج - مكان المحل التجارى .

^١ - الكتاب الدورى رقم ٥١ بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥

^٢ - الكتاب الدورى رقم ٩٤ بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣

^٣ - هذه الفقرة ملغاة بالكتاب الدورى رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٧ .

د - نوع التجارة .

هـ - نوع الدفتر وعدد صفحاته .

و - بحرر اقرار من صاحب الشأن بأن هذا الدفتر هو أول دفتر له أو أن دفاتره السابقة قد اقفلت مع تقديم الدليل على هذا الاقفال .

ز - وعلى صاحب الشأن التوقيع على البيانات المذكورة مع ذكر التاريخ .

مادة ٩٥ : يتم فتح الدفتر بعمل محضر بمعرفة الموثق نصه كالآتى :

مكتب

_____ التوثيق بـ.....

فرع

انه فى يوم / / ٢٠ بمعرفتنا نحن الموثق قد تم فتح هذا الدفتر بحضور وبناء على طلبه وهو عبارة عن دفتر لمحل الكائن ويحتوى على صحيفة مرقمة بالتسلسل ووقعنا على كل ورقه منه وقيد ذلك تحت رقم سنة ٢٠ بسجل التأشيرات على الدفاتر توقيع الموثق

كما يتم قفل الدفتر بعمل محضر نصه الاتى

مكتب

_____ التوثيق بـ.....

فرع

انه فى يوم / / ٢٠ بمعرفتنا نحن الموثق قد تم قفل هذا الدفتر بحضور وبناء على طلبه فى الصحيفة رقم وقيد ذلك تحت رقم سنة ٢٠ بسجل التأشيرات على الدفاتر .

توقيع الموثق

مادة ٩٦ : يجب على الموثق عدم فتح دفتر جديد من نوع معين الا بعد قفل الدفتر السابق الذى من هذا النوع .

مادة ٩٧ : يجب ان تكون الدفاتر المقدمة للتأشير عليها خالية من أى فراغ أو كتابه فى الحواشى او كشط أو تحشير فيما دون بها وعلى الموثق التنوية بمحضر القفل بكل ما يخالف ذلك .

الفصل الثاني

سجل التأشير على الدفاتر

مادة ٩٨ : يمسك بكل مكتب توثيق أو فرع سجل يدون به محاضر الفتح ومحاضر القفل بأرقام سلسلة تتجدد سنوياً من أول يناير من كل سنة وتتملاً - خانات هذا السجل طبقاً لما هو موضح به ويلاحظ توقيع التاجر أو وكيله المفوض في خانة رقم (١١) من السجل على إقراره بهذه الخانة كما يراعى قفل السجل يومياً برسم خط بالمداد الأحمر للفصل بين التأشيرات المقيدة في اليوم واليوم الذي يليه على أن يوقع على هذا الاقفال من الموثق .

مادة ٩٩ : يعد بكل مكتب أو فرع دفتر هجائي للفهارس تدرج فيه أسماء جميع نوى الشأن الذين تم التأشير على دفاترهم ورقم ادراجها في سجل التأشير على الدفاتر وتاريخه - ويمسك هذا الدفتر - بذات الطريقة الخاصة بفهارس التوثيق والتصديق وأثبتات التاريخ .

مادة ١٠٠ : تسلم مكاتب التوثيق شهادات لمن يطلبها بحصول التأشير على الدفاتر التجارية من واقع السجل المشار إليه في المادة ٩٨ وذلك بعد أداء الرسم المقرر .
وتقيد طلبات هذه الشهادات بذات الدفتر الخاص بالشهادات المطلوبة من دفاتر التصديق وأثبتات التاريخ وبذات الطريقة .

الباب الخامس

الاطلاع

مادة ١٠١ : لكل شخص حق الاطلاع على دفاتر الفهارس الخاصة بالتوثيق أو التصديق على التوقيعات أو إثبات التاريخ أو التأشير على الدفاتر التجارية بموجب طلب يسدد عنه الرسم المستحق .

مادة ١٠٢ : يؤشر على الطلب المنوه عنه في المدة السابقة بحصول الاطلاع من الموظف المختص مع التوقيع من صاحب الشأن بذلك وذكر التاريخ وما تم بشأنها .

مادة ١٠٣ : يعد دفتر لقيد طلبات الاطلاع المنوه عنها وما تم بشأنها .

مادة ١٠٤ : يجوز لموظفي المكتب أو الفرع الاطلاع لأمر يتعلق بالعمل بموجب تصريح خاص معتمد من رئيس المكتب أو الفرع في كل حالة .

كما يجوز لموظفي المكاتب الأخرى الاطلاع بموجب كتاب رسمي يبين فيه سبب الاطلاع من أمين المكتب التابع له الموظف الذي سيقوم بالاطلاع ويعتمد هذا الكتاب من أمين المكتب المختص (التابع له قسم المحفوظات) .

كما يجوز لموظفي المصالح الأخرى الاطلاع بذات الأوضاع المبينة بالفقرة السابقة .

مادة ١٠٥: يخصص سجلان للاطلاع إحداهما لإثبات اطلاعات موظفي المصلحة والآخر لإثبات اطلاعات موظفي المصالح الأخرى.

مادة ١٠٦: لمفتشي المصلحة التفتيش على أعمال المكتب أو الفرع والاطلاع على ما يقتضى الاطلاع عليه من أصول المحررات الموثقة ومرفقاتها وجميع دفاتر التوثيق في الدورات التفتيشية - إما إذا لزم الأمر اطلاعهم على محرر ما لغرض مصلحي فيقتضى التوقيع منهم على دفتر الاطلاع الخاص بموظفي المصلحة المنوه عنه بالمادة السابقة.

مادة ١٠٧: يتم اطلاع الجمهور ومندوبي المصالح الأخرى وموظفي المصلحة من غير المفتشين في وجود من بعهنته الحفظ وتحت إشرافه.

مادة ١٠٨: يفرد لكل من طلبات الاطلاع المقدمة من الجمهور والكتب الواردة من المصالح أو المكاتب وتصريحات الرئيس المختص لموظفي المكتب بالاطلاع ملف خاص يحفظ فيه كل نوع منها بأرقام متسلسلة بحسب تواريخ تقديمها.

الباب السادس

الانتقال للتوثيق^(١)

مادة ١٠٩: يكون توثيق المحررات أو التصديق على توقعات نوى الشأن فيها في مكتب أو فرع التوثيق في مواعيد العمل الرسمية.

وفي حالة ما إذا كان أحد المتعاقدين في حالة لا تسمح له بالحضور إلى المكتب أو الفرع فيجوز عندئذ للموثق المختص أن ينتقل إلى محل إقامته بناء على طلبه للقيام بالإجراء المطلوب وذلك بعد سداد الرسم المستحق للانتقال.

ويتعين أن يكون محل إقامة صاحب الانتقال واقعاً في دائرة اختصاص مكتب أو فرع التوثيق المقدم إليه طلب الانتقال المتضمن بياناً مفصلاً عن محل إقامته من حيث بيان رقم المنزل واسم المنزل واسم الشارع والناحية والمركز أو قسم الشرطة والمحافظة التابع لها.

مادة ١١٠: يجب على الموثق أن يذكر بصدر المحرر المطلوب توثيقه أو بموضوع المحرر بدفتر التصديقات على التوقعات وكذلك بمحضر التصديق - حسب الأحوال - أن الإجراء قد تم بالانتقال إلى محل إقامة الطالب الذي تم الانتقال إليه فعلاً (رقم الشقة والمنزل واسم الشارع والقسم أو المركز والمحافظة التابع لها).

^(١) - تجدر الإشارة إلى أن وزارة العدل وفرت سيارات التوثيق المتنقلة التي تعمل وفقاً لدورة عمل منظومة الشباك الواحد في بعض المحافظات مثل (القاهرة الجيزة الاسكندرية المنصورة المنوفية) لتخفيف العبء على مكاتب وفروع التوثيق والقضاء على ظاهرة تكس المواطنين في تلك الفروع.

كما يتعين أن يشار في خانة الملاحظات بدفتر المحررات الموثقة أو دفتر التصديقات على التوقيعات - حسب الأحوال - بحصول الانتقال المشار إليه مع بيان رقم وتاريخ الانتقال.

كما يتعين بيان رسم الانتقال الذي تم تحصيله من حيث بيان إجمالي مقداره ورقم وتاريخ وجهة تحصيله وذلك مالم يكن قد تم تحصيله ضمن الرسوم المحصلة على المحرر ذاته.

كما يتعين تحصيل رسم الانتقال مقدماً ودون المطالبة بأية مستندات لإثبات أسباب الانتقال كالمرض وغيره فيما عدا ما نصت عليه المادة (١١١) من تعليمات التوثيق.

مادة ١١١: ١- يجوز انتقال الموثق للسجن لإجراء التوثيق أو التصديق على التوقيع الخاص بالمحررات المتعلقة بشئون المحكوم عليه بعقوبة جنحه أو المحبوس احتياطياً.

٢- وبالنسبة إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية فلا يجوز انتقال الموثق للسجن من أجله إلا لتصرفاته المأذون له بها من المحكمة المدنية أو لتصرفاته المأذون له بالتوكيل فيها من المحكمة المدنية.

أما إدارة إشغاله الخاصة بأملكه فينوب عنه في هذا الشأن القيم الذي يعينه هو وتقره المحكمة المدنية أو الذي تعينه هذه المحكمة.

ولا يقبل منه التوكيلات التي تصدر منه شخصياً بشأن الوكالة في إدارة إشغاله الخاصة بأملكه.

٣- ويتعين في جميع الأحوال صدور الإذن والتصريح بالانتقال إلى السجن ونوع الإجراء المطلوب توثيقه أو التصديق على التوقيع فيه من السيد المستشار النائب العام المساعد أو السادة المستشارين المحامين العامين الأول لنيابات الاستئناف المختصة عن طريق النيابة الكلية المختصة.

كما يتعين عدم الانتقال للسجن لاتخاذ الإجراء المطلوب إلا بناء على هذا الإذن والتصريح المشار إليه.

مادة ١١٢: يعد بكل مكتب أو فرع توثيق دفتر خاص بالانتقال يقيد به طلبات الانتقال بأرقام سلسلة وتاريخ تقديمها ويوضح به وقت الانتقال من مكتب أو فرع التوثيق ومكان الانتقال من حيث بيان رقم المنزل واسم الشارع والناحية والمركز أو قسم الشرطة والمحافظة التابع لها . كما يوضح به الغرض من الانتقال وسببه وبيانات إجمالية عن المحرر المطلوب الانتقال بسببه.

كما يوضح به رقم وتاريخ توثيق المحرر أو محضر التصديق الخاص به وبيان جملة ومفردات رسم الانتقال. ورقم وتاريخ وجهة تحصيل هذا الرسم.

كما يوضح به أيضاً في حالة عدم إتمام الانتقال أو عدم تمام توثيق المحرر أو التصديق على التوقيع فيه ما يفيد ذلك مع بيان السبب.

وتحفظ طلبات الانتقال ومرفقاتها في ملف خاص بأرقام وتواريخ سلسلة متفقه مع أرقام وتواريخ قيدها بدفتر الانتقال.

ويتعين أن يوضح بهذه الطلبات وقت الانتقال من مكتب أو فرع التوثيق ومكان الانتقال على النحو سالف الذكر . وكذلك الغرض من الانتقال وسببه . ورقم وتاريخ توثيق المحرر أو محضر التصديق الخاص به . وبيان جملة ومفردات رسم الانتقال ورقم وتاريخ وجهة تحصيله .

كما يوضح به في حالة عدم إتمام الانتقال أو عدم تمام الإجراءات ما يفيد ذلك مع بيان السبب . ويجب على الموثق بعد إتمام الانتقال العودة بالدفاتر والمحركات إلى مكتب أو فرع التوثيق التابع له وعدم تركها للعامل المصاحب له في الانتقال . وهو مسئول مسئولية شخصية ومباشرة عن سلامة هذه الدفاتر والمحركات حتى حفظها بالمكان المعد لذلك بمكتب أو فرع التوثيق .

ويحظر اصطحاب طلب الانتقال وخاتم شعار الجمهورية عند إجراء الانتقال بل تعتمد الأوراق بعد تمام الانتقال بخاتم شعار الجمهورية المعهود به لرئيس مكتب أو فرع التوثيق المختص .

كما يتعين على الموثق عدم تجاوز دائرة اختصاص مكتب أو فرع التوثيق التابع له ويتولى رئيس مكتب أو فرع التوثيق التأشير على طلبات الانتقال وتحديد ميعاد الانتقال وبيان اسم الموثق المختص بذلك والتوقيع من طالب الانتقال أمامه بالعلم بذلك .

وتكون طلبات الانتقال ودفتر الانتقال عهده رئيس مكتب أو فرع التوثيق والذي يلتزم بتسليم طلبات الانتقال بعد تمام الإجراءات المشار إليها في نهاية كل شهر لموظف الحفظ بمكتب أو فرع التوثيق . كذلك تسليم دفتر الانتقال في نهاية العام لموظف الحفظ المذكور .

الباب السابع

أحكام خاصة ببعض المحركات

الفصل الأول

المحركات المتعلقة بالأحوال الشخصية

الزواج والرجعة والتصديق على ذلك

مادة ١١٣: يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج إلى قانون كل من الزوجين على أنه إذا كان أحد الزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج يسرى القانون المصري وحده فيما عدا شرط الأهلية للزواج .

مادة ١١٤ : ١- يعين القاضي القانون الذي يجب تطبيقه في حالة الأشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية، أو الذين تثبت لهم جنسيات متعددة في وقت واحد .

٢- على أن الأشخاص الذين تثبت لهم في وقت واحد بالنسبة إلى مصر الجنسية المصرية، وبالنسبة إلى دولة أجنبية أو عدة دول أجنبية جنسية تلك الدولة، فالقانون المصري هو الذي يجب تطبيقه .

مادة ١١٥: لا يجوز تطبيق أحكام القانون الأجنبي إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام والآداب في مصر.

مادة ١١٦: يرفع الاعتراض على الزواج إلى المحكمة الابتدائية التي جرى في دائرتها توثيقه بصحيفة تعلن بناء على طلب المعارض إلى طرفي العقد وإلى الموثق وتشتمل على بيان صفة المعارض وموطنه المختار في البلدة التي بها مقر المحكمة وسبب اعتراضه وحكم القانون الأجنبي الذي يستند إليه. ويوقف إعلان الصحيفة إتمام توثيق الزواج حتى يفصل نهائيا في الاعتراض.

مادة ١١٧: إذا طلب الحجر على أحد طرفي العقد وكان قانون بلده يجعل الحجر سببا لزوال أهليته للزواج فللنيابة العامة أن تأمر الموثق بوقف إتمام توثيق العقد حتى يفصل نهائيا في طلب الحجر.

مادة ١١٨: لا يجوز للموثق توثيق عقود زواج المصريين إذا كان سن الزوج أو الزوجة فيها يقل عن ثماني عشر سنة ميلادية كاملة^(١).

مادة ١١٩: إذا كان محل التوثيق عقد زواج أجنبي بمصرية أو التصديق عليه فيجب على الموثق قبل إجراء التوثيق أن يثبت كذلك من توافر الشروط الآتية:

- ١ - حضور الأجنبي بشخصه عند إجراء توثيق العقد.
 - ٢ - ألا يجاوز فرق السن بين المتعاقدين خمسا وعشرين سنة.
 - ٣ - تقديم الأجنبي شهادتين صادرتين من الجهة المختصة في الدولة التي يحمل جنسيتها أو من قنصليتها في جمهورية مصر العربية تفيد أحدهما أنها لا تمنع في الزواج وتتضمن الأخرى بيانات عن تاريخ وجهه ميلاده وديانته ومهنته والبلد المقيم به وحالته الاجتماعية من حيث سبقه الزواج وعدد الزوجات والأبناء وحالته المالية ومصادر دخله وبشرط التصديق على كل من الشاهدين من السلطات المصرية المختصة.
 - ٤ - تقديم كل من المتعاقدين شهادة ميلاد فأن تعذر ذلك وجب على الأجنبي تقديم اية وثيقة رسمية تقوم مقامها ووجب على المصرية تقديم صورة رسمية من واقعة قيد الميلاد.
- ويجوز بناء على قرار من وزير العدل أو من يفوضه التجاوز عن كل أو بعض الشروط سالف الذكر عن توثيق العقد.

^١ - إن إصالح الفواعد والأحكام المتقدمة لا يدخل بحق أصحاب الشأن (الزوجة التي بلغت ١٦ سنة والزوج الذي بلغ ١٨ سنة) في إتمام إجراءات التوثيق أو التصديق على التوقيعات بالمحررات المتعلقة بقضايا الزوجية عملا بنص المادة ١٧ من قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية فقط دون المحررات المتعلقة بتوثيق الزواج، المنشور الفني رقم (٣) بتاريخ ٢٠١١/٤/٤.

مادة ١٢٠: على الموثق المختص بتوثيق الزواج أن يثبت في الوثيقة بياناً واضحاً على حالة الزوج الاجتماعية فإذا كان متزوجاً فيجب أن يتضمن هذا البيان اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمة الزوج ومحال إقامتهن ويثبت هذا البيان من واقع إقرار الزوج.

مادة ١٢١: على الموثق قبل توثيق عقود الزواج أن:

١- يتحصل على عدد خمس صور فوتوغرافية حديثة (مقاس ٤x٦) للزوج وكذلك للزوجة، ويثبت صورة كل منهما بمادة لاصقة في المكان المعد لذلك بوثيقة الزواج وصورها ويوقع الموثق على كادرها الأسفل (البياض أسفل الصورة).

وتوضع بصمة أبهام كل من الزوجين على الجزء الأسفل من صورته بحيث تمتد البصمة لتشمل جزءاً من ورقة الوثيقة، وتمهر كل صورة بخاتم شعار الدولة الخاص بالشهر العقاري.

٢- يتحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية، وبعد تبصرتهم بهذه الموانع.

٣ - ^(١) المطالبة بتقديم شهادة صادرة من إحدى الجهات الآتية (المستشفيات العامة والمركزية - مستشفيات التأمين الصحي - الوحدات الصحية التي تطبق نظام طب الأسرة) تفيد تمام إجراء الفحص الطبي للراغبين في الزواج على كافة أجزاء الجسم شاملاً تقييم الحالة العقلية لكل منهما وذلك للتحقق من خلوهما من الأمراض التي تؤثر على حياتهما أو صحتها أو صحة نسلهما

- على أن تكون تلك الشهادة معتمدة ومختومة بخاتم الجهة الصادرة منها ويتم إثبات رقمها بالوثيقة.

- مع وجوب تبصرة الزوجين بالأمراض التي تجيز التفريق وخاصة العته والجنون والجزام والبرص والإيدز.

- ويعاقب تأديبياً كل من وثق عقد زواج بالمخالفة للأحكام سالفه الذكر.

- إن أعمال القواعد والأحكام المتقدمة لا يخل بحق أصحاب الشأن (الزوجة التي بلغت ١٦ سنة والزوج الذي بلغ ١٨ سنة) في إتمام إجراءات التوثيق أو التصديق على التوقيعات بالمرحرات المتعلقة بقضايا الزوجية عملاً بنص المادة ١٧ من قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية فقط دون المرحرات المتعلقة بتوثيق الزواج.

٤- يبصر الزوجين بما يجوز لهما الاتفاق عليه في عقد الزواج من شروط خاصة، لا تتعارض وديانتهم ومنها على سبيل المثال.

أ - الاتفاق على من تكون له ملكية منقولات الزوجية.

ب - الاتفاق على من يكون له حق الانتفاع وحده بمسكن الزوجية في حالتي الطلاق أو الوفاة.

^١ - هذا البند مستبدل بالمنشور الفني رقم (٣) بتاريخ ٢٠١١/٤/٤.

ج - الاتفاق على عدم اقتران الزوج بأخرى إلا بأذن كتابي من الزوجة.

د - الاتفاق على رصد مبلغ مقطوع أو راتب دوري يدفعه الزوج لزوجته إذا طلقها بغير رضاها.

هـ - الاتفاق على تفويض الزوجة في تطليق نفسها.

وذلك كله فيما يزيد على الحقوق المقررة شرعاً وقانوناً، ولا يمس حقوق الغير وعلى الموثق أن يثبت ما تم الاتفاق عليه من المسائل السابقة أو أي اتفاق آخر لا يحل حراماً، ولا يحرم حلالاً في المكان المعد لذلك بوثيقة الزواج.

٥ - يطلب من الزوجين تقديم وثيقة التأمين الخاص بالأسرة وفقاً لأحكام القرار الذي يصدر في هذا الشأن.

مادة ١٢٢: على الموثق إخطار الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمة الزوج بالزواج الجديد خلال سبعة أيام من تاريخ توثيق الزواج وذلك بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول أن كانت الزوجة تقيم في مصر أو بالطريق الذي رسمه قانون المرافعات المدنية والتجارية أن كانت تقيم في الخارج.

مادة ١٢٣: يعتمد الموثق في معرفة بلوغ أحد الزوجين السن القانونية على شهادة الميلاد أو أية وثيقة تقوم مقامها يثبت فيها تاريخ الميلاد الاعتباري، إلا إذا كان طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية.

على أنه إذا كانت الزوجة مصرية يجب تقديم صورة رسمية من واقعة قيد الميلاد.

مادة ١٢٤: لا يجوز توثيق عقود زواج اليتيمات القاصرات المصريات اللاتي لهن معاش أو مرتبات من الحكومة أولهن مال يزيد قيمته على مانتي جنيه إلا بتصريح من المحكمة المختصة، لذلك يراعى تضمين عقد الزواج إقرار من الزوجة بما لها.

ويجب على مكاتب التوثيق وفروعها فور توثيق عقود زواج مستحقات المعاش أو المرتبات، إخطار الجهة التي تتولى صرف المعاش أو المرتب بوقوع الزواج وأن يشمل الإخطار اسم من يصرف إليها المعاش أو المرتب بوقوع الزواج واسم من ستحق عنه المعاش وجهة الصرف التي يصرف منها المعاش.

مادة ١٢٥: لا يجوز للموثق أن يوثق عقد زواج مطلقة بزواج آخر إلا بعد الاطلاع على إشهاد الطلاق أو على حكم نهائي به وبعد مراعاة الشروط الدينية الموضوعية الواجب توافرها.

وبالإضافة لما تقدم يراعى التحقق من انقضاء مدة العدة.

ويذكر في العقد تاريخ الطلاق ورقم وثيقته والجهة التي حصل أمامها.

وإشهاد الطلاق الصادر من جهة أجنبية يجب أن يكون مصدقاً عليه من الجهات المختصة.

وتقبل الشهادة التي تقدم من راغبي الزواج من مطلقات أجنبيات والصادرة من سفارة دولتهن والمصدق عليها من وزارة الخارجية لجمهورية مصر العربية والتي تتضمن اسم طالبة الزواج وجنسيته وإنها مطلقة ثم تشير لتاريخ وقوع الطلاق . وانه لا يوجد موانع من زواجها وان واقعة الطلاق ثابتة من المستندات المقدمة للسفارة (ولو لم تذكر هذه المستندات من حيث كونها إشهاد طلاق أو حكم بالطلاق أو الفسخ) وان هذا الحكم أو الطلاق قد أصبح نهائيا . باعتبار أن هذه الشهادة كافية للدلالة على وقوع الطلاق أو التطلق وعلى نهائيته.

مادة ١٢٦: لا يجوز للموثق أن يوثق عقد زواج من توفي عنها زوجها الا بعد تقديم مستند رسمي دال على الوفاة وموضح به تاريخ الوفاة . وأوراق الوفاة الصادرة من جهات أجنبية يجب التصديق عليها من الجهات المختصة - ولا يعتبر تراخيص الدفن مستندا في إثبات الوفاة - ومع مراعاة الشروط الدينية الموضوعية الواجب توافرها أيضا.

وبالإضافة إلى ما تقدم يراعى التحقق من انقضاء عدة الوفاة.

مادة ١٢٧: تعتد زوجة المفقود عدة الوفاة من تاريخ صدور الحكم من المحكمة المختصة بفقده أن كان مدنيا أو نشر قرار رئيس مجلس الوزراء بالنسبة للمفقودين في حوادث السفن أو الطائرات، أو وزير الدفاع أن كان من أفراد القوات المسلحة وقد أثناء العمليات الحربية.

مادة ١٢٨: تراعى أحكام الشريعة الإسلامية بالنسبة لاحتساب مدة العدة المنوه عنها بالمواد السابقة ما لم توجد أحكام خاصة بالشرائع الواجبة التطبيق.

مادة ١٢٩: في تطبيق أحكام المواد ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦ يعتد بما تحصل عليه جمعية الهلال الأحمر بجمهورية مصر العربية من الشهادات الواردة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر متضمنة البيانات المدونة بأصل الوثائق والشهادات بالمناطق العربية المحتلة والخاصة بمسائل الأحوال الشخصية وإثبات تاريخ الميلاد والوفاة بالنسبة للمسائل الخاصة برعايا هذه المناطق المقيمين بجمهورية مصر العربية.

مادة ١٣٠: يجب التحقق من خلو الزوجين من جميع الموانع الشرعية والقانونية والذي يحدد هذه الموانع أحكام الملة التابع لها كل من الطالبين وقت الزواج والمقصود بالمانع في هذا الصدد هو أن يكون الطالب غير حائز للأهلية الواجب توافرها في طالب الزواج بحسب أحكام ملته كصغر السن أو صلة القرابة أو ارتباط بزواج سابق . هذا مع مراعاة أن الاعتراض على الزواج لمجرد اختلاف الملة لا يمنع مكاتب التوثيق من توثيق الزواج اذ أن المرجع في هذه الحالة لا يعود لأى من الجهتين الدينتين التابع لهما الطالبان بل لنظم الدولة وقوانينها العامة التي أقرت نظام الزواج المدني.

وبالنسبة للأجانب المسلمين يكفي بإقرارهم في المحرر بخلوهم من الموانع الشرعية أسوة بالمسلمين المصريين.

مادة ١٣١: يراعى في حالات توثيق عقود زواج مصريات مسلمات من أجانب بعد دخولهم في الدين الإسلامي، الاكتفاء بالشهادة الصادرة من الأزهر الشريف التي تفيد اعتناق الأجنبي للدين الإسلامي.

مادة ١٣٢: لا يجوز توثيق عقود زواج احد العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين لمصلحة السواحل أو مصلحة الحدود أو مصلحة السجون الذين في خدمة الجيش إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج، كذلك لا يجوز توثيق عقود زواج السجائين والمرضى بمصلحة السجون ذكورا وإناثا إلا بترخيص من المصلحة المذكورة.

ولكل من هؤلاء أن يراجع المصلحة رجعيا بدون ترخيص.

ولا يجوز توثيق عقود زواج احد العساكر وضباط الصف والكونستبلات والصولات التابعين للشرطة والخبراء النظاميين بالسكة الحديد وعساكر الخفر السياره إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وذلك في حالة الاقتران بزوجة ثانية.

مادة ١٣٣: لا يجوز توثيق عقود زواج أفراد هيئة الشرطة بما فيهم الخبراء النظاميين من أجنبيات إلا بعد تقديم إذن خاص من وزير الداخلية على أن يرفق هذا الأذن بالمحرر عند توثيقه.

ولا يجوز توثيق عقود زواج ضباط القوات المسلحة من أجنبيات فيما عدا زواجهن من رعايا الدول العربية وبشرط أن يكون والد الزوجة عربي المنشأ، وبعد موافقة وزير الدفاع.

مادة ١٣٤: لا يجوز توثيق عقود زواج البهائيين فيما بينهم أو فيما بينهم وبين غيرهم من معتنقي الديانات الأخرى المعترف بها في جمهورية مصر العربية.

كما لا يجوز توثيق عقود الزواج التي تكون ديانة أحد طرفيها أو كلاهما المسيحية "شهود يهوه" ولا يقبل إجراء التصديق أو إثبات تاريخ أي أوراق صادرة من جمعية برج المراقبة للكتاب المقدس التي هي نفسها جمعية "شهود يهوه"

مادة ١٣٥: مع عدم الإخلال بما نصت عليه المواد ١١٦ إلى ١٣١ يقتضى مطالبة طالبي الزواج من الأجانب بالمستندات الآتية - حسبما تقتضيه حالة كل منهم - لإرفاقها بعقود زواجهن:

١ شهادة الميلاد أو أي مستند رسمي يقوم مقامها، فإذا قدم جواز سفر، يتم الاطلاع عليه وإثبات البيانات الواردة به وإعادته إلى صاحب الشأن.

٢ شهادة من القنصلية التابع لها طالب الزواج الأجنبي أو أي مستند آخر يقوم مقامها في إثبات جنسية الطالب.

- ٣ - شهادة من الجهة المختصة في بلد طالب الزواج الأجنبي أو من القنصلية التابع لها تفيد خلوه من الموانع الشرعية وعدم ارتباطه بزواج سابق.
- وفي حالة عدم وجود هينات أو قنصليات لإعطاء هذه الشهادة يجب تقديم الشهادة المطلوبة من كنيسة مصرح للطالب الزواج فيها.
- وفي حالة امتناع الكنيسة المختصة عن إعطاء صاحب الشأن الشهادة المشار إليها يقوم مكتب التوثيق أو فرع التوثيق بالاستفسار منها بكتاب موصى بعلم الوصول عما إذا كان الطالب مرتبطاً بزواج أو خطبة سابقة مع تحديد مهلة عشرة أيام للرد يسير المكتب أو الفرع بعد انتهائها - دون ورود رد - في إجراءات توثيق عقد الزواج على أن يضمن العقد إقراراً من الطالب بأنه لم يسبق له الزواج وبأنه لا توجد أية موانع شرعية تمنع إتمام زواجه الحالي وأنه يتحمل كافة المسؤولية التي قد تنجم عن ظهور خلاف ذلك.
- ٤ - شهادة وفاة الزوج أو الزوجة أو ما يقوم مقامها إذا كان أحد طالبي الزواج أو كلاهما أرملاً أو أرملة.
- ٥ - حكم الطلاق أو البطلان أو الفسخ الصادر من الجهة المختصة إذا كان أحد طالبي الزواج سبق ارتباطه بزواج أنهى بالبطلان أو الفسخ أو الطلاق.
- وتقبل الشهادة المشار إليها في الفقرة الخامسة من المادة (١٢٤) في الدلالة على وقوع الطلاق أو التطليق وعلى نهايته.
- ٦ - المستند الرسمي الذي يفيد موافقة الأبوين أو أحدهما أو الولي أو مجلس العائلة أو الأقارب أو التماس الموافقة حسبما يتطلبه قانون بلد الزوج أو الزوجة.
- ٧ - إذا كان قانون بلد الزوج أو الزوجة يستلزم الإعلان في موطنه الأصلي فيجب تقديم شهادة من الجهة المختصة تفيد تمام هذا الإعلان.
- ٨ - صورة رسمية من النظام المالي الذي اتفق عليه الزوجان قبل الزواج أو شهادة من مكتب التوثيق الذي تم أمامه هذا الاتفاق تفيد حصوله ومضمونه ونوع النظام الذي وقع عليه الاختيار.
- ٩ - إذا رفعت معارضة في طلب الزواج أمام المحكمة المختصة وأعلن مكتب التوثيق أو الفرع الذي قدم إليه طلب الزواج فتطلب شهادة تفيد رفض المعارضة وصورة الحكم الصادر فيها نهائياً أو تقديم الحكم الصادر برفض المعارضة مشفوعاً بشهادة تفيد صيرورته نهائياً.
- مادة ١٣٦: يجب على مكاتب التوثيق وفروعها إخطار وزارة الخارجية بكل زواج يعقد بين أحد أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي المصريين وبين أجنبية.

الطلاق والتصادق عليه

مادة ١٣٧: يسرى على الطلاق قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت الطلاق.

كما تسرى عليه أحكام المادة ١١٤.

مادة ١٣٨: إذا كان القانون الواجب التطبيق يجيز التفريق أو التطليق بالتراضي يقدم الطلب به إلى رئيس المحكمة، لذلك يتعين رفض توثيق مثل هذه المحررات.

مادة ١٣٩: يشترط لقيام مكاتب التوثيق بتوثيق إسهادات طلاق المصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة أو الملة عدم وجود ما يمنع من الطلاق وأن الذي يحدد هذا المانع هو أحكام الملة التابع لها كل من الطالبين فمثلاً لا يجوز للمكتب توثيق إسهادات طلاق إذا كانت ملة الزوجين لا تتبع الطلاق أصلاً أو لا تتبع الطلاق إلا بحكم ويستثنى من ذلك من عقد زواجهم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

مادة ١٤٠: في الأحوال التي تسمح بها شريعة الجهة الدينية التي يتبعها كل من الطالبين بإجراء الطلاق بدون حكم فعلى الموثق أن يوثق الطلاق بذات الألفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها. وإذا كان الطلاق على الإبراء يجب على الموثق أن يدون بالعقد كل ما اتفق عليه إمامه بشأن العوض عن الطلاق.

مادة ١٤١: لا يجوز للموثق أن يوثق الطلاق إلا بعد الاطلاع على وثيقة الزواج أو حكم نهائي يتضمنه، وإذا كانت الوثيقة أو الحكم صادراً أمام سلطة أجنبية وجب التصديق عليه من الجهات المختصة وعلى الموثق أن يذكر في إسهاد الطلاق تاريخ عقد الزواج ورقمه والجهة التي صدر فيها واسم من تم على يديه الزواج أو تاريخ الحكم وتحديد المحكمة التي أصدرته، فإذا لم يقدم للموثق شيء مما ذكر فإنه يجب توثيق التصديق على الزوجية قبل إثبات الطلاق.

مادة ١٤٢: إذا حصل الطلاق عن زواج تم في نفس المكتب أو الفرع أشر الموثق بالطلاق في أصل وثيقة الزواج وعلى الدفتر في خانة الملاحظات.

وإن لم يكن موثقاً بالمكتب أو الفرع أخطرت الجهة التي تم بها لإجراء التأشير أو تخطر "إدارة التوثيق" لمخابرة وزارة الخارجية لإخطار قناصل جمهورية مصر العربية بالطلاق أن كان العقد من توثيقهم وذلك لإجراء التأشير بالطلاق على هامش عقد الزواج المحفوظ لديهم.

ويراعى في الحالات التي ينعقد فيها الاختصاص لمكاتب التوثيق وفروعها تطبيقاً للقانون في توثيق واقعة الطلاق – بالنسبة لزواج تم أمام الجهات الأخرى المختصة بسبب تغيير طراً على ديانة أحد الزوجين أو كليهما أن يضمن الإخطار الذي يرسل إلى تلك الجهات السبب الذي من أجله انعقد

الاختصاص لمكاتب التوثيق وفروعها حتى لا يلتبس الأمر على الجهات المذكورة من حيث شرعية الطلاق وعدم تجاوز الاختصاص.

مادة ١٤٣: على الموثق - عند طلب توثيق الطلاق - أن يتبع الإجراءات الآتية:

أولاً : إذا حضر الزوجان وأصرا على إيقاع الطلاق فوراً، أو قررا أن الطلاق قد وقع أو حضر الزوج وقرر أنه أوقع الطلاق، أو حضرت الزوجة وقررت أنها قامت بتطبيق نفسها من زوجها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة رسمية، وكانت ديانة الزوجين تبيح ذلك، وجب على الموثق توثيق الطلاق بعد الإشهاد عليه.

ثانياً : إذا حضر الزوجان وابدئ الزوج رغبته في إيقاع الطلاق، أو أبدت الزوجة رغبته في تطبيق نفسها بمقتضى الحق الثابت لها بورقة رسمية، ولم يصر الطرف الآخر على إيقاع الطلاق، وجب على الموثق تبصرة الطالب بمخاطر الطلاق ويدعو الزوجان إلى اختيار حكم من أهله وحكم من أهلها للتوفيق بينهما، ويثبت ذلك على نموذج الخاص المعد لهذا الغرض، ويدون فيه اسم الحكمين المختارين والميعاد الذي اتفق عليه الزوجان لإجراء التوفيق مع تكليفها بأخطار الحكمين، ولطالب إيقاع الطلاق أو الزوجين مد ميعاد إجراء التوفيق لأجل أو أجل آخري، ولا يتم توثيق الطلاق في هذه الحالة إلا إذا عجز الحكمين عن التوفيق أو تحققت أياً من الحالات المشار إليها في البند أولاً وبحسب ما تجيزه ديانة الزوجين.

ثالثاً: إذا حضر الزوج وحده طلب إيقاع الطلاق وتوثيقه أو حضرت الزوجة وحدها وطلبت تطبيق نفسها من زوجها بمقتضى الحق الثابت لها بوثيقة رسمية، وجب على الموثق بعد تبصرة الطالب بمخاطر الطلاق ودعوته إلى اختيار حكم من أهله - إن يخطر الغائب من الزوجين لشخصه على يد محضر، بعزم زوجه على الطلاق وباسم الحكم الذي اختاره ويدعوه إلى اختيار حكم أهله. وذلك كله لإنجاز التوفيق خلال أجل مناسب من تاريخ وصول الإخطار إليه، ويكون الإعلان على العنوان الذي حدده في وثيقة الزواج لتلقى الإعلانات فيه، فإذا كانت الوثيقة سابقة على تدوين هذا البيان فيلترزم الموثق باتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات بما في ذلك الاستعانة برجال الإدارة، للتحقق من إخطار الغائب من الزوجين لشخصه.

ولا يتم توثيق الطلاق في هذه الحالة إلا إذا عجز الحكمين عن التوفيق أو تحققت أي من الحالات المشار إليها في البند أولاً، وبحسب ما تجيزه ديانة الزوجان.

ويجب على الموثق أن يثبت في إشهاد الطلاق ما يفيد استنفاد طرق التحكيم المشار إليها في هذه المادة.

مادة ١٤٤: على الموثق - عند طلب إيقاع الطلاق وتوثيقه - أن يثبت كافة ما يتخذ من إجراءات التحكيم المشار إليها بالمادة ١٤٣ - على النموذج المعد لذلك، ويكون ذلك من أصل وصورة . فإذا تم التوفيق بين الزوجين يستبقى الأصل والصورة محفوظا بالدفتري، وإن لم يسفر التحكيم عن التوفيق بينهما يقوم الموثق بإرسال صورة نموذج التحكيم مع صورة إشهاد الطلاق إلى المكتب الرئيسي بالقاهرة (الإدارة العامة للمحفوظات بالمصلحة)، ولحفظها به ويستبقى الأصل محفوظا بالدفتري.

مادة ١٤٥: يراعى بالنسبة لإشهادات الطلاق الخاصة بالزوجات الأجنبية ما يأتي:

١ - في جميع الحالات التي تكون فيها الزوجة المطلقة أجنبية الجنسية مقيمة بإحدى الدول التي لغتها الرسمية غير العربية - يتعين تحصيل رسم ترجمة عن إشهاد الطلاق إلى إحدى اللغتين الانجليزية أو الفرنسية طبقا لرغبة الزوج بعد اخذ إقرار منه بذلك تحت مسؤوليته - ويحصل هذا الرسم مع رسوم توثيق الإشهاد.

٢ - تتولى الجهة التي تم توثيق إشهاد الطلاق أمامها إرسال صورة منه إلى إدارة الترجمة بالمصلحة لترجمته إلى اللغة المطلوبة وإعادته إليها.

٣ - لا تسلم نسخة الإشهاد الخاصة بالمطلقة ولا الترجمة إلى المشهد بل تقوم الجهة التي تم التوثيق أمامها بإرسالها إلى إدارة التوثيق لتقوم بإرسال - الإشهاد إلى الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية لإبلاغها إلى الزوجة المطلقة بالطريق الدبلوماسي.

فإذا أعيدت النسخة والترجمة إلى المصلحة لعدم قبول الدولة المقيمة بها الزوجة المطلقة لهما لعدم ترجمة الإشهاد إلى لغتها غير الانجليزية أو الفرنسية - تقوم المصلحة بإرسالها إلى جهة التوثيق التي أجرى أمامها الإشهاد لحفظها مع أصل الإشهاد المحفوظ لديها.

مادة ١٤٦ : على الموثق المختص بتوثيق إشهاد الطلاق أن يثبت فيه بيانا واضحا عن محل إقامة المطلقة ويكون أثبات هذا البيان بإرشادها في حالة حضورها توثيق الإشهاد وإرشاد المطلق في حالة عدم حضورها.

ويجب على الموثق المختص في جميع الأحوال إثبات محل إقامة المطلق في إشهاد الطلاق.

٢- ويجب على الموثق خلال سبعة أيام من تاريخ توثيق إشهاد الطلاق إعلان المطلقة لشخصها على يد محضر بوقوع الطلاق وذلك في حالة عدم حضورها توثيق إشهادها.

٣- يجب أن يتضمن الإعلان المشار إليه في البند السابق البيانات الآتية:

أ - تاريخ وقوع الطلاق.

ب - اسم الموثق الذي وثق إشهاد الطلاق ومقر عمله.

ج - رقم إشهاد الطلاق.

د - بيان الطلاق الذي تضمنه الإشهاد.

هـ - إخطار المطلقة باستلام نسخة إشهاد الطلاق الخاصة بها من الموثق المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الإعلان.

٤ - فيما عدا ما تقدم تطبق القواعد والإجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية على الإعلان بوقوع الطلاق.

٥ - على الموثق تسليم المطلقة أو من تنبيه عنها نسخة إشهاد الطلاق الخاصة بها بعد أخذ إيصال بذلك يرفق بأصل الإشهاد فإذا لم تخطر المطلقة أو نائبها لدى الموثق لاستلام نسخة الإشهاد الخاصة بها يجب على الموثق إرسال هذه النسخة لدى المحكمة التابع لها بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ التوثيق بمقتضى إيصال يفيد ذلك وعلى المحكمة في هذه الحالة إرسالها إلى المطلقة بكتاب مسجل بعلم الوصول أن كانت تقيم في مصر أو بواسطة وزارة الخارجية أن كانت تقيم في الخارج.

تعليمات عامة في الزواج والطلاق

مادة ١٤٧: يجب أن يكون الموثق الذي يباشر توثيق عقود الزواج والرجعة وإشهادات الطلاق والتصادق عليها مسلما أن كان طرفا العقد أو أحدهما مسلما.

مادة ١٤٨: إذا كانت ديانة الزوج تجبى له مراجعة مطلقته، فعلى الموثق أن يوثق تلك المراجعة أو التصديق عليها بحسب الأحوال - بعد الوقوف على تاريخ إيقاع الطلاق من واقع ما يقرره الزوجان أو مما هو ثابت بأشهاد الطلاق.

وعلى الموثق أن يثبت في إشهاد المراجعة ما إذا كان الزوج قد تزوج بأخرى خلال فترة طلاقه لزوجته من عدمه، فإذا كان الزوج قد تزوج بأخرى، فيجب على الموثق أن يثبت في إشهاد المراجعة اسمها ومحل إقامتها ويقوم بإخطارها لشخصها على يد محضر بمراجعة الزوج لمطلقته.

مادة ١٤٩: تعتبر الزوجة عالمة بمراجعة زوجها لها إذا حضرت توثيق المراجعة أو التصديق عليها، فإذا لم تحضره وجب على الموثق، إعلانها بالمراجعة لشخصها على يد محضر في العنوان الذي حددته في وثيقة الزواج لتلقى الإعلانات فيه، فإذا كانت الوثيقة سابقة على تدوين هذا البيان، فيلتزم الموثق باتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات بما في ذلك الاستعانة برجال الإدارة للتحقق من إعلان الزوجة لشخصها، على أن يكون الإعلان خلال أسبوع من تاريخ توثيق إشهاد المراجعة وان يتضمن الإعلان المشار إليه البيانات الواردة بالمادة ١٤٦ فقرة ٣ من تعليمات التوثيق.

مادة ١٥٠: على الموثق إتباع ذات إجراءات التوثيق بشأن إثبات بيانات العقود والإشهادات بدفاتر التوثيق ويثبت رقم التوثيق على النموذج بعد توثيقه ويحظر تداول نوى الشأن للعقود والإشهادات قبل توثيقها.

مادة ١٥١: يحفظ أصل العقد أو الإشهاد بعد توثيقه وفصله من الدفتر حفظاً مستديماً بمكتب التوثيق المختص، وذلك في دوسيه خاص يثبت به رقم التوثيق وتاريخه ورقم الدفتر ومسلسل النموذج المطبوع والمستندات المرافقة، على أن تثبت المستندات المرفقة بالوجه الأبيض المقابل للوجه المطبوع من عقود الزواج الرسمي.

وتحفظ الصورة بالإدارة العامة للمحفوظات والميكرو فيلم حفظاً مستديماً حسب أرقام التوثيق والقواعد المعمول بها.

مادة ١٥٢: ينشأ سجل خاص بمكتب التوثيق المختص يقوم على العمل به موظف كتابي يقوم بقيد محاضر إثبات إجراء التحكيم قبل إيقاع الطلاق يتضمن البيانات الواردة بالنموذج المخصص لهذا الغرض من حيث اسم طالب الطلاق والمطلق واسم الحكماء والأجل المحدد لإتمام مساعي التوفيق، وتاريخ الإعلان ومتابعته.

مادة ١٥٣: يكون لصق الصور الشخصية بمادة لاصقة جيدة النوع بحيث لا يسهل نزع الصورة.

مادة ١٥٤: لا يجوز التصديق على توقيعات أصحاب الشأن في عقود الزواج والرجعة وإشهادات الطلاق والتصديق عليها، كما لا يجوز إثبات تاريخ تلك العقود.

مادة ١٥٥: يتعين الامتناع عن توثيق عقود الزواج والرجعة أو التصديق عليها والتي يكون الزوج فيها متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية مالم يقدم الزوج بطاقة الرقم القومي لإثبات رقمها وجميع البيانات التي اوجب القانون إثباتها بالوثيقة وذلك للتحقق من صفة الزوج، وطبيعة عمله وحالته ولمعرفة ما إذا كان من المدنيين أو العسكريين.

كما يتعين أيضاً إثبات بطاقة الزوجة التي تتمتع بجنسية جمهورية مصر العربية بوثيقة الزواج أو التصديق على إن كان لها بطاقة، فإن أقرت بأنه ليس لها بطاقة فيثبت هذا الإقرار بالوثيقة على مسئوليتها.

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأجانب المقيمين بجمهورية مصر العربية إذا كان لهم بطاقات شخصية أو عائلية طبقاً للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته وإلا ضمنت بنداً يشير إلى عدم وجود بطاقة تحت مسئوليتهم.

مادة ١٥٦: على مكاتب التوثيق وفروعها إعداد كشوف (استمارة رقم ١ للزواج ، ٢ للطلاق) تملأ من واقع عقود الزواج والرجعة وإشهادات الطلاق والتصادق عليها التي يتم - توثيقها أمامها حسبما هو مبين بأغلفة هذه الاستمارات مع ملاحظة الآتي:

١ - وجوب استيفاء البيانات المميزة للمرسل بأعلى الاستمارة.

٢ - تحرير البيانات بالمداد الأزرق وبخط واضح.

٣ - وجوب استيفاء بيانات الاستمارة أثناء تحرير العقد أو عمل الإشهاد.

٤ - استيفاء جميع الخانات بالاستمارات عن كل حالة وعدم ترك أعمدة بيضاء أو كتابة كلمة شرحه أو علامة (" ").

٥ - وجوب تحرير الاستمارة عن حالات الزواج أو حالات الطلاق التي تمت خلال كل شهر من شهور السنة على حده (لا عن جزء من الشهر أو أكثر من الشهر) وفي حالة عدم حدوث حالات خلال الشهر تخصص استمارة لهذا الشهر اسوة بالشهور الأخرى وتدون في وسط إطارها العبارة الآتية:

(لا توجد حالات خلال هذا الشهر)

وعلى أن تقوم المكاتب بإرسال الاستمارات المشار إليها إلى مكاتب الإحصاءات الفرعية - بالمحافظات وان تقوم الفروع بإرسالها إلى مندوبي الإحصاء بالمركز ومقره دار الشرطة بالمركز وذلك قبل اليوم العاشر من الشهر التالي لتوثيق تلك العقود مع مراعاة تلك المواعيد بكل دقة إعمالاً للمادة الرابعة من القانون ٣٥ لسنة ١٩٦٠.

مادة ١٥٧: يجب إخطار مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية - إدارة المباحث بحالات الزواج أو الطلاق التي تقع بين زوجات أجنبيات وأزواج مصريين على أن يتضمن الإخطار بالنسبة للزوجات بيان الاسم ثلاثياً وتاريخ محل الميلاد والجنسية والمهنة ومحل الإقامة وبيانات جواز السفر وتاريخ الوصول للبلاد - والإقامة الحاصلة عليها، وبالنسبة للأزواج بيان الاسم ثلاثياً وجهة وتاريخ الميلاد الموهل الحاصل عليه ومحل الإقامة.

مادة ١٥٨: على مكاتب التوثيق وفروعها المختصة بتوثيق عقود الزواج وإشهادات الطلاق أن تقيد ما يتم توثيقه من هذه العقود والإشهادات في سجل قيد واقعات الزواج وسجل قيد واقعات الطلاق في خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام من تاريخ التوثيق ويتم القيد وفقاً لإحكام قانون الأحوال المدنية ولانحته التنفيذية. وتتخذ الإجراءات التالية عند قيد واقعات الزواج أو الطلاق للمقيمين داخل البلاد بين مختلفي الجنسية أو الديانة أو الملة وكان احد طرفي العلاقة مصرياً:

- ١ - التحقق من بيانات طرفي الواقعة والرقم القومي للطرف المصري ورقم جواز السفر وجهة إصداره إذا كان احد طرفي الواقعة اجنبيا بجميع نسخ العقود أو الإشهادات - واستيفاء باقي بياناتها.
- ٢ - القيد بسجلي الزواج أو الطلاق واثبات رقم وتاريخ القيد بجميع نسخ العقود أو الإشهادات وختمها.
- ٣ - تحرير الحافظة الأسبوعية للوقائع.
- ٤ - إرسال نسخه من العقد أو الإشهاد مرفقا بالحافظة الأسبوعية للوقائع إلى قسم - السجل المدني المختص.
- ٥ - تسليم نسخه من العقد أو الإشهاد إلى كل من طرفي الواقعة.
- ٦ - حفظ نسخة من العقد أو الإشهاد.

الفصل الثاني

إشهادات إشهار الإسلام

مادة ١٥٩: يجب في حالة إشهار الإسلام أو الإقرار به أن يتقدم الطالب بطلبه إلى مديرية الأمن التابع لها لاتخاذ الإجراءات التي تقوم بها تلك الجهة طبقا للتعليمات الآتية:

- ١ - تقدم طلبات اعتناق الدين الإسلامي إلى مديره الأمن التي يكون فيها الموطن الأصلي للطالب ويذكر في الطلب الدين والمذهب الذي ينتمي إليه - وإذا كان الطالب يقيم أو يباشر أعماله في جهة غير موطنه الأصلي يجوز أن يقدم الطلب إلى مديرية الأمن التي تتبعها الجهة المذكورة ولا يقبل الطلب المقدم إلى مديرية أمن لا يكون فيها الموطن الأصلي للطالب ولا يقيم أو يباشر أعماله فيها ألا إذا تبين لمدير الأمن نفسه أن تقديم الطلب إلى موطن الطالب الأصلي أو محل إقامته أو أعماله خطرا عليه.
- ٢ - إذا كان الطالب المقدم مقبولا على الوجه المبين في البند السابق - حددت مديرية الأمن موعدا تعلن به الطالب للحضور فيه إلى مقر المديرية - وفي نفس الوقت تخطر المديرية رئيس الدين أو المذهب التابع له الطالب في المحافظة بأخطار كتابي مسجل لإرساله مندوب لوعظ الطالب وإسداء النصيحة - ترسل صورة هذا الإخطار إلى البطركية المختصة - فإذا لم يحضر المندوب في الموعد المحدد تحدد المديرية موعد آخر وتخطر للمرة الثانية رئيس الدين أو المذهب بنفس الطريقة مع إرساله صورة الإخطار للبطركية المختصة أيضا فإذا لم يحضر المندوب في الموعد المحدد للمرة الثانية - يسار في الإجراءات رغم عدم حضوره.

- ٣ - تندب جهة الإدارة - مندوب يعينه مدير الأمن شخصيا لحضور اجتماع المندوب الديني بالطالب الذي يقدم النصيحة له - وتكون مهمة مندوب مديرية الأمن التثبت من هدوء الاجتماع وصحة ما يجري فيه ولا يجوز أن يحضر هذا الاجتماع غير المندوب الذي يعينه مدير الأمن.

- ٤ - إذا قبل الطالب نصيحة أهل دينه - حفظ الطلب - وإلا أرسل إلى مكتب التوثيق المختص ليتلقى من الطالب بعد التحقق من استيفائه الشروط الشرعية إشهاد بالإسلام.
- ٥ - لا يمنع الحجر لعته من قبول اعتناق الإسلام - كذلك لا يمنع الصغر من قبوله إذا كان الطالب لا يقل عن ستة عشر عاماً - فإذا كان دون ذلك رفع الأمر للمحكمة المختصة للتصرف.
- ٦ - إذا أثار المندوب الديني تشككا في القوى للشخص الذي طلب اعتناق الإسلام طلب منه تقرير عن الأسباب التي بني عليها هذا التشكك ويعرض ذلك التقرير مع الطلب على محكمة الأحوال الشخصية المختصة للنظر فيه ولا يجوز إجراء كشف طبي على الطالب إلا إذا أمرت المحكمة.
- ٧ - تمنع المواكب التي ترافق طالب اعتناق الإسلام أو التي تتبع إشهار إسلامه منعاً باتاً كما يمنع أي عمل شأنه الإخلال بالنظام أو إيلاام شعور الغير.
- ٨ - تتبع القواعد والإجراءات السابقة بالنسبة لمواطني جمهورية مصر العربية فقط - إما بالنسبة للطلبات المقدمة من الأجانب لا اعتناق الإسلام فنرفع لوزارة الداخلية (مصلحة الإدارة العامة).
- ٩ - وقد تم التفاهم بين وزارة الداخلية وفضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر على أن تقوم لجنة الفتوى بالأزهر الشريف بإرسال أوراق طالبي إشهار الإسلام من مواطني جمهورية مصر العربية الذين يتقدمون إليها - إلى مديرية الأمن الواقع بدانرتها محل إقامة طالب إشهار الإسلام لتتولى إتمام الإجراءات وإخطار مكتب التوثيق المختص بعد اتخاذ الإجراءات الإدارية سالفة الذكر.
- ١٠ - ويراعى في مجال تطبيق الفقرة الخامسة القواعد الآتية:
- أ - التحقق من أن طالب إشهار الإسلام قد بلغ سن السادسة عشرة وذلك عن طريق مستند رسمي مقبول - فإذا كان الطالب دون ذلك - تعاد الأوراق إلى الجهة الإدارية التي وردت منها لرفع الأمر إلى المحكمة المختصة للتصرف.
- ب - يرفق المستند الدال على سن الطالب وفقاً لما جاء بالفقرة السابقة مع باقي الأوراق الخاصة بالتحريات بأصل الإشهاد بعد التوقيع عليها طبقاً لما يجرى عليه العمل ويستثنى من الإرفاق المستندات الرسمية المثبتة للشخصية للاكتفاء بإثبات ما تضمنته من بيانات.
- ج - إثبات سن الطالب والمستند الدال عليه في ذات الإشهاد مع التنويه بالإرفاق.
- مادة ١٦٠: بعد ورود الطلب لمكتب التوثيق أو الفرع من مديرية الأمن - لتوثيق الإشهاد - يقوم المكتب أو الفرع بإخطار جهة الإدارة في الوقت المحدد لتوثيق الإشهاد لاتخاذ اللازم للمحافظة على النظام.
- مادة ١٦١: يراعى عند توثيق إشهاد إشهار الإسلام أن يقوم به موثق مسلم.

مادة ١٦٢: لا رسم على إشهد إشهد الإسلام الذي يصدر من شخص بأنه تاب إلى الله وأتاب وانه برى من كل ما صدر منه مخالفا لدين الإسلام ويشهد بأن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

مادة ١٦٣: يراعى أن يتضمن إشهد إشهد الإسلام الإجراءات التي اتبعت طبقاً لما جاء بالكتاب الوارد من مديرية الأمن التي تقدم لها الطالب مع ذكر رقم وتاريخ الكتاب المذكور وإرفاقه بأصل الإشهد كما ينص في الإشهد بتعهد المشهد باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته بالنسبة لتغيير الاسم.

مادة ١٦٤: يرسل مكتب التوثيق أو الفرع كشفاً لوزارة العدل (إدارة المحاكم) بالإشهادات التي من هذا القبيل بمجرد صدورها على أن يذكر فيه اسم المشهد قبل الإسلام واسمه بعد الإشهد بإشهاد الإسلام والديانة السابقة والسكن وتاريخ ورقم توثيق الإشهد ويذكر في خانة الملاحظات أن كان قد سلم الإشهد للطالب من عدمه على أن تدون البيانات المذكورة في كشف كالآتي:

رقم مسلسل	الاسم قبل الإسلام والديانة	الاسم بعد الإسلام وسكنه	تاريخ ورقم توثيق الإشهد	ملحوظات

مادة ١٦٥: إذا طلب المشهد صورة ثانية من إشهد الإسلام لسبب ما يرفع هذا الطلب من المكتب أو الفرع بعد تحصيل الرسم إلى وزارة العدل (إدارة المحاكم) فور تقديمه للإفادة بما يتبع على أن يرفق به صورة طبق الأصل من البيانات الموضحة بالكشف المنوه عنه بالمادة السابقة بالنسبة للطالب بعد تضمينه سبب طلب الصورة الثانية ومصير الصورة الأولى.

ويراعى التحقق من مدى صحة البيانات الواردة بالطلب بمطابقتها على البيانات الثابتة في سجلات المكتب أو الفرع وإثبات واقعة المطابقة والتحقق من صحتها من العضو المختص مع توقيعه بذلك على الطلب.

الفصل الثالث

التبني والإقرار بالبنوة

مادة ١٦٦: يخضع التبني والإقرار بالبنوة - طبقاً لقواعد الإسناد في القانون المصري لقانون جنسية المقر .

على أنه لا يجوز لمكاتب التوثيق وفروعها توثيق أى محرر يتعلق بالتبني لأن الاختصاص في ذلك معقود للجهات القضائية.

مادة ١٦٧: يجوز الإقرار بالبنوة طبقاً لإحكام الشريعة الإسلامية بالشروط الآتية :

- ١ - أن يولد للمقر مثل المقر له بأن يكون المقر في سن تسمح له بأن يكون أباً للمقر له.
- ٢ - أن يكون المقر له مجهول النسب.
- ٣ - إلا يرد في الإقرار ذكر للزنى.
- ٤ - أن يصدق المقر له أن كان مميزاً.

مادة ١٦٨: يجب أن يكون الإقرار بالبنوة بإشهاد رسمي.

مادة ١٦٩: يجوز الإقرار بالأبوة والأمومة بالشروط الآتية :

- ١ - أن يولد للمقر له مثل المقر .
- ٢ - إلا يرد في الإقرار ذكر للزنى .
- ٣ - أن يكون المقر مجهول النسب .
- ٤ - أن يصدقه الأب أو الأم.

الفصل الرابع

الوقف الخيري

مادة ١٧٠: لا يجوز الوقف على غير الخيرات - وتختص مكاتب التوثيق وفروعها بتوثيق إسهادات الوقف الخيري.

مادة ١٧١: يجب على الموثق أن يتحقق قبل توثيق إسهاد الوقف الخيري من عدم مخالفته لإحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بشأن أحكام الوقف والقوانين المعدلة له.

على أنه يجوز أن يشترط الواقف النظر لنفسه إذا كان الوقف على جهة برا أو كان الواقف غير مسلم والمصرف جهة غير إسلامية.

مادة ١٧٢: وقف غير المسلم صحيح ما لم يكن على جهة محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية.

مادة ١٧٣: لا يجوز توثيق أى محرر بوقف أو بإقرار به أو باستبداله أو بالإدخال أو بالإخراج أو بغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه إلا إذا كان مستوفيا للشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بإصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية.

الفصل الخامس

الوصية

مادة ١٧٤: الوصية تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت.

مادة ١٧٥: يشترط في الوصية أن يصدر بها إشهد رسمي أو يحرر بها عقد عرفي مصدق فيه على إمضاء الموصى أو ختمه أو يكتبها الموصى بخطه ويوقع عليها بإمضائه.

مادة ١٧٦: يشترط في صحة الوصية ألا تكون بمعصية وإلا يكون الباعث عليها منافيا لمقاصد الشارع. وإذا كان الموصى غير مسلم صحت الوصية إلا إذا كانت محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية.

مادة ١٧٧: يشترط في الموصى أن يكون أهلا للتبرع قانونا على أنه إذا كان محجوزا عليه لسفه أو غفلة أو بلغ من العمر ثماني عشر سنة شمسية جازت وصيته بإذن من المحكمة المختصة.

مادة ١٧٨: تصح الوصية لاماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر والمؤسسات العلمية والمصالح العامة كما تصح الوصية لله تعالى ولأعمال البر بدون تعيين جهة، وتصرف في وجوه الخير.

وتصح الوصية لجهة معينة من جهات البر ستوجد مستقبلا فان تعذر وجودها بطلت الوصية.

مادة ١٧٩: تصح الوصية مع اختلاف الدين والملة وتصح مع اختلاف الدارين ما لم يكن الموصى تابعا لبلد إسلامي والموصى له غير مسلم تابع لبلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية لمثل الموصى.

مادة ١٨٠: يجوز للموصى الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دلالة.

مادة ١٨١: يجوز إيداع الوصايا المظروفة المختومة بناء على طلب الموصى وحينئذ يقوم الموثق بتحرير المحضر اللازم لإيداعها يذكر فيه اسم الموصى طالب الإيداع ولقبه وجنسيته ومحل إقامته واسم أبيه وجده لأبيه ووصف شامل للمظروف المختوم المطلوب إيداعه مبينا لونه ونوعه وحجمه وما عليه من كتابه خارجية وهي عبارة " هذه وصيتي " مذيلا بتوقيع الموصى- وما إلى ذلك من تفاصيل وواقعة عدم معرفته ما بداخله ويحفظ المظروف في مظروف اكبر ويرفق بأصل محضر الإيداع ويوقع المحضر من الموثق والموصى.

مادة ١٨٢: يكلف الموصى بإيداع صورة طبق الأصل من وصيته داخل مظروف مغلق يؤشر عليه منه بأنه يحتوى على صورة طبق الأصل من الوصية ويذيل بتوقيعه ويختتم هذا المظروف بخاتم الجمهورية

الخاص بمكتب التوثيق أو الفرع ويوقع عليه من الموثق تحت عبارة عدم معرفته ما بداخله - ويرفق هذا المظروف بصورة محضر الإيداع المرسل لإدارة المحفوظات.

مادة ١٨٣: يجوز سحب الوصايا المظروفة بموجب إقرار موثق من الموصى يفيد استرداده الوصية مع التأشير بهذا الإقرار على هامش محضر الإيداع.

مادة ١٨٤: في حالة ورود إخطار أو إنذار إلى مكتب التوثيق أو أحد فروعها بإلغاء الوصية أو بالعدول عنها يؤشر على هامش أصل الوصية أن كانت موثقة بورود الإخطار أو الإنذار، وبأنه قد تحرر للمنذر لاتخاذ اللازم نحو عمل إقرار بالإلغاء حتى يمكن التأشير بإلغاء الوصية، وفي حالة ما إذا كانت الوصية المراد إلغاؤها عرقية فيجوز التأشير بمضمون ما سبق في دفتر التصديق بخانة الملاحظات.

فإذا صدر من الموصى إقراراً رسمياً أو مصدقاً على التوقيع فيه بإلغاء الوصية أو بالعدول عنها، تعين على مكتب التوثيق أو الفرع متى كانت الوصية قد تم إجراؤها إمامه أن يقوم بالتأشير بموجب إقرار الإلغاء أو العدول فور صدوره في مراجعه.

أما إذا كانت الوصية قد عملت أصلاً بجهة غير الجهة التي تم الإقرار إمامها فعلى الجهة الأخيرة أن تخطر الجهة التي تم توثيق الوصية أو التصديق عليها أمامها بهذا الإلغاء أو العدول للتأشير به في المراجع.

مادة ١٨٥: تفتح الوصية المظروفة المشار إليها بالمادة (١٨١) بعد وفاة الموصى بحضور شاهدين من أقارب الموصى أو ورثاء ويحرر بذلك محضر يذكر فيه اسم طالب الفتح وعلاقته بالموصى وواقعة وفاة الموصى والمستند المثبت لذلك وحالة مظروف الوصية قبل فتحه ويتضمن المحضر صورة طبق الأصل من الوصية واثبات واقعة قراءتها على الشهود وطالب الفتح، ثم يوقع على المحضر من الطالب والشهود والموثق.

ويراعى عدم إعطاء أى صورة من الوصية أو محضر الفتح إلا بعد سداد كامل الرسوم النسبية وغيرها المستحقة على الوصية نفسها حسب ما هو موضح بها.

الفصل السادس

محاضر إثبات الغيبة والإمتناع عن التوقيع

مادة ١٨٦: إذ تخلف بعض المتعاقدين عن الحضور لتوثيق محرر أو التصديق على التوقيع فيه بعد إعلانهم رسمياً وطلب الباقون تحرير محضر لإثبات غيبتهم فعلى الموثق تحرير المحضر بعد التأكد من وجود المحرر المطلوب توثيقه أو التصديق على التوقيع فيه ومن غيبة الغائب بتكليف من ينادى عليه

عدة مرات ويذكر في المحضر ساعة الفتح والقفل ويوقع عليه من الحاضرين ومن الموثق ويرفق به المستند المثبت للإعلان.

وتثبت محاضر الغيبة في دفتر أثبات المحررات التي تم توثيقها ويعطى لها الرقم المسلسل في الدفتر المذكور.

مادة ١٨٧: إذا امتنع بعض المتعاقدين عن التوقيع على المحررات المراد توثيقها أو التصديق على التوقيعات فيها وطلب الباقيون تحرير محضر لإثبات واقعة إمتناعهم، فيحرر المحضر المطلوب، ويجب على الموثق أن يتأكد من امتناع الشخص عن التوقيع بعد التحقق من شخصيته ويذكر في المحضر ساعة الفتح والقفل ويوقع عليه الحاضرون جميعاً.

وتثبت هذه المحاضر في دفتر أثبات المحررات التي تم توثيقها ويعطى لها الرقم المسلسل في الدفتر المذكور.

مادة ١٨٨: إذا أشر على مشروع محرر عرفي بالصلاحيه للشهر وامتنع بعض الصادر منهم التصرف عن التوقيع واراد الصادر لصالحه التصرف شهر المحرر باستبعاد القدر المتصرف فيه من الممتنعين عن التوقيع ففي هذه الحالة يمكن للصادر لصالحه التصرف التنازل عن هذا القدر بإقرار مصدق عليه منه مع وجوب الرجوع إلى المأمورية المختصة قبل تقديم المحرر للتأشير بذلك بمراجعتها.

مادة ١٨٩: إذا امتنع احد البانعين عند توثيق مشروع المحرر المؤشر عليه بالصلاحيه للشهر عن التوقيع وطلب باقي المتعاقدين إتمام إجراءات التوثيق مع قبولهم استبعاد حصة البانع الممتنع فيمكن إتمام توثيق المحرر مع تضمينه بندا يشير إلى واقعة الامتناع عن التوقيع ورغبة باقي المتعاقدين في إتمام الإجراءات.

ويجب على الموثق في هذه الحالة التأشير في مكان ظاهر على الصورة المعدة لتسليمها لصاحب الشأن بعدم جواز شهر المحرر الابعد التأشير عليه من المأمورية المختصة بتنفيذ التعديلات المدخلة عليه في مراجعتها.

الفصل السابع

السفن والمراكب

مادة ١٩٠: ١- السفينة هي كل منشأة تعمل عادة أو تكون معدة للعمل في الملاحة البحرية ولو لم تهدف إلى الربح.

٢- وتعتبر ملحقات السفينة اللازمة لاستغلالها جزءاً منها.

مادة ١٩١: تخضع المحررات المتعلقة بالتصرف في السفن وملحقاتها بالبيع والرهن لشروط الرسمية، أما المراكب المعدة للملاحة بالمياه الإقليمية وللسير في النيل ومياه الحياض والترع والمصارف العمومية والبحيرات فلا تخضع لشروط الرسمية.

وتعتبر من المراكب كل منشأة عائمة كالكباري والمراسي الثابتة والعوامات آلية أو غير آلية تسير أو تستقر في المياه الداخلية أيًا كان الغرض الذي تستعمل من أجله.

مادة ١٩٢: لا يجوز نقل ملكية سفينة مصرية إلى أجنبي بمقابل أو بدون مقابل كما لا يجوز تأجيرها لأجنبي لمدة تزيد على سنتين إلا بعد الحصول على إذن من الوزير المختص.

مادة ١٩٣: يجب على الموثق التحقق من إشتغال عقود التصرف في السفن بالبيع أو الرهن التي يجري توثيقها على البيانات الآتية:

١- اسم السفينة الحالي وأسمائها السابقة.

٢- ميناء التسجيل.

٣- تاريخ بناء السفينة ومكانه.

٤- عنوان المصنع الذي بنيت فيه السفينة.

٥- نوع السفينة (شراعية أو ذات محرك ميكانيكي)

٦- حمولة السفينة.

٧- اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة المالك أو المالكين على الشيوع مع بيان نصيب كل منهم.

٨- اسم الربان ورقم الشهادة.

٩- الرهن أن وجد وتاريخه واسم الدائن المرتهن ولقبه وصناعته ومحل أقامته.

١٠- الحجز التي وقعت على السفينة أن وجد وجميع البيانات المتعلقة بهذه الحجز.

١١- البيانات الدالة على الملكية مع أرفاق الإعلام الشرعي بالمحرر عند توثيقه.

ويجب فضلا عما ذكر الاطلاع على شهادات التسجيل السابقة للسفن باعتبارها سندات ملكية هذه السفن مع التأشير في هامش المحرر بما يفيد هذا الاطلاع.

مادة ١٩٤: يتم التصرف بالبيع في السفن المحجوز عليها بطريق المزايدة العمومية أمام القاضي المختص المعين لذلك.

ويعتبر حكم إيقاع البيع الصادر بشأنها سند تملك من أوقع البيع عليه ولا يعول على سند خلافه كمحضر جرد أو إشهار مزاد أو بيع على يد محضر.

- مادة ١٩٥: ١- لكل مالك في الشيوخ حق التصرف في حصته دون موافقة المالكين الآخرين إلا إذا كان من شأن التصرف فقدان السفينة الجنسية المصرية فيلتزم أن يوافق عليه جميع المالكين.
- ٢- ومع ذلك لا يجوز للمالك رهن حصته في السفينة إلا بموافقة المالكين الحائزين لثلاث أرباع الحصص على الأقل.
- ٣- ويظل المالك الذي تصرف في حصته مسئولاً عن الديون التي تتعلق بالشيوخ حتى تاريخ شهر التصرف في صحيفة تسجيل السفينة.
- مادة ١٩٦: ١- لا يجوز بيع السفينة إلا بقرار يصدر بموافقة المالكين الحائزين لثلاثة أرباع الحصص على الأقل ويبين في القرار كيفية حصول البيع وشروطه.
- ٢- ويجوز لكل مالك في حالة وقوع خلاف بين المالكين يتعذر معه استمرار الشيوخ على وجه مفيد أن يطلب من المحكمة المختصة الحكم بإنهاء حالة الشيوخ وبيع السفينة ويبين الحكم كيفية حصول البيع وشروطه.
- مادة ١٩٧: يجوز رهن السفينة وهي في دور البناء ويجب أن يسبق قيد الرهن إقراراً في مكتب التسجيل الواقع بدائرتة محل بناء السفينة يبين فيه هذا المحل وطول السفينة وإبعادها الأخرى وحمولتها على وجه التقريب.
- مادة ١٩٨: يراعى بالنسبة للتصرفات (كالبيع والرهن وغيرها) الخاصة بوحدات النقل المائي التي تشرف عليها المؤسسة المصرية العامة للنقل النهري وكذلك المحررات المتضمنة اتفاقاً على إنشاء وحدات نقل مائية داخلية، مطالبة أصحاب الشأن بتقديم ما يثبت موافقة المؤسسة المذكورة بالنسبة للوحدات الآلية، أو موافقة أجهزة الإدارة المحلية المختصة بالمحافظات بالنسبة لباقي الوحدات - على التصرف أو الاتفاق قبل القيام بالإجراء المطلوب، وإثبات تلك الموافقة على هامش المحرر المتضمن التصرف في الوحدة أو الاتفاق على إنشائها مع بيان القيمة الحقيقية لها واعتماد ذلك بخاتم شعار الجمهورية للمؤسسة أو الجهة المختصة بالمحافظة حسب الأحوال.
- مادة ١٩٩: يراعى عدم قبول توثيق عقود تتعلق برهن السفن البحرية رهناً حيازياً، ويلاحظ في تحديد نوع السفينة الرجوع إلى شهادة تسجيلها الصادرة من جهة الاختصاص.
- ويجب على مكاتب التوثيق وفروعها مراعاة ما يلي:
- قبول إثبات تاريخ شهادات الإنشاء لوحدات وسفن الصيد . وفواتير شراء الآلات المسيرة لها.
- التصديق على توقيعات ذوى الشأن في المحررات التي تتضمن شهادات الإنشاء لسفن ووحدات الركوب بالأجر والنزهة الخاصة وفواتير مشترى الآلات المحركة لها.

الفصل الثامن

الكباين والعشش

مادة ٢٠٠: الكباين والعشش المقامة على ارض المنافع العامة والمبنية بكاملها أو بجزء منها تعتبر عقارا بطبيعتها إذ لا يمكن نقلها بدون تلف ولذلك يجب شهر المحررات التي تتضمن اى تصرف فيها. أما الكباين والعشش المقامة من الأخشاب والبوص فتعتبر بطبيعتها منقولات حيث يمكن نقلها بدون تلف ولذلك لا تخضع للشهر.

ويراعى الامتناع عن توثيق المحررات أو التصديق على التوقعات عليها أو إثبات تاريخها إذا ضمنت تنازل عن حق استئجار أراضى المنافع العامة المقام عليها هذه العشش أو المحلات أو المنشآت الأخرى ما لم تكن مصحوبة بموافقة كتابة على هذا التصرف من الوحدة المحلية المختصة.

الفصل التاسع

السيارات

مادة ٢٠١: لا يجوز توثيق أو التصديق أو إثبات تاريخ محرر يتضمن تصرفا في سيارة من سيارات الركوب الخاصة الواردة من الخارج إلا بعد سداد الرسوم الجمركية أو الإعفاء منه.

مادة ٢٠٢: لا يجوز الاستناد إلى رخصة السيارة أو المركبة التي تنتهي مدة صلاحيتها بانقضاء تاريخ سريانها ويستعاض عنها بشهادة رسمية صادرة من إدارة المرور المختصة ولم يمض على تاريخ تحريرها أكثر من شهر ومعتمد بخاتم شعار الجمهورية ويتم الاحتفاظ بها بمكتب أو فرع التوثيق.

وفى حالة الاستناد إلى البيانات الواردة برخصة السيارة أو المركبة التي لم تنقض مدة صلاحيتها على النحو سالف الذكر يتعين مطالبة صاحب الشأن بتقديم صورة فوتوغرافية من الرخصة يقوم الموثق بالتوقيع عليها باسمه ثلاثيا مع أصحاب الشأن في المحرر وبعد مراجعتها على الأصل وبعد أن يثبت عليها رقم محضر التصديق وتاريخه وإطراف التعامل به . وكذلك الرسم الذي تم تحصيله واسم مقدر الرسوم ثلاثيا.

وتحفظ أصل شهادة البيانات أو الصورة الفوتوغرافية للرخصة بمكتب أو فرع التوثيق المختص بانتظام ويتم قيدها برقم مسلسل بملف خاص يعد لذلك وفقا لتاريخ التصديق وعلى أن يشير الموثق إلى تنفيذ ذلك بخانه الملاحظات بدفتر التصديق.

مادة ٢٠٣: يراعى عند إجراء توثيق أو تصديق على التصرف في السيارات التي سلمت لوحاتها المعدنية ضرورة تقديم شهادة رسمية من إدارة المرور المختصة لم يمضى على تاريخ تحريرها أكثر من شهر ومعتمدة بخاتم شعار الجمهورية مع إيصال تسليم اللوحات المعدنية، على أن تكون هذه الشهادة

متضمنة كافة البيانات الأساسية خاصة اسم المالك ومواصفات السيارة كالماركة والموديل وأرقام الموتور وسعته اللترية وعدد السلندرات والشاسية والحمولة وعدد الركاب وتاريخ إلغاء الترخيص وسببه، مع مراعاة التحقق من مطابقة بيانات إيصال تسليم اللوحات المعدنية على بيانات الشهادة سالفه الذكر.

وفى جميع الأحوال التي ستند فيها إلى شهادة البيانات المشار إليها بالفقرة السابقة يتعين الاحتفاظ بأصل شهادة البيانات المذكورة لدى مكتب أو فرع التوثيق المختص وإتباع ما نصت عليه المادة السابقة في شأن الصورة الفوتوغرافية لرخصة السيارة.

ولا يسرى ذلك على إيصال تسليم اللوحات المعدنية ويكتفى بالاحتفاظ بصورة فوتوغرافية منه بعد مطابقتها على الأصل ويتبع بشأنها ما نصت عليه المادة السابقة بخصوص الصورة الفوتوغرافية لرخصة السيارة.

مادة ٢٠٤: يتعين الامتناع عن توثيق أو التصديق على التوقيعات أو أثبات تاريخ أى محرر يتضمن التصرف في سيارات الركوب الخاصة المعفاة من الضرائب والرسوم الجمركية من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي العربي وغيرهم من موظفي وزارة الخارجية الذين يعملون بالبعثات في الخارج وموظفي الوزارات الأخرى الملحقين بهذه البعثات والموظفين المعارين لهيئات الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة هم وأسرهم إلا إذا تبين انقضاء خمس سنوات من تاريخ الإفراج أو أكثر من تاريخ دخولها، مع الاكتفاء بمطالبتهم بتقديم البطاقة الشخصية الدبلوماسية أو القنصلية الصادرة من وزارة الخارجية المصرية^(١).

مادة ٢٠٥: ١- يحظر على مكاتب وفروع التوثيق إجراء توثيق التوكيلات المتضمنة التصرف في مركبات النقل السريع بالبيع متى كان الثابت من رخصها أو أوراق ملكيتها انه محظور التصرف فيها لأى سبب كان وذلك خلال فترة الحظر.

٢- يتعين على الموثق الاطلاع على رخص أو أوراق ملكية المركبات المبينة في المادة السابقة للتأكد من عدم وجود حظر من التصرف وتحفظ صورة فوتوغرافية من الرخصة بالمكتب أو الفرع بعد التوقيع عليها حسبما نصت عليه المادة (٢٠١).

١ - مستبلة بالمشور القنى رقم (١) بتاريخ ٢٠٢١/١/٤ .

الفصل العاشر

الصيدليات

مادة ٢٠٦: يمتنع على مكاتب التوثيق وفروعها إجراء التوثيق أو التصديق على التوقيعات في المحررات التي تنطوي على تصرفات ايا كمان نوعها متى تناولت صيدلية عامة أو خاصة ومصانع المستحضرات الصيدلية أو مستودعات الوسطاء في الأدوية ومحال الاتجار في النباتات الطبية ومتحصلاتها الطبيعية إلا بشرط أن يكون التصرف صادراً إلى صيدلي مرخص له بمزاولة مهنة الصيدلة ومقيد بسجلات وزارة الصحة والسكان أو فروعها بالأقاليم وتثبت هذه الصفة بشهادة معتمدة من الوزارة المذكورة أو أي مستند رسمي بذلك.^(١)

مادة ٢٠٧: يراعى عند توثيق المحررات التي تتناول تصرفاً في صيدلية عامة أو التصديق على توقيعات ذوي الشأن فيها أو إثبات تاريخها ما يأتي :

أولاً : بالنسبة للمتصرف : فلا يثير تصرفه أي صعوبة إلا إذا كانت ملكية الصيدلية موضوع التصرف قد آلت إليه بطريق الميراث أو الوصية فيلزم التحقق مما يأتي:

١ - عدم مضي عشر سنوات على تاريخ وفاة المورث أو الموصى حسب الأحوال.

وفي حالة وجود أبناء للمتوفى لم يتموا الدراسة في نهاية المدة المشار إليها في الفقرة السابقة . تمتد هذه المدة حتى يبلغ اصغر أبناء المتوفى سن السادسة والعشرين أو حتى تخرجه من الجامعة أو أي معهد علمي من درجتها أيهما أقرب ويثبت ذلك بإعلام شرعي يحدد تاريخ وفاة المورث وبيان ورثته .

وشهادة ميلاد أو مستند رسمي آخر يحدد تاريخ بلوغ اصغر أبناء المتوفى سن السادسة والعشرين أو تخرجه من الجامعة أو أي معهد علمي من درجتها أيهما أقرب .

ويتعين في جميع الأحوال تقديم الترخيص بإنشاء الصيدلية باسم المتوفى . أو شهادة رسمية رسميه صادرة من الجهة المختصة تفيد ذلك .

٢ - وإن كان المالك عديم الأهلية أو ناقصها فيجب التثبيت من اعتماد وزارة الصحة لاسم النائب عنه قبل اجازة الإجراء المطلوب .

^١ - استبدل البند (٢) من المادة ٢٠٦ بالمشور الفني رقم ٧ بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٩ . ثم استبدل نص المادة (٦) بالمشور الفني رقم ٢٠٠٧/٥/٢١ .

تعليق : تلاحظ من مطالعة صدر المنشور الفني رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧ أنه انصب على تعديل نص المادة رقم ٢٠٦ باستبعاد مخازن الأدوية من ضرورة اشتراط امتلاكها بواسطة صيدلي ، لأنه يجوز لأي شخص امتلاكها ومن ثم فلا يطل المتصرف في هذه المخازن بتقديم شهادة (صيدلي غير مكلف - وملكيات الصيدلي) وعليه فإن التعديل يتمثل في استبعاد مخازن الأدوية من نص المادة سألقة الذكر فقط لكن تلاحظ على صياغة المنشور أنه استبعد الشرط الثاني من نص المادة قبل التعديل والمتمثل في تقديم شهادة رسمية تفيد ان المشتري لا يمتلك أو يشارك في ملكية أكثر من صيدلية وعليه أنشئ مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بتعديل نص المادة ٢٠٦ بإعادة صياغة النص بتدراج هذا الشرط بما يتفق والهدف من صدور المنشور رقم ٩ لسنة ٢٠٠٧ .

ثانيا : بالنسبة للمتصرف إليه : يلزم التحقق من توافر الشروط الآتية:

١ - أن يكون صيدليا مرخصا له بمزاولة المهنة مقيدا اسمه في سجل الصيدلة بوزارة الصحة العمومية^(١) وفي جدول نقابة الصيدلة.

٢ - أن يكون قد مضى على تاريخ تخرجه سنة على الأقل قضاها في مزاولة المهنة في مؤسسة صيدلية عامة (حكومة) أو صيدلية عامة (أهلية)

٣ - ألا يقل سنة عن ٢١ سنة.

٤ - إلا يترتب على التصرف أن يصبح المتصرف إليه مالكا أو شريكا في أكثر من صيدليتين.

ثالثا : أن يعتمد في التثبت من توافر الشروط والبيانات المتقدمة على المستندات الرسمية والشهادات المستخرجة من وزارة الصحة أو نقابة الصيدلة وان يثبت مضمونها في المحرر بعد الاطلاع عليها.

الفصل الحادي عشر

الشركات

أحكام عامة

مادة ٢٠٨ : ١- تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا اعتباريا ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير إلا بعد استيفاء إجراءات النشر التي يقررها القانون.

٢- ومع ذلك للغير إذا لم تقم الشركة بإجراءات النشر المقررة أن يتمسك بشخصيتها.

مادة ٢٠٩ : إذا اتفق على أن احد الشركاء لا يساهم في أرباح الشركة أو في خسائرها كان عقد الشركة باطلا.

ويكون باطلا أيضاً كل اتفاق يعفى الشريك من المسؤولية عن ديون الشركة.

مادة ٢١٠ : إذا تعدد الشركاء المنتدبون للإدارة دون أن يعين إختصاص كل منهم ودون أن ينص على عدم جواز إنفرادى منهم بالإدارة، كان لكل منهم أن يقوم منفرداً بأي عمل من أعمال الإدارة.

مادة ٢١١ : الشركاء غير المديرين ممنوعون من الإدارة.

مادة ٢١٢ : إذا لم يوجد نص خاص على طريقة الإدارة، اعتبر كل شريك مفوضا من الآخرين في إدارة الشركة، وكان له يباشر أعمال الشركة دون الرجوع إلى غيره من الشركاء.

مادة ٢١٣ : ١- تنتهي الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها، أو بانتهاء العمل الذي قامت من أجله.

٢- فإذا انقضت المدة المعينة أو انتهى العمل ثم استمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التي تألقت لها الشركة، امتداد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها.

^١ - استبدل مسمى (وزارة الصحة والسكان) بمسمى (وزارة الصحة العمومية) .

- مادة ٢١٤: ١- تنتهي الشركة بموت احد الشركاء أو الحجر عليه أو بإعساره أو بإفلاسه.
- ٢- ومع ذلك يجوز الاتفاق على انه اذا مات احد الشركاء أو حجر عليه أو أعسر أو أفلس أو انسحب، تستمر الشركة فيما بين الباقين من الشركاء وفي هذه الحالة لا يكون لهذا الشريك أو ورثته إلا نصيبه في أموال الشركة.
- مادة ٢١٥: تنتهي الشركة بانسحاب احد الشركاء إذا كانت مدتها غير معينة وتنتهي أيضا بإجماع الشركاء على حلها.
- مادة ٢١٦: تنتهي عند حل الشركة سلطة المديرين، إما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية وإلى أن تنتهي هذه التصفية.
- مادة ٢١٧: ١- ليس للمصفي أن يبدأ إعمالا جديدة للشركة، إلا أن تكون لازمة لإتمام أعمال سابقة.
- ٢- ويجوز له أن يبيع مال الشركة منقولاً أو عقاراً إما بالمزاد، وإما بالممارسة ما لم ينص في أمر تعيينه على تقييد هذه السلطة.
- مادة ٢١٨: الشركات المعتبرة قانوناً هي الشركات المساهمة وذات المسؤولية المحدودة والتوصية والتضامن والمحاصة.

أحكام خاصة بالشركات التجارية

أولاً : شركات الأموال

- مادة ٢١٩: تسرى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ معدلاً بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٨ على شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة التي تتخذ مركزها الرئيسي في جمهورية مصر العربية أو تزاوّل فيها نشاطها الرئيسي.
- وعلى كل شركة تؤسس في جمهورية مصر العربية أن تتخذ في مصر مركزاً رئيسياً لها.
- مادة ٢٢٠: يكون العقد الابتدائي للشركات الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المشار إليه ونظامها الأساسي أو عقد تأسيسها رسمياً أو مصدقاً على التوقيعات فيه . وذلك على النموذج المعد لذلك والذي يصدر بقرار من وزير الاقتصاد.
- وعلى من يرغب في تأسيس شركة مساهمة أو شركة توصية بالأسهم أو شركة ذات مسؤولية محدودة التصديق على التوقيعات في العقد الابتدائي ونظام الشركة بالنسبة إلى شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم . أو على عقد التأسيس بالنسبة إلى الشركات ذات المسؤولية المحددة.
- وعلى الموثق القيام بتوثيق العقد الرسمي بتأسيس الشركة أو نظامها الأساسي . أو التصديق على التوقيعات الواردة فيه على النحو الموضح فيما تقدم ودون أن يتطلب ذلك موافقة أية جهة أخرى.

يقبل توثيق أو التصديق على عقود الشركات التي يساهم فيها أحد أشخاص القانون العام المرخص لها بتأسيس شركات مساهمة بمفردها أو مع شركات آخرين أو المساهمة في شركات قائمة وذلك وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بما لا يتعارض و أغراض هذه الأشخاص وذلك بعد صدور قرار بالموافقة على التأسيس من رئيس مجلس الوزراء متضمناً موافقة مجلس الوزراء مع مراعاة التحقق من صفات و سلطات ممثلي هذه الأشخاص^(١).

مادة ٢٢١: يراعى قبول توثيق أو التصديق على التوقيعات بالعقد الابتدائي أو النظام الاساسى أو عقد التأسيس الخاص بالشركة الخاضعة للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ إذا دخل في تكوين رأسمالها حصص عينية على أن يتم اتخاذ الإجراء اللازم لنقل ملكيتها بعد اشهر عقد الشركة ونظامها بالسجل التجاري.

مادة ٢٢٢: ١- يتعين تقديم موافقة الوزير المختص بشئون الاستثمار عند توثيق أو التصديق على التوقيعات في عقود الاندماج بين الشركات.

٢ - كما يتعين تقديم موافقة الجمعية العامة غير العادية أو جماعة الشركاء بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال بحسب الأحوال - عند التوثيق أو التصديق على التوقيعات في العقود التي تتضمن تغيير الشكل القانوني لشركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحددة عملاً بالمادة ١٣٦ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

٣- أ - كما يتعين تقديم موافقة الجمعية العامة غير العادية عند توثيق أو التصديق على العقود التي تتضمن زيادة أو خفض رأس المال المرخص به أو المصدر في الشركات المساهمة أو التوصية بالأسهم.

ب - وكذلك يجب تقديم ذات الموافقة من الجمعية العامة غير العادية في حالة زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به وذلك قبل سداد رأس المال المصدر بالكامل وقبل قيام المكتتبين بأداء الزيادة في رأس المال المصدر.

ويجوز بقرار من مجلس إدارة شركتي المساهمة أو التوصية بالأسهم زيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به في حالة وجوده بشرط سداد رأس المال المصدر بالكامل، وتسري الأحكام المتقدمة على الشركات الخاضعة لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون سوق المال.

٤- ويجوز بقرار من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة السماح للشركات المساهمة التي تعمل في أحد مجالات الإسكان أو الإنتاج الصناعي أو الزراعي بزيادة رأسمالها سواء بحصص أو أسهم عينية أو نقدية قبل تمام سداد رأس المال المصدر قبل الزيادة.

١ - مضافة بالمشور الفنى رقم ٤ بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦

٥- لا يجوز تعديل عقد الشركة ذات المسؤولية المحدودة ولا زيادة رأس مالها أو تخفيضه إلا بموافقة الأغلبية العددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال مالم يقض عقد الشركة بغير ذلك عملاً بنص المادة رقم ١٢٧ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

٦- كما يتعين تقديم صحيفة الاستثمار بالنسبة للشركات التي تنشأ اعتباراً من ١٩ / ١ / ١٩٩٨ (تاريخ سريان القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨) والتي تتضمن نشر عقد تأسيس هذه الشركات ونظامها الأساسي في هذه الصحيفة وبيان رقم وتاريخ قيدها قس السجل التجاري.

مادة ٢٢٣: لا يجوز اتخاذ إجراءات شهر أو توثيق عقود القروض التي تقدمها الشركة لأى من أعضاء مجلس إدارتها.

مادة ٢٢٤: يجب تقديم تصريح الجمعية العامة لشركة المساهمة قبل اتخاذ إجراءات شهر أو توثيق عقود المعاوضة التي تتم بين الشركة وبين أحد مؤسسيها خلال الخمس سنوات التالية لتأسيسها.

مادة ٢٢٥: يجب تقديم موافقة كل من مجلس إدارة الشركتين المساهمتين في عقود المعاوضة التي تتم بينها.

مادة ٢٢٦: لمجلس الإدارة كل السلطات المتعلقة بإدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرضها، وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص في القانون أو نظام الشركة من أعمال أو تصرفات تدخل في اختصاص الجمعية العامة.

شركات الاستثمار:

مادة ٢٢٧: تنفيذاً لما نصت عليه المادة (٤) من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار والمواد (٥)، (٦)، (٧) من لائحته التنفيذية، يتعين قبل التصديق على توقيعات الشركاء على عقود تأسيس الشركات والمنشآت التي تخضع لإحكام هذا القانون أياً كان شكلها القانوني مراعاة ما يلي:

أن تكون هذه العقود قد تمت مراجعتها واعتمادها بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة طبقاً لنماذج العقود والأنظمة الأساسية التي تصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

سداد رسم تصديق مقداره (ربيع في المائة) من قيمة رأس المال المدفوع بحد أقصى مقداره (خمسائة جنيه مصري) أو ما يعادلها من النقد الأجنبي سواء تم التصديق في مصر أو لدى السلطات المصرية في الخارج.

وتسرى الأحكام المتقدمة على كل تعديل في نظام الشركة.

شركات قطاع الأعمال العام:

مادة ٢٢٨: يقصد بقطاع الأعمال العام الشركات القابضة والشركات التابعة لها الخاضعة لإحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام، وتتخذ هذه الشركات بنوعيتها شكل شركات المساهمة.

ويسرى عليها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون وبما لا يتعارض مع أحكامه، نصوص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

ولا تسرى إحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ على الشركات المشار إليها.

مادة ٢٢٩: تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣.

كما تحل الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات وذلك اعتباراً من ١٩٩٣/٧/١٩ تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١.

وتنتقل إلى الشركات القابضة والشركات التابعة لها بحسب الأحوال كافة ما لهيئات القطاع العام وشركاته الملغاة من حقوق بما فيها حقوق الانتفاع والإيجار كما تتحمل التزاماتها وتسأل مسؤولية كاملة عنها. وينشر النظام الأساسي لكل شركة من الشركات القابضة والتابعة في الوقائع المصرية وتفيد في السجل التجاري.

مادة ٢٣٠: يصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص ويكون رأسمالها مملوكاً بالكامل للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة وتثبت لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها في السجل التجاري وتأخذ الشركة القابضة شكل شركة المساهمة وتعتبر من أشخاص القانون الخاص ويحدد القرار الصادر بتأسيسها إسمها ومركزها الرئيسي ومدتها والغرض الذي أنشئت من أجله ورأس مالها.

وينشر القرار الصادر بتأسيس الشركة مع نظامها الأساسي في الوقائع المصرية ويقيد في السجل التجاري.

مادة ٢٣١: تتولى الشركة القابضة من خلال التابعة لها استثمار أموالها كما يكون لها عند الاقتضاء أن تقوم بالاستثمار بنفسها.

وتتولى الشركة القابضة في مجال نشاطها أو من خلال الشركات التابعة لها المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي في إطار السياسة العامة للدولة.

مادة ٢٣٢: يتولى إدارة الشركة القابضة مجلس إدارة يصدر بتشكيله قرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح رئيسها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

مادة ٢٣٣: لمجلس إدارة الشركة مباشرة كل السلطات اللازمة لتصريف أمور الشركات والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله وذلك فيما عدا ما تختص به الجمعية العامة للشركة.

مادة ٢٣٤: يمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير ويختص بما يأتي:

١- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

٢ - إدارة الشركة وتصريف شئونها.

ويباشر رئيس مجلس الإدارة الاختصاصات المقررة في القوانين أو اللوائح لعضو مجلس الإدارة المنتدب ويقوم بواجباته وله أن يفوض واحداً من أعضاء مجلس الإدارة في بعض اختصاصاته.

مادة ٢٣٥: تعتبر شركة تابعة في تطبيق أحكام القانون المشار إليه الشركة التي يكون لإحدى الشركات القابضة ٥١% من رأس مالها على الأقل.

فإذا اشترك في هذه النسبة أكثر من شركة من الشركات القابضة أو الأشخاص الاعتبارية العامة أو بنوك القطاع العام يصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتحديد الشركة القابضة التي تتبعها هذه الشركة. وتتخذ الشركة القابضة شكل شركة مساهمة وتثبت لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها في السجل التجاري.

مادة ٢٣٦: يصدر بتأسيس الشركة القابضة قرار من الوزير المختص بناء على إقتراح مجلس إدارة الشركة القابضة وينشر هذا القرار مرفقاً به النظام الأساسي في الوقائع المصرية وتفيد الشركة في السجل التجاري.

مادة ٢٣٧: لعضو مجلس الإدارة المنتدب الذي يعينه مجلس إدارة الشركة القابضة جميع السلطات المتعلقة بإدارة الشركة والقيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرضها وذلك فيما عدا ما يدخل في اختصاص الجمعية العامة ومجلس الإدارة طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ونظام الشركة، كما يمثل عضو مجلس الإدارة المنتدب الشركة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير.

ثانيا : شركات الأشخاص

شركات التضامن والتوصية البسيطة

مادة ٢٣٨: شركة التضامن هي الشركة التي يعقدها إثنان أو أكثر بقصد الاتجار ويكون اسم واحد منهم أو أكثر عنوانا لها.

مادة ٢٣٩: شركة التوصية هي الشركة التي تعقد بين شريك واحد أو أكثر مسئولين، ومتضامنين وبين شريك واحد أو أكثر يكونون عنوانها اسم واحد أو أكثر من الشركاء المسئولين المتضامنين دون الموصين.

مادة ٢٤٠: لا يجوز للشركاء الموصين أن يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل.

مادة ٢٤١: يكون عقد شركة التضامن وشركة التوصية بالكتابة ويجوز أن يكون رسميا أو غير رسمي.

مادة ٢٤٢: يجوز للأجنبي أن يكون شريكا في شركة من شركات الأشخاص بشرط أن يكون احد الشركات المتضامنين على الأقل مصريا وان تكون حصتهم أي المصريين ٥١% على الأقل من رأسمال الشركة . وأن يكون للشركاء المصريين المتضامنين حق الإدارة والتوقيع.

شركات القطاع العام

مادة ٢٤٣: لا تسرى الأحكام المنصوص عليها في الفصل الحادي عشر (في المبحثين الأول والثاني) على شركات القطاع العام.

ولا تسرى أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على شركات القطاع العام.

مادة ٢٤٤: تطبق في شأن شركات القطاع العام المواد ٤١٥ وما بعدها من تعليمات الشهور.

الفصل الثاني عشر

أحكام الدولة

مادة ٢٤٥: يجوز قبول التصديق على التوقيعات في المحررات التي تتضمن تنازلات من المشتريين إلى آخرين عن المبيعات أو جزء منها الصادرة من المحليات دون حاجة إلى إخضاعها لمرحلي الطلبات والمشروعات مع مراعاة تحصيل رسوم التصديق عن طرفي التنازل والرسوم النسبية عن موضوع التنازلات^(١).

^١ - تعليق : أرى أن صياغة هذه المادة على إطلاقها تتعارض مع نص المادة ٩ وما بعدها من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري وتعديلاته ، وكذلك نص المادة ٢٦ وما بعدها من القرار بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٤ بنظام السجل العيني وتعديلاته والتي استوجبت شهر الحقوق العينية العقارية وانشاء مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بإلغاء نص المادة ٢٤٥ بما يتفق وأحكام القانون .

مادة ٢٤٦: يجوز قبول التصديق على التوقيعات في الإقرارات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٩ والمادة ٩٣ من اللائحة التنفيذية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ والتي تتضمن إقراراً من طالب الشراء أو طالب الانتفاع بالتوزيع ببيان ملكيته الخاصة وملكية زوجته وأولاده القصر من الأراضي الزراعية والبور - والصحراوية وكذلك الأراضي التي يضعون اليد عليها بنية تملكها وما سيؤول إلى الطالب منها بالميراث عن أصوله في جميع أنحاء الجمهورية.

وكذلك التعهدات الصادرة من الطالب باستصلاح الأراضي المبيعة إليه وزراعتها المنوه عنها في الفقرة الثانية من المادة ٤٩ المشار إليها.

مادة ٢٤٧: لا يجوز لأى منتفع بتوزيع ارض صحراوية مستصلحة أن ينزل إلى غيره عن الأرض الموزعة عليه أو عن جزء منها أيا كان هذا الغير وأيا كان سند التنازل أو السبب الدافع إليه - كما لا يجوز له إجراء بدل بينه وبين غيره من المنتفعين بالتوزيع إلا بناء على ترخيص كتابي سابق بذلك من المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى (حاليا الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية). ومع ذلك يجوز بناء على إقرار كتابي مصدق على التوقيع فيه لدى إحدى جهات التوثيق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق وإن حرر على النموذج الذي يصدر به قرار من وزير استصلاح الاراضى أن ينزل المنتفع بالتوزيع عن الأراضي الموزعة عليه إلى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى (حاليا الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية) باعتبارها نائبه عن الدولة.

مادة ٢٤٨: يجوز التصديق على إقرار بالتنازل عن المقر إلى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى (حاليا الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية) عن التعويض النقدي المستحق عن العقار المنزوعة ملكيته أو المستولى عليه مؤقتاً أو عن ملكيته الخاصة محل التجنب وذلك مقابل تعويضه عيناً بأرض مملوكة للدولة.

مادة ٢٤٩: يجوز التصديق على إقرار بالتنازل من المقر إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي أو إلى المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى (حاليا الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية) بحسب الأحوال عن التعويض النقدي المستحق له عن أرضه التي تم تجنيبها وذلك لقاء تعويضه عيناً بأرض مملوكة للدولة ملكية خاصة ويجب أن يتضمن هذا الإقرار بيان اسم المقر ولقبه وجنسيته وسنه ومحل إقامته ومهنته الأصلية ورقم بطاقته، وكذلك بيان مساحة أرض المقر التي تم تجنيبها وموقعها وحدودها ورقم قرار الوزير المختص بتجنيبها وتاريخ نشره في الوقائع المصرية ورقم العدد الذي نشر فيه كما يجب أن يتضمن الإقرار بيان صفة الطالب ومقدار التعويض النقدي المقدر له أصلاً عن أرضه التي تم تجنيبها وسند هذا التعويض النقدي.

الفصل الثالث عشر

إيجار الأراضي الزراعية

مادة ٢٥٠: تسرى على عقود إيجار الأراضي الزراعية التي تبرم اعتباراً من ١٩٩٢/٦/٢٩ (تاريخ العمل بالقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعي) الأحكام الواردة في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الثاني من القانون المدني.

الباب الثامن

تعليمات إدارية لمكاتب التوثيق وفروعها

مادة ٢٥١: يراعى موافاة إدارة التوثيق بنموذجين من توقيعات الموثقين.

مادة ٢٥٢: يراعى ضرورة إنجاز عمليات التوثيق والتصديق وإثبات التاريخ والتأشير على الدفاتر التجارية في ذات يوم تقديمها.

وعلى الموظفين المختصين عدم مغادرة مكاتبهم قبل الفراغ من هذه العمليات من إدراجها بالدفاتر المتعلقة بها وترحيلها بالفهارس على أن تحفظ تلك الدفاتر في دوايب مغلقة.

مادة ٢٥٣: يجب على الموثقين إلى جوار قيامهم بمختلف أعمال التوثيق الفنية وإثباتها بالدفاتر المتعلقة بها الإشراف الفعلي على مختلف الأعمال الكتابية.

مادة ٢٥٤: يراعى العناية بأختام التوثيق عموماً وعلى الأخص بأختام المحاضر بضرورة ظهورها على المحررات ظهوراً كافياً مقروءاً.

مادة ٢٥٥: يراعى وضع كلمة (السيد) المستعملة للتبجيل بين قوسين للترقية بينها وبين الاسم الأصلي للمتاعدين عند التنفيذ بدفاتر التوثيق والفهارس المتعلقة بها.

مادة ٢٥٦: على مكاتب التوثيق وفروعها إبلاغ مأموريات الضرائب عن الاشتراطات المتعلقة بالفوائد التي تتضمنها المحررات المقدمة لتوثيقها أو إثبات الاشتراطات المتعلقة بالفوائد التي تتضمنها المحررات المقدمة لتوثيقها هو إثبات تاريخها أو التصديق على توقيعات أرباب الشأن فيها على أن يحرر على النموذج المعد لذلك وفقاً للبنود الموضحة في ذيلة بشرط أن يتضمن التبليغ أسماء المتعاقدين ومحال إقامتهم بكل وضوح ومبلغ الدين وتاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة.

ويلاحظ تحرير النموذج المذكور من صورتين تحفظ أحدهما بالمكتب أو الفرع وترسل الثانية إلى المأمورية الكائن بدائرة اختصاصها المركز أو الفرع أو المحل الرئيسي للمصارف ودور التسليف والشركات المساهمة إذا كانت مراكزها بمصر أو لها فروع فيها – أو محل إقامة الدائنين إذا كانوا مقيمين في مصر وديونهم ثابتة بمقتضى عقود رسمية محررة في مصر أو محررة في الخارج ولكنها مشمولة

بالصيغة التنفيذية في مصر أو إلى المأمورية الكائن بدائرة اختصاصها محل إقامة المدين اذا كان الدائنون مقيمين في الخارج أو كان الدائن شركة اجنبية ليس لها فرع فيها مهما يكن نوع السند المثبت للدين.

مادة ٢٥٧: يتعين على مكاتب التوثيق وفروعها التحقق عند توثيق المحرر أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيه من اشتماله على بيان مهنة أطراف المحرر وجهه عملهم وصفاتهم وإقرار من كل منهم بخضوعه أو عدم خضوعه لقانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ . ومحل إقامتهم ونوع المحرر وقيمة التعامل أو المقابل . وذلك من واقع البطاقة أو أي مستند رسمى آخر دون أن يقتضى الأمر المطالبة بالبطاقة الضريبية أو السجل التجارى لإثبات مدى خضوع أطراف التعامل لقانون الكسب غير المشروع المشار إليه.

كما يتعين إخطار إدارة الكسب غير المشروع عن حالات التصرف في المنقول الذى تزيد قيمته على ألف جنيه وذلك عن طريق إعداد كشوف في نهاية كل شهر من واقع المحررات الموثقة أو دفاتر التصديق على التوقيعات أو إثبات التاريخ وذلك بالنسبة لكل تعامل يكون طرفاه أو - احدهما من الخاضعين لقانون الكسب غير المشروع المشار إليه.

ولا يسرى ذلك على السيارات بكافة أنواعها حيث تتولى إدارات أقلام المرور الإخطار عنها.

مادة ٢٥٨: يراعى أن تكون تأشيريات جميع الموظفين على المحررات التى ستقدم لمكاتب الشهر لشهرها بالمداد الأسود وعدم استعمال المداد الأزرق مطلقا سواء كان في صلب المحرر أو محاضر التصديق أو إقرارات أو التصحيحات أو الإضافات أو بيانات الرسوم أو أي بيان آخر، ويراعى ذلك أيضاً بالنسبة لأختام المتعاقدين وبصماتهم وتوقيعاتهم وأختام الشهر والصيغة التنفيذية وأختام التوثيق وجميع الأختام الأخرى.

مادة ٢٥٩: يراعى ضرورة بيان مفردات الرسوم وجملتها وتاريخ سدادها ورقم قسيمة السداد وجهة التحصيل في جميع المحررات التى تقدم لأى إجراء من إجراءات التوثيق وكذلك في الدفاتر المتعلقة بها. كما يجب مراعاة ذكر عنوان صاحب الشأن على وجه دقيق من واقع بطاقة الرقم القومى أو أي مستند رسمى آخر.

مادة ٢٦٠: يراعى في شأن الوكالة عن أصحاب الشأن في إجراءات التوثيق ما ورد في المادة ٥٣٩ وما بعدها من تعليمات الجزء الثانى الخاصة بالشهر.

مادة ٢٦١ : يتبع في شأن الإنذارات وصحف الدعاوى والأحكام وغيرها التي تعلن بها مكاتب التوثيق أو فروعها أو التي تحال إليها من المصلحة ما جاء بالمادة ٤٧٥ وما بعدها من الجزء الثاني الخاص بتعليمات الشهر.

المواد الخاصة بتعليمات التوثيق الواردة بالجزء الخاص بتعليمات الشهر

أولاً : المواد من ٤٩ إلى ٧٠ وهي :

مادة ٤٩ : بيان صفات من يقومون مقام غيرهم ومدي سلطاتهم:

عند قيام شخص مقام آخر في تصرف من التصرفات عن طريق الوكالة أو الوصاية أو القوامة . . . الخ يجب التحقق شكلا وموضوعا من صفة هذا الشخص ومدي سلطته، ويشترط لذلك أن يرفق بالطلب ثم بالمحرر المراد شهره المستند الذي يثبت هذه الصفة والذي يبيح القيام بالتصرف موضوع المحرر.

مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٣٦ فقرة ٣ .

ويتعين لدي إجراء توكيل عام أو خاص من الوكيل استنادا منه إلى توكيل سابق صادر إليه من الموكل ضرورة أن يتضمن هذا التوكيل الصادر من الوكيل إقرارا منه بأن الموكل وقت إجراء التوكيل الحالي مازال علي قيد الحياة . وأن التوكيل السابق مازال ساريا ولم يتم إلغاؤه بعد وتحمله المسؤولية المدنية والجنائية كاملة في حالة ظهور خلاف ذلك^(١).

مادة ٥٠ : يراعي بصفة عامة بالنسبة للعقود التي تتناول تصرفا أو قسمة في أموال موروثة وجوب التحقق من صفة الورثة المتعاقدين وذلك بالرجوع إلي السند المثبت لوفاة المورث وحصر ورثته، علي أن تذكر تفاصيل هذا السند في العقد.

الوكالة

مادة ٥١ : الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل ويجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة، مالم يوجد نص يقضي بغير ذلك.

فإذا لم يكن الشكل شرطا في انعقاد العقد فإنه يمكن إتمام العقد دون اشتراط توافر الشكل في الوكالة التي تم التوقيع بموجبها.

مادة ٥٢ :

١ - الوكالة الواردة في ألفاظ عامة لا تخصيص فيها حتي لنوع العمل القانوني الحاصل فيه التوكيل، لا تخول الوكيل صفة إلا في أعمال الإدارة.

^١ - الفقرة الثانية مضافة بالمشور الفني رقم ٨ لسنة ٢٠٠٥

٢ - ويعد من أعمال الإدارة الإيجار إذا لم تزد مدته علي ثلاث سنوات وأعمال الحفظ والصيانة واستيفاء الحقوق ووفاء الديون، ويدخل فيها أيضا كل عمل من أعمال التصرف تقتضيه الإدارة كبيع المحصول وبيع البضاعة أو المتقول الذي يسرع إليه التلف وشراء ما يستلزمه الشيء محل الوكالة من أدوات لحفظه ولاستغلاله.

مادة ٥٣: لا بد من وكالة خاصة في كل عمل ليس من أعمال الإدارة وبوجه خاص في البيع والرهن والتبرعات والصلح والإقرار والتنازل والتحكيم وقبول اليمين وتوجيهها وردها والمرافعة أمام القضاء وترك الخصومة والتنازل عن الحكم أو عن طريق من طرق الطعن فيه ورفع الحجز وترك التأمينات مع بقاء الدين والادعاء بالتزوير ورد القاضي ومخاصمته ورد الخبير والعرض الفعلي وقبوله وأي تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا. والوكالة الخاصة لا تجعل للوكيل صفة إلا في مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية.

مادة ٥٤: إذا عين الوكيل في عقد واحد دون أن يرخص في انفرادهم في العمل كان عليهم أن يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه إلي تبادل الرأي كقبض الدين أو وفائه.

مادة ٥٥: لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه بأسم من ينوب عنه، سواء أكان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر، دون ترخيص من الأصل، علي أنه يجوز للأصيل في هذه الحالة أن يجيز التعاقد، كل هذا مع مراعاة ما يقضي به القانون أو قواعد التجارة.

مادة ٥٦: يجوز أن يعطي التوكيل في جلسة المرافعة بالمحكمة بتقرير يدون بمحاضرها وحينئذ يقوم التقرير مقام التصديق علي توقيع الموكل.

مادة ٥٧: للمحامين دون غيرهم حق الحضور عن الخصوم أمام المحاكم وللمحكمة أن تأذن للمتقاضين في أن ينيبوا عنهم في المرافعة أمامها أزواجهم أو أصهارهم - أو أشخاصا من ذوي أقربائهم لغاية الدرجة الثالثة.

ويراعي ضرورة توضيح علاقة الموكل بالوكيل عند إجراء التوكيلات التي تتضمن حق المرافعة أمام المحاكم.

مادة ٥٨: إذا تم التعاقد بوكيل فيجب التأكد من أن مضمون المحرر المطلوب شهره أو توثيقه أو التصديق علي التوقيعات فيه لا يجاوز حدود الوكالة.

مادة ٥٩: تراعي في شأن الوكالة في أعمال الشهر العقاري والتوثيق الأحكام المنصوص عليها في الفصل السابع والعشرين من الباب الرابع من تعليمات الشهر.

مادة ٦٠: يجب بالنسبة للتوكيلات أن يصدق فيها علي إمضاء أو ختم الموكل أو يحرر بها إشهاد أمام مكتب أو فرع توثيق.

وإذا كان القانون يشترط الرسمية لإبرام التصرف موضوع المحرر فيجب أن يكون التوكيل المعطى لإبرام مثل هذا التصرف رسمياً.

فإذا لم يكن الشكل شرطاً في انعقاد العقد فإنه يمكن إتمام العقد دون اشتراط توافر الشكل في الوكالة التي تم التوقيع بموجبها.

علي أنه يجوز للدائن المرتهن رهناً رسمياً والموهوب له أن يوكل غيره في قبول الرهن أو الهبة بموجب توكيل عرفي مصدق علي التوقيع فيه.

مادة ٦١: التوكيلات المحررة في الخارج:

يراعي بالنسبة للتوكيلات المحررة في الخارج القواعد الآتية:-

أ- إذا كان التوكيل قد تم أمام القنصل المصري الموجود في الجهة التي يقيم بها الموكل فلا يؤخذ بهذا التوكيل إلا بعد اعتماد توقيع القنصل من وزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية.

ب - إذا كان التوكيل قد تم أمام السلطات الأجنبية المختصة فيكتفي باعتماده من قنصل جمهورية مصر العربية علي أن يعتمد توقيع القنصل من وزارة الخارجية.

ج - إذا لم يوجد في الدولة التي عمل التوكيل بها قنصل لجمهورية مصر العربية وثبت ذلك بإفادة رسمية ومعتمدة بخاتم شعار الجمهورية الخاص بوزارة الخارجية المصرية فيكتفي باعتماد التوكيل من القنصلية التي ترعى مصالح الدولة الأجنبية بمصر ويعتمد بعدها من الخارجية المصرية^(١).

مادة ٦٢: يمثل الأشخاص الاعتبارية النانون عنها المفوضون لهذا الغرض طبقاً لسند إنشائها الذي يجب الرجوع إليه.

ويراعي بالنسبة للتصرفات الصادرة من الشركات المساهمة والتي تكون الرسمية ركناً فيها كالرهن الرسمي أن يكتفي بإثبات صفة ممثلي الشركة بصورة من محضر مجلس الإدارة بتفويضهم بذلك موقعاً عليها من رئيس مجلس الإدارة بمطابقتها للأصل مع التصديق علي توقيعه، وهذا القرار يبيح للعضو المنتدب التوقيع علي العقد الرسمي نيابة عن الشركة، ولا محل للمطالبة بتفويض يصدر في شكل عقد رسمي من رئيس مجلس الإدارة إلي ممثلي الشركة اكتفاء بما تقدم^(٢).

^١ - استبدلت الفقرة (ج) بالمشور الفني رقم ٥ بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢

^٢ - تعليق: أرى أن الفقرة الثانية من هذه المادة ليس لها سند لا في القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المنظم لشركات المساهمة و غيرها من شركات الأموال ولا في لائحته التنفيذية كما أنها تتعارض مع صريح نص المادة (٧٠٠) من القانون المدني التي نصت علي أن "يجب أن تتوفر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة. ما لم يوجد نص يفرض بغير ذلك. وتقبلها المادة ٦٠ من هذه التعليمات.

مادة ٦٣: للمصالح الحكومة والهيئات العامة أن تصدق على توقيعات موظفيها على المحررات الخاصة بها متى وقع هؤلاء الموظفين بحكم وظائفهم، وذلك بأن يعتمد هذا التوقيع من رؤساء هؤلاء الموظفين ويختم بخاتم المصلحة أو الهيئة.

ولهذا يراعى قبول التفويضات الصادرة طبقاً لذلك.

مادة ٦٤: ليس من المحتم حضور الوكيل وتوقيعه على التوكيل المراد توثيقه بل يكفي بتوقيع الموكل على الأصل الذي يحفظ بمكتب التوثيق أو الفرع.

مادة ٦٥: يراعى بالنسبة للتفويضات وغيرها من المحررات المقصود استعمالها خارج جمهورية مصر العربية والمطلوب توثيقها أو التصديق على التوقيعات فيها وجوب تضمينها نصاً يفيد ذلك.

وإذا أريد اعتماد توقيع الموثق فيراعى بعد تحصيل الرسم عن هذا الاعتماد إرسال الأوراق إلى المصلحة عن طريق مكتب التوثيق المختص.

مادة ٦٦: يراعى عدم قبول التوكيلات الصادرة من الأشخاص الخاضعين للحراسة أو الممنوعين من التصرف.

مادة ٦٧: يجوز قبول التوكيلات الصادرة من الأشخاص الذين كانوا خاضعين لأحكام الحراسة على أن تكون توكيلات خاصة تنصب على التصريح للوكيل بتقديم طلب تعويض للإدارة العامة للأموال التي آلت إلى الدولة تطبيقاً للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ - واستلام سندات التعويض وكبونهاؤها وكذا الأموال التي يصرح بها القانون المشار إليه والقرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ وذلك كله في حدود القوانين الخاصة بالنقد والقوانين الأخرى المتعلقة بهذا الشأن.

ويجوز للموكل في أي وقت إن ينهى الوكالة أو يقيدتها ولو وجد اتفاق يخالف ويتم التنازل بإعلانه للوكيل **مادة ٦٨:** تنتهي الوكالة بإتمام العمل الموكل فيه. أو بانتهاء الأجل المعين للوكالة كما تنتهي بموت الموكل أو الوكيل.

ويجوز للموكل في أي وقت إن ينهى الوكالة أو يقيدتها ولو وجد اتفاق يخالف ويتم التنازل بإعلانه للوكيل **مادة ٦٩:** يجوز إن يتم إلغاء التوكيلات أو التنازل عنها في جميع الحالات بإقرار مصدق على التوقيع فيه دون حاجة إلى إقرار رسمي حتى لو كان التوكيل رسمياً أو صادر لإتمام تصرف يشترط فيه الرسمية، كما يجوز إن يتم ذلك بناء على إنذار على يد محضر إذا كانت هذه التوكيلات في مباشرة إجراءات الشهر العقاري والتوثيق.

مادة ٦٩ مكرر: إذا كانت الوكالة خاصة تتضمن تحديد أنواع التصرفات التي يجوز للوكيل مباشرتها وكانت صادرة لمصالح الوكيل أو الغير كأن ينص في موضوعها على حق الوكيل في البيع لنفسه أو الغير

والتوقيع علي عقد البيع النهائي - فإنه في هذه الحالة يتمتع علي الموثق إلغاء هذه الوكالة إلا برضاء من صدرت الوكالة لصالحه، ويمتنع علي الموثق توثيق اقراره أو التصديق علي توقيعه فيه بإلغاء هذه الوكالة ما لم يتم هذا الإلغاء بمحرر موثق أو مصدق فيه علي توقيع الموكل الوكيل عليه^(١) .

كما يتمتع علي مكاتب التوثيق و فروعها القيام بإلغاء التوكيلات العامة او الخاصة التي تتضمن شرطاً بعدم الغائها الا بحضور الطرفين او عدم الغائها نهائياً وكذلك التوكيلات المذكورة المتضمنة شرطاً باستمرار التوكيل بعد وفاة الموكل او فقده الأهلية واستثناء من ذلك يجوز إلغاء الوكالة العامة المتضمنة البيع للنفس أو للغير بالإرادة المنفردة مادامت غير واردة على مال معين من أموال الموكل ولم تتضمن شرط بعدم جواز إلغائها أو باستمرارها بعد وفاة الموكل أو فقده الأهلية^(٢) .

مادة ٧٠: الاستناد إلى التوكيلات الملغاة :

يراعي عند الاستناد إلى التوكيلات الملغاة أنه إذا كان التوكيل في عمل محدد، واشترط لإلغائه ألا يتم ذلك إلا بحضور الموكل والوكيل، فإن أثر الإلغاء لا يكون نافذاً في حق الوكيل أو الغير إلا إذا تم الإلغاء بمحرر موثق أو مصدق علي توقيع الموكل والوكيل عليه.

ثانياً: المواد من ٧١ إلى ١٢٦

مادة ٧١: كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية، ولم يحجر عليه، يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية.

وسن الرشد هي إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة.

مادة ٧٢: لا يكون أهلاً لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر في السن أو عته أو جنون.

وكل من لم يبلغ السابعة يعتبر فاقدًا للتمييز.

مادة ٧٣: كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد، وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيهاً أو ذا غفلة،

يكون ناقص الأهلية وفقاً لما يقرره القانون.

مادة ٧٤: يخضع فاقدو الأهلية وناقصوها بحسب الأحوال لأحكام الولاية أو الوصاية أو القوامة بالشروط ووفقاً للقواعد المقررة في القانون.

مادة ٧٥: ليس للصغير غير المميز حق التصرف في ماله وتكون جميع تصرفاته باطلة.

مادة ٧٦: إذا كان الصبي مميزاً كانت تصرفاته المالية صحيحة متى كانت نافعة نفعاً محضاً وباطلة متى كانت ضارة ضرراً محضاً.

^١ - مضافة المنشور الفني ١٠ بتاريخ ٢٠٠١/١١/١٩ ، تعليق : أرى أن عبارة توقيع (الموكل والوكيل عليه) محل نظر - لانها بصياغتها الحالية يفهم منها وجوب حضور الموكل والوكيل فقط للتوقيع على الإلغاء في حين أنه من الواجب أن تكون الوكالة صادرة لصالح طرف أجنبي عن أطراف التوكيل والذي يلزم في هذه الحالة حضوره للتوقيع على إلغاء التوكيل مع الموكل وعليه فمن الأصح أن تستبدل هذه العبارة بعبارة توقيع الموكل ومن صدرت لصالحه الوكالة بما يتفق مع أحكام القانون .

^٢ - مضافة بالمنشور الفني ١٥ بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٨ ، ثم استبدلت بالمنشور الفني رقم ٤ بتاريخ ٢٠٢١/٢/١ .

أما التصرفات المالية الدائرة بين النفع والضرر، فتكون قابلة للإبطال لمصلحة القاصر، ويزول حق التمسك بالإبطال إذا أجاز القاصر التصرف بعد بلوغه سن الرشد أو إذا صدرت الإجازة من وليه أو من المحكمة بحسب الأحوال وفقا للقانون.

وعلى ذلك فإن تصرفات الصبي المميز التي يجريها بنفسه أو بوكيل يوكله في إجراءاتها تكون صحيحة إذا كانت نافعة نفعاً محضاً كقبول الهبة غير المقترنة بشرط قبول الإبراء من الدين، وتصح وكالته للغير في ذلك.

وتكون تصرفاته الضارة ضرراً محضاً باطلة وهي بذلك لا تقبل منه إذا أبداها بنفسه ولا تصح وكالته للغير في إجرائها.

أما التصرفات الدائرة بين النفع والضرر فتكون ممارسته لها عن طريق وليه أو وصيه وفي الحدود الموضحة بالمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية علي المال.

الولاية

مادة ٧٧: الولاية للأب ثم الجد الصحيح إذا لم يكن الأب قد أختار وصياً للولاية علي مال القاصر وعليه القيام بها، ولا يجوز له أن يتنحى عنها إلا بإذن المحكمة.

مادة ٧٨: لا يجوز للولي مباشرة حق من حقوق الولاية إلا إذا توافرت له الأهلية اللازمة لمباشرة هذا الحق فيما يتعلق بماله هو.

مادة ٧٩: يقوم الولي علي رعاية أموال القاصر وله إدارتها وولاية التصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة في المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢.

مادة ٨٠: لا يجوز للولي التبرع بمال القاصر إلا لأداء واجب إنساني أو عائلي وبإذن المحكمة.

مادة ٨١: إذا كان مورث القاصر قد أوصى بالألا يتصرف وليه في المال المورث فلا يجوز للولي أن يتصرف فيه إلا بإذن المحكمة وتحت إشرافها.

مادة ٨٢: لا يجوز للولي مباشرة التصرفات الآتية في أموال القاصر إلا بإذن من المحكمة:-

- ١ - التصرفات في عقار القاصر لنفسه أو لزوجته أو لأقاربه أو لأقاربها إلي الدرجة الرابعة.
- ٢ - إقراض مال الصغير أو اقتراضه.
- ٣ - تأجير عقار القاصر لمدة تمتد إلي ما بعد بلوغه سن الرشد بسنه.
- ٤ - الاستمرار في تجارة ألت للقاصر.
- ٥ - قبول هبة أو وصية للصغير محملة بالتزامات معينة.

مادة ٨٣: تصرفات الأب:

لا يجوز للأب أن يتصرف في العقار أو المحل التجاري أو الأوراق المالية المملوكة للقاصر إذا زللت قيمتها علي ثلاثمائة جنيه إلا بإذن المحكمة.

ولا يجوز للمحكمة أن ترفض الإذن إلا إذا كان التصرف من شأنه جعل أموال القاصر في خطر أو كان فيه غبن يزيد علي خمس القيمة^(١).

مادة ٨٤: رهن عقار القاصر:

لا يجوز للولي أن يرهن عقارا مملوكا للقاصر لدين علي نفسه.

مادة ٨٥: تصرفات الجد:

لا يجوز للجد بغير إذن المحكمة التصرف في مال القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو إضعافها.

مادة ٨٦: استثناءات:

لا يدخل في الولاية ما يؤول للقاصر من مال بطريق التبرع إذا اشترط المتبرع ذلك.

ولا تسري القيود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية علي المال علي ما آل إلي القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحا كان التبرع أو مستترا ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال.

مادة ٨٧: تعاقد الأب مع نفسه باسم القاصر:

للأب أن يتعاقد مع نفسه باسم القاصر سواء أكان ذلك لحسابه هو أم لحساب شخص آخر إلا إذا نص القانون علي غير ذلك.

مادة ٨٨: القاصر المأذون:

يعتبر القاصر المأذون من قبل وليه أو المحكمة أو نص القانون كامل الأهلية فيما أذن له فيه وفي التقاضي فيه.

مادة ٨٩: للولي أن يأذن للقاصر الذي بلغ الثامنة عشرة في تسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها، ويكون ذلك بإشهاد لدي الموثق وله أن يسحب هذا الإذن أو يحد منه بإشهاد آخر.

^١ - تطبيق: تجد هذه المادة سندها القانوني في نص المادة (٧) من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بنظام الولاية علي المال ومن المعلوم أن مبلغ الـ (٣٠٠ جنيه) وإن كان له قيمة في عام ١٩٥٢ تاريخ العمل بهذا القانون فلم يعد له ذات القيمة في الوقت الراهن نظرا لإرتفاع أسعار العقارات والمحلات التجارية والأوراق المالية، لذا أناشد المشرع المصري بالتدخل وتعديل هذا النص رفع المبلغ بما يتواءم مع القيد الوارد علي إرادة الأب في الحق في التصرف في ملك الابن (الحصول علي موافقة المحكمة المختصة قبل التصرف) بما ييسر الإجراءات.

مادة ٩٠: يجوز للمحكمة بعد سماع أقوال الوصي أن تأذن للقاصر الذي بلغ الثامنة عشرة في تسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وإذا رفضت المحكمة الإذن فلا يجوز تجديد طلبه قبل مضي سنة من تاريخ صدور القرار النهائي بالرفض.

مادة ٩١: للقاصر المأنون أن يباشر أعمال الإدارة وله أن يفي ويستوفي الديون المترتبة علي هذه الأعمال ولكن لا يجوز له أن يؤجر الأراضي الزراعية والمباني لمدة تزيد علي سنة ولا أن يفي الديون الأخرى ولو كانت ثابتة بحكم واجب النفاذ أو سند تنفيذي آخر إلا بإذن خاص من المحكمة أو من الوصي فيما يملكه من ذلك.

ولا يجوز للقاصر أن يتصرف في صافي دخله إلا بالقدر اللازم لسد نفقاته ومن تلزمه نفقتهم قانونا.

مادة ٩٢: لا يجوز للقاصر سواء كان مشمولاً بالولاية أو بالوصاية أن يتجر إلا إذا بلغ الثامنة عشر من عمره وأذنته المحكمة في ذلك أذناً مطلقاً أو مقيداً.

مادة ٩٣: يكون القاصر الذي بلغ السادسة عشر أهلاً للتصرف فيما يكسبه من عمله من أجر أو غيره ولا يجوز أن يتعدى أثر التزام القاصر حدود المال الذي يكسبه من مهنته أو صناعته.

ومع ذلك فللمحكمة إذا اقتضت المصلحة أن تقيد حق القاصر في التصرف في ماله المنكور وعندئذ تجري أحكام الولاية والوصاية.

مادة ٩٤: للقاصر أهلية التصرف فيما يسلم له أو يوضع تحت تصرفه عادة لأغراض نفقته ويصبح التزامه المتعلق بهذه الأغراض في حدود هذا المال فقط.

مادة ٩٥: إذا أذنت المحكمة في زواج القاصر الذي له مال كان ذلك أذناً له في التصرف في المهر والنفقة ما لم تأمر المحكمة بغير ذلك عند الإذن أو في قرار لاحق.

مادة ٩٦: يجوز للزوجة التي لا تقل سنّها عن ستة عشر عاماً وللزوج الذي لا تقل سنّه عن ثمانية عشر عاماً رفع دعاوى الزوجية والأمور المتعلقة بها كالنفقة والطاعة ولأيهما تباعاً لذلك أن يتولاها بنفسه أو يوكل عنه غيره ويكون توكيله للغير صحيحاً وصادراً ممن يملكه قانوناً.

مادة ٩٧: تثبت أهلية التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية للولاية علي النفس لمن أتم خمس عشر سنة ميلادية كاملة متمتعاً بقواه العقلية.

وينوب عن عديم الأهلية أو ناقصها ممثله القانوني . فإذا لم يكن له من يمثله أو كان هناك وجه لمباشرة إجراءات التقاضي بالمخالفة لرأي ممثله أو في مواجهته عينت المحكمة له وصي خصومة من تلقاء نفسها أو بناء علي طلب النيابة العامة أو الغير.

ويتم التحقق من سن الطفل الذي لم يتجاوز سنه الثامنة عشر سنة ميلادية كاملة بموجب شهادة الميلاد أو بطاقة الرقم القومي أو أي مستند رسمي آخر.

فإذا لم يوجد المستند الرسمي أصلا قدرت السن بتقرير يصدر من إحدى الجهات الآتية:-

١ - مصلحة الطب الشرعي وفروعها.

٢ - المستشفيات الجامعية.

٣ - المستشفيات العامة دون غيرها^(١).

مادة ٩٨: للقاصر أن يبرم عقد العمل الفردي وفقا لأحكام القانون وللمحكمة بناء على طلب الوصي أو ذي شأن إنهاء العقد رعاية لمصلحة القاصر أو مستقلة أو لمصلحة أخرى ظاهرة.

مادة ٩٩: الصبي الذي لم يبلغ الثانية عشرة لا يجوز تشغيله في نطاق القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل، ويجوز منع تشغيل من أتم الثانية عشرة ولم يجاوز الخامسة عشرة في بعض الصناعات بقرار من وزير الشئون الاجتماعية.

ومن حق من بلغ الرابعة عشرة من عمره قبض أجره ومكافأته وغير ذلك مما يستحقه، ومن حق الصبي الذي حرر معه عقد عمل في النطاق المتقدم أن يتدخل في الدعاوي التي ترفعها نقابات العمل واتحاداتها التي تكون طرفا في عقد العمل المشترك، كما يجوز له رفع هذه الدعاوي مستقلا عن النقابة.

واستنادا إلى ما تقدم يجوز للصبي المميز - في الحدود المشار إليها التعاقد واقتضاء الحقوق سواء كان ذلك بنفسه أو بتوكيل الغير ويكون توكيله في ذلك وفي مباشرة الدعاوي المتعلقة بهذه الحقوق صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا.

مادة ١٠٠: للصبي المميز الذي بلغ سبع سنوات حق توكيل المحامين في الحضور معه للدفاع عنه في المحاكمة الجنائية.

ويجوز لمن تجاوز سنه ثماني عشرة سنة أن يوكل غيره في الحضور نيابة عنه وفي الحالات التي اجازتها المادة (٢٣٧) من قانون الإجراءات الجنائية والتي نصت على أنه " يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس الذي يوجب القانون تنفيذه فور صدور الحكم، أن يحضر بنفسه أما في الجنح الأخرى والمخالفات فيجوز له أن ينيب عنه وكلا لتقديم دفاعه هذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصيا.

مادة ١٠١: تنتهي الولاية ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة ما لم تحكم المحكمة قبل بلوغه هذا السن باستمرار الولاية عليه.

^(١) - مستبدلة بالمنشور الفني رقم (١٢) بتاريخ ١١/١١/٢٠٠٨.

مادة ١٠٢: يترتب علي الحكم بسلب الولاية علي نفس الصغير أو وقفها سقوطها أو وقفها بالنسبة إلي المال.

مادة ١٠٣: مع عدم الإخلال بحكم البند (أ) من المادة (١٠٩)، ويجوز للأب أن يبيع عقاره إلي أولاده القصر دون حاجة إلي تعيين وصي خاص لقبول هذا البيع.

وفي هذه الحالة يتم التعاقد من الأب عن نفسه إلي القصر الذين يمثلهم في القبول هذا الأب.

مادة ١٠٤: يجب التحقق من قصر المشمولين بالولاية قبل إبرام المحررات الصادرة من أوليائهم والتي لا يفرض القانون علي هؤلاء الحصول علي إذن بشأنها من المحكمة المختصة.

الوصاية

مادة ١٠٥: يجوز عند الضرورة تعيين أكثر من وصي واحد وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهم الانفراد إلا إذا كانت المحكمة قد بينت اختصاصا لكل منهم في قرار تعيينه أو في قرار لاحق ومع ذلك لكل من الأوصياء اتخاذ الإجراءات الضرورية أو المستعجلة أو المتمخضة لنفع القاصر.

وعند الاختلاف بين الأوصياء يرفع الأمر إلي المحكمة لتأمر بما يتبع.

مادة ١٠٦: لا يجوز للوصي التبرع بمال القاصر إلا لأداء واجب إنساني أو عائلي وبإذن من المحكمة.

مادة ١٠٧: لا يجوز للوصي مباشرة التصرفات الآتية إلا بإذن من المحكمة:-

أولا- جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله - وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة.

ثانيا - التصرف في المنقولات والحقوق الشخصية أو الأوراق المالية فيما عدا ما يدخل في الأعمال الإدارية.

ثالثا. الصلح والتحكيم إلا فيما قل عن مانه جنيه مما يتصل بأعمال الإدارة.

رابعا. حوالة الحقوق والديوان وقبول الحوالة.

خامسا. استثمار الأموال وتصفياتها.

سادسا - اقتراض المال وإقراضه.

سابعا - إيجار عقار القاصر لمدة أكثر من ثلاث سنوات في الأراضي الزراعية ولمدة أكثر من سنة في المباني.

ثامنا. إيجار عقار القاصر لمدة تمتد إلى ما بعد بلوغه سن الرشد لأكثر من سنة.

تاسعا. قبول التبرعات المقترنة بشرط أو رفضها.

عاشرا- الإنفاق من المال القاصر على من تجب عليه نفقتهم إلا إذا كانت النفقة مقتضيا بها بحكم واجب النفاذ.

حادي عشر- رفع الدعاوي إلا ما يكون في تأخير رفعه ضرر بالقاصر أو ضياع حق له.

ثاني عشر- الوفاء الاختياري بالالتزامات التي تكون على التركة أو على القاصر.

ثالث عشر- التنازل عن الحقوق والدعاوي وقبول الأحكام القابلة للطعون العادية والتنازل عن هذه الطعون بعد رفعها ورفع الطعون غير العادية في الأحكام.

رابع عشر- التنازل عن التأمينات وإضعافها.

خامس عشر- إيجار الوصي أموال القاصر لنفسه أو لزوجه أو لأحد أقاربهم إلى الدرجة الرابعة أو لمن يكون الوصي نائباً عنه.

سادس عشر- ما يصرف في تزويج القاصر.

سابع عشر- تعليم القاصر إذا أحتاج للنفقة والإنفاق اللازم لمباشرة القاصر مهنة معينة.

مادة ١٠٨: علي الوصي تقديم ما يثبت موافقة المحكمة المختصة علي قسمة القاصر بالتراضي، وفي حالة القسمة القضائية تقديم ما يثبت مصادقة المحكمة الابتدائية التي تتبعها محكمة القسمة علي قسمة الأموال إلي حصص.

ويقوم مقام التصديق الحكم الذي تصدره المحكمة بوصفها محكمة استئنافية بتكوين الحصص.

الوصي الخاص

مادة ١٠٩: تقيم المحكمة وصيا خاصا تحدد مهمته وذلك في الأحوال الآتية:-

أ- إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولي أو مع مصلحة قاصر آخر مشمول بولايته.

ب- إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولي أو زوجته أو أحد أصوله و فروعها أو مع من يمثله الوصي.

ج- إبرام عقد من عقود المعاوضة أو تعديله أو فسخه أو إبطاله أو إلغاؤه بين القاصر وبين الوصي وبين الوصي أو أحد من المذكورين في البند (ب).

د- إذا آل إلي القاصر مال بطريق التبرع و شرط المتبرع ألا يتولى الولي إدارة المال.

هـ- إذا استلزمت الظروف دراية خاصة لأداء بعض الأعمال.

و- إذا كان الولي غير أهل لمباشرة حق من حقوق الولاية.

مادة ١١٠: الوصي المؤقت ووصي الخصومة:

تقيم المحكمة وصيا مؤقتا إذا حكم بوقف الولاية ولم يكن للقاصر ولي آخر وكذلك إذا وقف الوصي أو حالت ظروف مؤقتة دون أدائه لواجباته.

كما يجوز للمحكمة أن تقيم وصي خصومة ولو لم يكن للقاصر مال.

مادة ١١١: تسري علي الوصي الخاص والوصي المؤقت ووصي الخصومة أحكام الوصاية الواردة في قانون الولاية علي المال - وتنتهي مهمة كل من الوصي المؤقت بانتهاء العمل لذئ أقيم لمباشرته وبانتهاء المدة التي عين لإجراء العمل فيها.

مادة ١١٢: لا يطالب الولي أو الوصي بتقديم شهادة من المحكمة تفيد عدم سلب سلطته وعلي ذلك فلا ترفض التصرفات الصادرة منهما إلا إذا قدم من يهمل الأمر قرارا يفيد سلب هذه السلطة.

انتهاء الوصاية

مادة ١١٣: تنتهي مهمة الوصي:

١- ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة إلا إذا تقرر استمرار الوصاية عليه.

٢- بعودة الولاية للولي.

٣- بعزله أو قبول استقالته.

٤- بفقد أهليته أو ثبوت غيبته أو موته أو موت القاصر.

الحجر

مادة ١١٤: يحكم بالحجر علي البالغ للجنون أو للعتة أو للسفه أو للغفلة ولا يرفع الحجر إلا بحكم وتقيم المحكمة علي من يحجر عليه قيما لإدارة أمواله.

مادة ١١٥: يجوز للمحجور عليه للسفه أو للغفلة بإذن من المحكمة أن يتسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وفي هذه الحالة تسري عليها الأحكام التي تسري في شأن القاصر المأذون.

المساعدة القضائية

مادة ١١٦: إذا كان الشخص أصم أبكم أو أعمى أو أصم أبكم وعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته جاز للمحكمة أن تعين له مساعدا قضائيا يعاونه في التصرفات المنصوص عليها في المادة ١٠٩. ويجوز لها ذلك أيضا إذا كان يخشي من انفراد الشخص بمباشرة التصرف في ماله بسبب عجز جسماني شديد.

مادة ١١٧: يشترك المساعد القضائي في التصرفات المشار إليها في المادة السابقة وإذا امتنع عن الاشتراك في تصرف جاز رفع الأمر للمحكمة فإن رأت أن الامتناع في غير محله أذنت المحكوم

بمساعده بالانفراد في إبرامه أو عينت شخصا آخر للمساعدة القضائية في إبرامه وفقا للتوجيهات التي تبينها في قرارها.

وإذا كان عدم قيام الشخص الذي تقرر مساعدته قضائيا بتصرف معين يعرض أمواله للخطر جاز لمساعدته رفع الأمر للمحكمة ولها أن تأمر بعد التحقق بانفراد المساعد بإجراء هذا التصرف.

الغيبه

مادة ١١٨: تقيم المحكمة وكيلا عن الغائب كامل الأهلية في الأحوال الآتية متى كانت قد أنقضت مدة سنة أو أكثر علي غيابه وترتب علي ذلك تعطيل مصالحه.
أولا / إذا كان مفقودا لا تعرف حياته أو مماته.

ثانيا / إذا لم يكن له محل إقامة ولا موطن معلوم أو كان له محل إقامة أو موطن معلوم خارج جمهورية مصر العربية، واستحال عليه أن يتولى شئونه بنفسه أو أن يشرف علي من ينوبه في إدارتها.

مادة ١١٩: إذا ترك الغائب وكيلا عاما تحكم المحكمة بتثبيته متى توافرت فيه الشروط الواجب توافرها في الوصي وألا عينت غيره.

مادة ١٢٠: تنتهي الغيبه بزوال سببها أو بموت الغائب أو بالحكم من جهة الأحوال الشخصية المختصة باعتباره ميتا.

ويحكم بموت المفقود الذي يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنوات من تاريخ فقده.
ويعتبر المفقود ميتا بعد مضي ثلاثون يوما عل الأقل من تاريخ فقده، في حالة ما إذا ثبت أنه كان علي ظهر سفينة غرقت، أو كان في طائرة سقطت، أو بعد مضي سنة من تاريخ فقده إذا كان من أفراد القوات المسلحة وفقد أثناء العمليات الحربية أو من أعضاء هيئة الشرطة وفقد أثناء العمليات الامنية.
ويصدر رئيس مجلس الوزراء أو وزير الدفاع أو وزير الداخلية ، بحسب الأحوال وبعد التحري واستظهار القرائن التي يغلب معها الهلاك قرار بأسماء المفقودين الذين اعتبروا أمواتا في حكم الفقرة السابقة ويقوم هذا القرار مقام الحكم بموت المفقود^(١).

وفي الأحوال الأخرى يفوض تحديد المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلي القاضي علي ألا تقل عن أربع سنوات وذلك بعد التحري عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلي معرفة إن كان المفقود حيا أو ميتا.

عند الحكم بموت المفقود أو نشر قرار رئيس مجلس الوزراء أو قرار وزير الدفاع أو قرار وزير الداخلية باعتباره ميتا علي الوجه المبين في المادة (٢١) من هذا القانون تعدد زوجته عدة الوفاة وتقسم

^١ - مستبدلة بالمنشور الفني رقم ١٢ بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤

تركته بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم أو نشر القرار في الجريدة الرسمية، كما تترتب كافة الآثار الأخرى^(١).

مادة ١٢١: يقوم بتصرفات القصر والمحجور عليهم والغانبون ممثلوهم وهو الأولياء والأوصياء والقامة ووكلاء الغائبين.

مادة ١٢٢: يسري علي القوامة والوكالة عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن الوصاية علي القصر ويسري علي القامة والوكلاء عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن الأوصياء.

ويسري في شأن قسمة مال الغائب والمحجور عليه ما يسري في شأن مال القاصر من أحكام.

مادة ١٢٣: التصرفات الصادرة من الأشخاص المطلوب توقيع الحجر عليهم:

إذا صدر قرار بتوقيع الحجر علي شخص وسجل طبقاً للمادة ١٠٢٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية أو قضت المحكمة بمنع المطلوب توقيع الحجر عليه من التصرف وتعيين مدير مؤقت لإدارة أمواله تطبيقاً للمادة ٩٨٥ من ذلك القانون، في هاتين الحالتين توقف إجراءات طلب الشهر المقدم من هذا الشخص.

أما إذا كان الأمر قاصراً علي تسجيل طلب الحجر فقط ففي هذه الحالة يمكن الاستمرار في إجراءات طلب الشهر مع تضمين المحرر بندا يشير إلي تسجيل طلب الحجر وتحمل المتعاقدين نتائج الحكم في هذا الطلب.

وإذا ورد إنذار يشير إلي تقديم طلب الحجر علي شخص ما ولم يؤد بما يفيد تسجيل طلب الحجر أو صدور الحكم فيه أو بمنع المطلوب الحجر عليه من التصرف فعندئذ يمكن الاستمرار في إجراءات طلب الشهر المقدم من الشخص المذكور مع أخذ إقرار منفصل علي أصحاب الشأن في طلب الشهر يفيد علمهم بالإنذار وتحملهم كافة النتائج المترتبة عليه ويرفق هذا الإقرار بأوراق طلب الشهر.

مادة ١٢٤: تحسب المدد المنصوص عليها في قانون الولاية علي المال بالتقويم الميلادي.

مادة ١٢٥: إذا اشترى الوصي أو القيم أو وكيل الغائب عقاراً أو منقولاً للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب ودفع الثمن من ماله هبة للقاصر أو المحجور عليه أو الغائب وكانت هذه الهبة غير معلقة علي شرط ففي هذه الحالة لا حاجة للحصول علي إذن المحكمة المختصة لإبرام هذا التعاقد.

مادة ١٢٦: يحرم المحكوم عليه بعقوبة جنائية طبقاً نص المادة ٢٥ من قانون العقوبات من إدارة أمواله وأملكه مدة تنفيذ العقوبة وينوب عنه في هذا الشأن القيم الذي يختاره وتصدق عليه المحكمة أو القيم الذي تعينه المحكمة المدنية الكلية التي يقع في دائرتها محل إقامته إذا لم يختار أحداً.

^(١) - مستنبطة بالمشور الفنى رقم ١٢ بتاريخ ١١/١١/٢٠١٧.

أما بالنسبة للتصرف في أمواله بنفسه فله حق الوقف على الخيرات أو الإيصاء دون قيد - وله أن يتعاقد بنفسه على جميع التصرفات الأخرى - بغير واسطة القيم بشرط الحصول على إذن المحكمة المدنية.

ثالثاً: الفصل السابع والعشرون

استلام وتسليم طلبات الشهر ومشروعات المحررات

وإعطاء صور من الطلبات والأوراق المتعلقة بها

مادة ٥٠٨: تنظيماً للعلاقات بين وكلاء أصحاب الشأن وبين مأموريات الشهر العقاري فيما يتعلق بتقديم طلبات الشهر ومشروعات المحررات المراد شهرها واستلامها مؤشراً عليها بالقبول أو الصلاحية للشهر أو الاستيفاء يراعى ما يأتي:

١ - لا تجوز الوكالة في مباشرة إجراءات الشهر العقاري والتوثيق إلا المحامين أو الأزواج والأصهار ونوى القربى لغاية الدرجة الثالثة أو لمن يرخص لهم بالاستغلال بمهنة الوكالة في أعمال الشهر العقاري والتوثيق.

٢ - يجب أن يكون التوكيل موثقاً أو مصدقاً على التوقيع فيه ولا يلغى إلا بناء على إقرار رسمي أو مصدقاً على التوقيع فيه أو بناء على إنذار على يد محضر.

٣ - إذا لم يتضمن التوكيل التفويض في التوقيع على الطلبات والمحررات نيابة عن الموكل فإن أثره يكون قاصراً على تقديم الطلبات الموقع عليها من أصحاب الشأن والأوراق والمستندات والمذكرات إلى المصلحة وفروعها واستلامها منها.

٤ - لا يجوز الأشغال بمهنة الوكالة في أعمال الشهر العقاري والتوثيق إلا بعد الحصول الترخيص بذلك من المصلحة وفق الأحكام والقواعد والإجراءات المبينة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ في شأن تنظيم الوكالة في أعمال الشهر العقاري والتوثيق ولائحته التنفيذية.

ويسرى الترخيص لمدة سنتين قابلة للتجديد وفق ما هو موضح باللائحة سالفه الذكر ويجب على المرخص له تقديم الترخيص إلى الجهة المختصة كلما طلب منه ذلك، وعليه إن يرد الترخيص خلال خمسة عشر يوماً إلى المصلحة في حالة وقفه عن المزاولة أو إلغاء ترخيصه أو عدم تجديده.

مادة ٥٠٩: استثناء من أحكام المادة السابقة يراعى ما يأتي:

١ - بالنسبة لوكلاء البنوك والشركات والأشخاص المعنوية الأخرى:

يراعى بالنسبة لوكلاء البنوك والشركات والأشخاص المعنوية الأخرى أو لمندوبيها الاكتفاء بتفويض عام يعطى من البنك أو الشركة أو الشخص المعنوي ويبيح بصفة عامة للوكيل أو المندوب أن يقدم

الطلبات نيابة عن البنك أو الشركة كما يبيح له استلام المحررات وما يتعلق بها من مستندات بعد مراجعة المحررات والتأشير عليه بختم (صالح للشهر).

٢- بالنسبة لكتبة المحامين:

(الكتبة الموكلون من قبل المحامين في تقديم الأوراق واستلامها من المحاكم يمكن قبولهم في تقديم الأوراق والمستندات إلى مأموريات الشهر العقاري واستلامها . وكذا المعاينة والإرشاد بالطبيعة واستلام المشروعات وتقديم المحررات لمكاتب الشهر واستلامها وتقدير الرسوم واثبات التاريخ نيابة عن هؤلاء المحامين بشرط تقديم التوكيل الرسمي الذي يخول لهم فيه المحامون ذلك .

٣- بشأن المحامين المشتغلين بمكاتب المحاماة:

فإنه لا يجوز قبولهم في تقديم طلبات الشهر والإلتامسات والإقرارات المتعلقة بها إلا إذا كان التوكيل الصادر لهم من المحامي بصفته وكيلًا عن ذوى الشأن، ومصرح فيه للمحامي بتقديم هذه الطلبات والإقرارات والإلتامسات وفيما عدا ذلك يجوز قبولهم في مباشرة الأعمال المادية المشار إليها بالبند السابق نيابة عن المحامي الذي يعملون لديه.

القسم الثالث

مسائل متنوعة

بند ١ : بشأن الصلح و التنازل عن الحقوق و الدعاوى و قيمة منقولات الزوجية :

١- يتعين لدى التوثيق أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن في المحررات التى تتضمن الصلح أو التنازل عن قيمة منقولات الزوجية المطالبة بتقديم أصل المحرر الثابت به الحق المتنازل عنه ، و في حالة عدم وجوده يكتفى بأن يتضمن المحرر بيان قيمة المنقولات و إقرار الزوجة أو وكيلها المفوض في ذلك بعدم وجود أصل المحرر الثابت به الحق و بأن المبلغ الثابت في المحرر المتضمن الصلح أو التنازل هو القيمة الحقيقية لمنقولات الزوجية ^(١).

٢- كما يتعين لدى التوثيق أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن في المحررات التى تتضمن الصلح أو التنازل عن الدعوى المطالبة بتقديم أصل المحرر الثابت به الحق المتنازل عنه وفي حالة عدم وجوده يكتفى بتقديم إقرار من المدعى أو وكيله المفوض بذلك وصورة رسمية من صحيفة الدعوى وشهادة بالطلبات الختامية في الدعوى وذلك للوقوف على حقيقة وعاء الرسم النسبي المستحق ^(٢) وبالنسبة للمسائل الجنائية يتعين تقديم شهادة من المحكمة أو الجهة المختصة موضحاً بها موضوع الدعوى وقيمة الحق المتنازل عنه أو المتصالح عليه إذا كان هناك محلاً لهذا الحق بالدعوى المتصالح فيها .

وبالنسبة للمسائل المدنية والتي لم ينفذ بشأنها إجراءات جنائية و تتضمن الصلح أو التنازل عن منقولات زوجية يكتفى فيها بتقديم إقرار من الزوجة أو وكيلها المفوض بأن المبلغ الثابت بالمحرر المتضمن الصلح أو التنازل هو القيمة الحقيقية لمنقولات الزوجية ^(٣).

وفي جميع الأحوال السابقة يتعين على الموثق إثبات الاطلاع على هذه المستندات وإثبات بياناتها بخانة الملاحظات بدفتر المحررات الموثقة أو دفتر التصديق على التوقيعات على حسب الأحوال ، كما يتم الاحتفاظ بصورة منها بمكتب أو فرع التوثيق بعد التوقيع عليها من أصحاب الشأن و الموثق بمطابقتها للأصل و إثبات رقم المحضر عليها .

٣- يتعين على مكاتب التوثيق و فروعها لدى توثيق أو التصديق على توقيعات أصحاب الشأن على الصلح في الدعوى الجنائية في الجرح و المخالفات أو فى الأحوال الأخرى التى ينص عليها القانون أن يتضمن المحرر موضوع هذا الصلح بنداً يقر فيها المتصالح بأن الدعوى الجنائية المتصالح فيها من الدعاوى المنصوص عليها في المادة (١٨ مكرراً (أ) من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بشأن الإجراءات الجنائية المستبدلة بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠٠٦ وتحت مسئوليته دون مسئولية مصلحة الشهر العقارى و التوثيق و للجهة المقدم لها محضر الصلح و شأنها في قبول الصلح من عدمه ^(٤).

^١ - المنشور الفنى ٨ بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٥ الصادر من مصلحة الشهر العقارى والتوثيق .
^٢ - المنشور الفنى ٣ بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٠ الصادر من مصلحة الشهر العقارى والتوثيق .
^٣ - المنشور الفنى ٤ بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٦ الصادر من مصلحة الشهر العقارى والتوثيق .
^٤ - الكتاب الدورى ١٥٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٣٠

٤- يتم توثيق عقود الصلح التى تتم بين البنوك وعملائها عن الجرائم المنصوص عليها بالمادة ١١٩ من قانون البنك المركزي و الجهاز المصرفى و النقد رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ والجرائم المنصوص عليها بالمادتين رقمى ١١٦ مكررا ، ١١٦ مكررا (أ) من قانون العقوبات فقط و ذلك بذات الإجراءات المنصوص عليها في الباب الثالث من تعليمات التوثيق و ذلك بعد التحقق من الآتى:

١- تقديم موافقة كتابية من مجلس إدارة البنك الدائن ومعتمدة من محافظ البنك المركزي على التصالح .

٢- الاطلاع على عقد الصلح أو أمر الاحالة وحكم الإدانة للتحقق منهما على كون هذه الجرائم المتصالح عليها من ضمن الجرائم سالفه الذكر .

- ويتم توثيق عقود الصلح المشار إليها بمكتب أو فرع التوثيق الذى يقع البنك الدائن بدائرة إختصاصه .

- يعفى توثيق عقود الصلح المشار إليها متى توافرت شروط توثيقها من الرسوم المستحقة على ذلك ولا ينسحب هذا الإعفاء من الرسوم على باقى الجرائم التى تمس الانتماء المصرفي المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات (١).

٥- يجوز التصالح في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات بموجب تسوية بمعرفة لجنة من الخبراء ويحرر محضر يوقعه أطرافه ولا يكون التصالح نافذاً إلا بعد اعتماده من مجلس الوزراء ، والذى يعد توثيقاً له ، وإذا تم التصالح أثناء تنفيذ عقوبة الحبس جاز للمحكوم عليه أو وكيله الخاص تقديم طلب للنائب العام بوقف التنفيذ (٢) .

بند ٢ : بشأن توثيق عقود الإيجار

- يتعين قبول توثيق المحررات المثبتة للعلاقة الإيجارية و شروطها وانتهاها الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته التى يتم صياغتها في الشكل الرسمى للمحررات الموثقة ، وذلك بذات القواعد و الإجراءات المنصوص عليها في الباب الثالث الفصل الأول و الثانى من تعليمات التوثيق دون التقيد بالإختصاص المكانى لمكاتب و فروع التوثيق مع عدم الإخلال بأحكام المادتين رقمى ٢١ ، ٣٤ من التعليمات .

- تعطى صورة تنفيذية من المحرر الموثق المثبت للعلاقة الإيجارية و شروطها و انتهاها سالفه الذكر (للمؤجر) بعد توثيق هذا المحرر مباشرة وبعد توقيع بখানে (أسم من أستلم الصورة و

^١ - المنشور الفنى ١٢ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٣ .

^٢ - المادة (١٨) مكررا (ب) المضافة لقانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٥ .

صفته و توقيعه وتاريخ الإستلام) بدفتر المحررات التى تم توثيقها وبيان هذه الصورة التنفيذية بخانة (نوع الصورة) بهذا الدفتر .

- لا يجوز تسليم صورة تنفيذية ثانية من هذا المحرر الموثق لمن تسلم الصورة التنفيذية الأولى منه إلا بحكم من محكمة المواد الجزئية التى يقع مكتب التوثيق فى دائرتها ولا يخل ذلك بحق المستأجر فى هذه المحررات الموثقة سالفه الذكر فى الحصول على صورة عادية غير تنفيذية منها بعد سداد الرسوم المستحقة على هذه الصورة ^(١).

بند ٣ : بشأن إقامة الأجانب

عدم الاعتداد بالخاتم الدائري (المبين صورته بجانبه) والذي تم وضعه على جواز السفر الأجنبي إذ أن هذا الخاتم لا يفيد أن الأجنبي لديه ترخيص بالإقامة فى البلاد وإنما يمنح للأجانب عند رفض طلب تجديد إقامتهم ويتم تكليفهم بالسفر خارج البلاد .. ^(٢) .

بند ٤ : بشأن إقرار الملاك بعد وجود مستأجرين بالمبنى المراد هدمه .

يجوز قبول توثيق أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن على إقرار الملاك بعد وجود مستأجرين بالمبنى المطلوب هدمه ^(٣).

بند ٥ : بشأن التحقق من الصفة والسلطة لممثلي النقابات المهنية وبعض الأشخاص الاعتبارية الأخرى

يراعى وجوب التحقق من صفات ممثلي هذه النقابات ومدى سلطاتهم على الوجه الآتى :

١- نقابة المحامين :

للتحقيق من صفة الممثل القانوني للنقابة يكتفى الإطلاع على بطاقه العضوية و للتحقق من مدى سلطاتهم يتعين مطالبتة بتقديم صورة معتمدة من محضر إجتماع مجلس الإدارة للنقابة الذى تقرر فيه تفويضه فى شأن التصرف بالإجراء على أن يتم التصديق على هذا التفويض لدى إحدى جهات التوثيق .

^١ - المنشور الفنى رقم ٥ بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢١ الصادر عن مصلحة الشهر العقارى والتوثيق و الكتاب النورى رقم ١١٤ بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٧
^٢ - الكتاب النورى رقم (١) بتاريخ ٢٠١١/١١/٢
^٣ - مادة ١١١ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦.

وفى هذا الصدد نصت المادة (١٣٨) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة "على أن نقيب المحامين هو الذى يمثل المحامين ويتكلم باسمهم ويشرف على سير أعمال النقابة ويعد وفق أحكام هذا القانون وله أن يتخذ صفة المدعى أو أن يتدخل بنفسه أو بواسطة من ينييه من المحامين فى كل دعوى تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها"

٢- النقابات العمالية

للتحقق من صفة الممثل القانونى للنقابة يطالب بالإطلاع على بطاقة العضوية أو تقديم خطاب معتمد أو شهادة معتمدة أو أى مستند آخر صادر من وزارة القوى العاملة والتدريب يؤيد هذه الصفة .

وللتحقق من مدى سلطاتهم يطالب بتقديم صورة معتمدة من محضر إجتماع مجلس إدارة المنظمة النقابية أو مكتب المنظمة النقابية معتمد من وزارة القوى العاملة والتدريب .

٣- النقابات المهنية الأخرى

١- للتحقق من صفة الممثل القانونى للنقابة المهنية يطالب بالاطلاع على بطاقة عضوية النقابة التى ينتمى إليها أو بتقديم خطاب معتمد أو شهادة معتمدة أو أى مستند معتمد آخر صادر من الوزارة المختصة التى تشرف إداريا على النقابة المهنية يؤيد توافر هذه الصفة.

٢- للتحقق من مدى سلطات الممثل القانونى للنقابة المهنية يتعين مطالبة بتقديم صورة معتمدة من محضر إجتماع مجلس إدارة النقابة التى تقرر فيه تفويضه فى شأن التصرف موضوع الإجراء واعتماده من الوزارة المختصة التى تشرف إداريا عليها .

٣- وفيما يلى بيان ببعض الجهات الإدارية المختصة بالإشراف على بعض النقابات المهنية .

أ- نقابة المهندسين وزارة الرى

ب - نقابة التطبيقين وزارة الصناعة

ج - نقابة الزراعين وزارة الزراعة

د - نقابات واتحادات نقابات المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية وزارة الثقافة ^(١) .

- القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ فى شأن إنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن التمثيلية والسينمائية وفيما يتعلق بالصفة و السلطة فنتناول الأتى:

^١ - المنشور الفنى رقم ٢٠ بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٧

أولاً: النقابات

مادة ١: تنشأ نقابة لكل من المهن الآتية :

٢- نقابة المهن التمثيلية

٣- نقابة المهن السينمائية

٤- نقابة المهن الموسيقية

ويكون لكل نقابة الشخصية الاعتبارية .

١- مادة ٤٠ - يختص النقيب بالمسائل الآتية :

أ- توجيه الدعوى للجمعية العمومية العامة العادية وغير العادية وتولى رئاستها ورئاسة جلسات مجلس النقابة .

ب - تمثيل النقابة لدى الغير و أمام القضاء .

ج - القيام باتخاذ الإجراءات التى يتطلبها وضع قرارات مجلس النقابة موضع التنفيذ .

د- مباشرة المهام والأعمال الأخرى التى يفوضه فيها مجلس النقابة .

مادة ٤١ - يختص وكيل النقيب بالمسائل الآتية :

أ-

ب - التوقيع على الشيكات وأذون الصرف توقيعاً أولاً

ثانياً : الاتحاد العام لنقابات المهن التمثيلية و السينمائية والموسيقية :

مادة ١٠٠- ينشأ اتحاد عام لنقابات المهن التمثيلية و السينمائية والموسيقية ويكون له الشخصية الاعتبارية ويكون مقره مدينة القاهرة .

ويتكون من هيئات مكاتب مجالس إدارات النقابات الثلاث ينتخب من بينهم هيئة مكتب للاتحاد العام من رئيس ووكليين وسكرتير و أمين صندوق بحيث يمثل النقابات الثلاث فى هذه المهن ومدة هذا الاتحاد اربع سنوات مرتبطة بانتخابات النقابات .

مادة ١٠١ : أهداف وإختصاصات الاتحاد العام .

أ-

ب - بحث المسائل التي تهم المهن التمثيلية والسينمائية والموسيقية بصفة مشتركة وذلك بناء على اقتراح إحدى النقابات الثلاث .

- نقابة التجاريين :

- حيث أنه ليس لوزارة المالية (الخزانة سابقاً) أية سلطة رئاسية أو إشرافية على نقابة التجاريين ومن ثم يكون للنقابة المذكورة استقلالية في اعتماد الأوراق و المستندات الخاصة بها دون اعتماد وزارة المالية لذا فإنه يتعين .

لدى التحقق من صفة الممثل القانوني لنقابة التجاريين يلزم الأطلاع على بطاقة عضوية النقابة المذكورة أو تقديم خطاب أو مستند رسمي منها يفيد توافر هذه الصفة وأنه للتحقق من مدى سلطات الممثل القانوني لهذه النقابة يتعين المطالبة بتقديم صورة معتمدة من محضر إجتماع مجلس النقابة الذي تقرر فيه تفويض هذا الممثل القانوني لها في شأن موضوع الإجراء المطلوب على أن يكون معتمداً بخاتم النقابة فقط ^(١).

- وفي هذا الصدد نصت المادة (٣٠) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٢ بإنشاء نقابة التجاريين على أن " يقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية وتنفيذ قرارات مجلس النقابة وله ان ينوب عنه غيره في بعض اختصاصاته .

ثم صدر من الادارة العامة للبحوث القانونية بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق الكتاب الدوري رقم ٣٧٤ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٤ الذي يستوجب عدم التعامل مع أى شخص باسم نقابة التجاريين إلا لمن يحمل سند صفة وسلطة معتمد من وزارة المالية ^(٢) .

- نقابة المهن الرياضية:

يستدل صفة الممثل القانوني لنقابة المهن الرياضية من واقع الاطلاع على بطاقة عضويته للنقابة المذكورة أو من أى مستند رسمي يفيد ذلك ، ويتم التثبت من سلطاته من واقع صورة معتمدة مبصومة بخاتم النقابة من محضر إجتماع مجلس النقابة الذي تقرر فيه تفويضة بخصوص الإجراء المطلوب ^(٣).

وفي هذا الصدد نصت المادة ١٩- من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ بإنشاء وتنظيم نقابة المهن الرياضية على أن " يجوز الطعن في صحة إنعقاد الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة أو في القرارات الصادرة منها ، بتقرير موقع عليه من خمس عدد الأعضاء العاملين للذين حضروا

١ - مستبدلة بالمنشور الفنى رقم ٤ بتاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٣ .

٢ - الكتاب الدوري رقم ٣٧٤ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٤ .

٣ - مضافة بالمنشور الفنى رقم ٤ بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٢ .

الجمعية العمومية ،الى محكمة القضاء الإدارى خلال ٦٠ يوماً من تاريخ إنعقادها بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة....."

كما نصت المادة (٢٨) من ذات القانون على أن " يقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية وتنفيذ قرارات مجلس النقابة ، وله أن ينيب عنه غيره فى بعض اختصاصاته فى هذا الخصوص ".

- نقابة العلاج الطبيعى (النقابة العامة للعلاج الطبيعى) :

يستدل على صفة الممثل القانوني لنقابة العلاج الطبيعى من واقع الاطلاع على بطاقة عضويته للنقابة المذكورة أو من أي مستند رسمي يفيد ذلك ويتم التثبت من سلطاته من واقع صورة معتمدة مبصومة بخاتم النقابة من محضر إجتماع مجلس النقابة أو قرار الجمعية العمومية الذى تقرر في أيهما تفويضه بخصوص الإجراء المطلوب ^(١).

- النقابة العامة للمهن الاجتماعية:

يتعين على مكاتب التوثيق وفروعها الإمتناع عن توثيق أو التصديق على التوقيعات فى المحررات التى تتضمن إجراء أي توكيل أو تفويض أو إنابة تعطى لحاملها (الوكيل أو النائب أو المفوض) الحق فى تمثيل النقابة العامة للمهن الاجتماعية أو فروعها بالمحافظات إلا بتوافر شرطين هما :

أولها :أن تتضمن الوكالة أو التفويض أو الإنابة تحديدا دقيقا لمحلها وموضوعها دون لبس .

ثانيها : تقديم خطاب رسمي صادر من النقابة العامة للمهن الاجتماعية بالقاهرة موقع عليه من النقيب شخصياً ومختومة بخاتم النقابة العامة ^(٢).

- نقابة الصحفيين ^(٣) :

مادة ٥٢- "يقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية ويرأس الجمعية العمومية ومجلس النقابة وفى حالة غيابة يحل محله الوكيل الذى يختاره المجلس ".

- نقابة الاطباء ^(٤) :

مادة ٢٩: "النقيب هو الذى يمثل النقابة أمام القضاء والجهات الإدارية وفى علاقتها بالغير".

مادة ٤١: " لخمسين عضواً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية ، الطعن فى صحة إنعقادها أو فى تشكيل مجلس النقابة بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥

^١ - المنشور الفنى رقم ١ بتاريخ ٢٩/٤/٢٠١٤.

^٢ - الكتاب الدورى ٧٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٨/٣.

^٣ - (قانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء نقابة الصحفيين)

^٤ - (قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة الاطباء)

يوما من تاريخ انعقادها ، بشرط التصديق على التوقعات لدى الجهة المختصة ، ويجب أن يكون الطعن مسببا والا كان غير مقبول شكلا".

- نقابة أطباء الاسنان^(١) :

مادة ٣٨ : "النقيب هو الذى يمثل النقابة أمام القضاء والجهات الإدارية وغيرها كما يقوم بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة وله أن ينيب عنه أحد الأعضاء فى بعض اختصاصاته"

مادة ٣٦ : "لخمسین عضواً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية ، الطعن فى صحة إنعقادها أو فى تشكيل مجلس النقابة بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها ، بشرط التصديق على التوقعات لدى الجهة المختصة ، ويجب ان يكون الطعن مسببا والا كان غير مقبول شكلا".

- نقابة الصيادلة^(٢) :

مادة ٣٤ : "لخمسین عضواً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية ، الطعن فى صحة إنعقادها أو فى تشكيل مجلس النقابة بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها ، بشرط التصديق على التوقعات لدى الجهة المختصة ، ويجب أن يكون الطعن مسببا والا كان غير مقبول شكلا".

مادة ٣٠ : " يقوم النقيب أو من يحل محله بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة وتمثيل النقابة لدى الجهات الادارية والقضائية وله أن ينيب أحد الأعضاء فى بعض اختصاصاته"

- نقابة الاطباء البيطريين^(٣) :

مادة ٢٢ : "النقيب هو الذى يمثل النقابة أمام القضاء والجهات الإدارية وغيرها كما يقوم بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة وله ان ينيب عنه أحد الأعضاء فى بعض اختصاصاته"

مادة ٣٥ : "لخمسین عضواً على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية ، الطعن فى صحة إنعقادها أو فى تشكيل مجلس النقابة بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها ، بشرط التصديق على التوقعات لدى الجهة المختصة ، ويجب ان يكون الطعن مسببا والا كان غير مقبول شكلا".

^١ - (قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء نقابة أطباء الأسنان)

^٢ - (قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٩)

^٣ - (قانون ٤٨ لسنة ١٩٦٩)

- نقابة مهنة التمريض^(١) :

مادة ١٨: "لوزير الصحة ان يطعن فى إنعقاد الجمعية العمومية أو قراراتها فى انتخاب النقيب وأعضاء المجلس وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة.

كما يجوز لمائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن أمام المحكمة المذكورة فى صحة إنعقاد الجمعية أو قراراتها أو نتيجة الانتخاب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية وذلك بتقرير مسبب ومصدق على الامضاءات الموقع بها عليه من الجهة المختصة، والا كان الطعن غير مقبول

مادة ٢٦: " يرأس النقيب مجلس النقابة فاذا تغيب يرأس الوكيل الأكبر سناً فاذا تغيب يرأسه الثاني فاذا تغيب هكلاهما يرأسه أكبر الاعضاء الحاضرين سناً ويمثل النقيب النقابة لدى القضاء والجهات الإدارية وفى علاقتها بالغير "

- اتحاد نقابات المهن الطبية :

يراعى عدم المطالبة باعتماد محاضر مجلس ادارة المهن الطبية من وزارة الصحة^(٢).

- اتحاد الاطباء العرب :

يتعين عند تحرير اية توكيلات باسم اتحاد الاطباء العرب الاطلاع على سند الصفة والسلطة وأهمها القانون الأساسى للاتحاد - النظام الداخلى للاتحاد - اجتماع المجلس الاعلى للاتحاد الذى قرر فيه انتخاب الامين العام مصدقا عليه من الخارجية المصرية بالإضافة الى باقى سندات الصفة والسلطة التى تبيح الاجراء^(٣).

- نقابة المهن الزراعية^(٤) :

مادة ١٤: يرأس مجلس النقابة النقيب ، وفى غيبته الوكيل الأكبر سناً وفى غيبته الوكيل الآخر وعند غيابهم تكون الرئاسة لأكثر الأعضاء سناً.

ويقزم النقيب أو من يحل محله بتمثيل النقابة لدى الجهات الإدارية و القضائية .

مادة ٢٢: لوزير الزراعة ان يطعن فى صحة إنعقاد الجمعية العامة أو فى قرارها بالتصديق على انتخاب أعضاء مجلس النقابة وذلك بتقرير يبلغ الى سكرتارية محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة خلال ١٥ يوما من تاريخ ابلاغه قرار الجمعية العامة.

^١ - (قانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٧٦)

^٢ - الكتاب الدورى رقم ٣٧٦ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٤ .

^٣ - الكتاب الدورى رقم ٢٨١ بتاريخ ٢٠١٧/٩/٩ .

^٤ - (قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦) .

كما يجوز لمائة عضوا على الأقل ممن حضروا الجمعية العامة الطعن أمام المحمة المذكورة في تلك القرارات وفي صحة الانعقاد خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقاد الجمعية العامة وذلك بتقرير مصدق على الامضاءات الموقع بها عليه والا كان العقد غير مقبول .

يستدل على صفة الممثل القانوني لنقابة المهن الزراعية من واقع الاطلاع على بطاقة العضوية للنقابة المذكورة أو من أي مستند رسمي يفيد ذلك ويتم التثبت من سلطاته من واقع صورة معتمدة مبصومه بخاتم النقابة من محضر اجتماع مجلس النقابة الذي تقرر فيه تفويضه بخصوص الإجراء المطلوب^(١).

- نقابة المهن التعليمية^(٢) :

مادة ١٥ - يمثل النقيب النقابة أمام جهات القضاء والإدارة وأمام الغير أما النقابة الفرعية واللجنة النقابية فيمثلها رئيسها أمام الجهات المذكورة في حدود اختصاصها .

- نقابة مصممي الفنون التطبيقية^(٣) :

مادة ٢٣ - يمثل النقيب النقابة لدى القضاء ولدى الغير ويقوم بتنفيذ قرارات مجلس النقابة وله ان يفوض غيره من أعضاء هذا المجلس في بعض اختصاصاته .

- نقابة المهندسين^(٤) :

مادة ٢٠ : "لوزير الري أن يطعن في انعقاد صحة الجمعية العمومية أو قراراتها أو في انتخاب النقيب وذلك بتقرير يودع قلم كتاب محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ إبلاغه بقرارات الجمعية العمومية أو بنتيجة الانتخاب كما يجوز لمائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن أمام المحكمة المذكورة في تلك القرارات وفي صحة انعقاد الجمعية وفي انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة المكملين خلال خمسة عشرة يوما من تاريخ انعقاد العمومية وذلك بتقرير مسبب ومصدق على الإمضاءات الموقع بها عليه من الجهة المختصة ، وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا " .

مادة ٢٤ : "يمثل النقيب النقابة لدى الجهات الإدارية ويقوم بتنفيذ قرارات مجلس النقابة وله أن ينيب عنه غيره من أعضاء هذا المجلس في بعض اختصاصاته " .

^١ - هذه الفقرة مداعة بالمشور الفني رقم ١ بتاريخ ٢٠١٦/١/١٦ .
^٢ - (قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٩ معدل بالقانونين رقمي ٩٧ لسنة ١٩٨٠، ١٣ لسنة ١٩٩٢)
^٣ - (قانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٦)
^٤ - (قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣)

- نقابة المهن الفنية التطبيقية^(١) :

مادة ٢٠- "لوزير الصناعة الطعن في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في قراراتها أو في انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة وذلك بتقرير يودع بقلم كتاب محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إبلاغه بقرارات الجمعية العمومية أو بنتيجة الانتخاب .

ولمائة عضو على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن في قراراتها أو إنعقادها أو في انتخاب النقيب أو أعضاء مجلس النقابة بتقرير موقع عليه منهم ومصدقا على التوقيعات فيه من الجهة المختصة يقدم الى قلم كتاب محكمة القضاء الإداري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الجمعية

مادة ٢٦- "يرأس النقيب مجلس النقابة فاذا تغيب يرأسه الوكيل الأكبر سناً فإذا تغيب يرأسه الوكيل الثانى وإذا تغيب كلاهما يرأسه أكبر الأعضاء الحاضرين سناً ، ويرأس النقيب أى إجتماع يحضره على كافة المستويات النقابية ويمثل النقيب النقابة لدى القضاء والجهات الإدارية فى علاقتها بالغير .

ويجوز للنقيب أن يفوض وكيل النقابة فى ممارسة بعض اختصاصاته" .

- نقابة المحاسبين والمراجعين^(٢) :

مادة ٢٠: " يقوم النقيب بتمثيل النقابة لدى الجهات القضائية والإدارية ويرأس الجمعية العمومية ومجلس النقابة ولجته إدارة صندوق المعاشات والإعانات وفى حالة غيابه يحل محله أقدم الوكيلين قيда في السجل العام للمحاسبين والمراجعين ثم الوكيل الآخر فإذا غاب الوكيلان تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة سناً" .

مادة ٢٢- "لوزير التجارة والصناعة أن يطعن فى صحة انعقاد الجمعية العمومية أو فى تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ الى محكمة النقض خلال ١٨ يوما من تاريخ إبلاغه بقرار الجمعية العمومية ، كما يجوز لثلاثين عضواً ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن فى صحة إنعقاد وفى تشكيل المجلس خلال ١٨ يوما من تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية وذلك بتقرير مسبب ومصدق على الامضاءات الموقع بها عليه وإلا كان الطعن غير مقبول "

^١ - (قانون ٦٧ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقوانين أرقام ١٦٠ لسنة ١٩٨١ ، ١٢٥ لسنة ١٩٨٢ ، ٢٩ لسنة ١٩٨٤)
^٢ - (قانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٥)

٤- إتحاد نقابات المهن الطبية^(١):

مادة ١- ينشأ اتحاد يسمى إتحاد المهن الطبية ، يكون له الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة القاهرة وتضم أعضاء نقابات الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والاطباء البيطريين ويمثله قانونا رئيس مجلس الاتحاد .

٥- الجمعيات التعاونية للثروة المائية^(٢)

اولاً: الجمعيات التعاونية للثروة المائية

مادة ٤٢-"يكون لكل جمعية مجلس إدارة يدير شئونها"

مادة ٤٣-"..... يمثل الجمعية رئيس مجلس الإدارة أمام القضاء وفي صلاتها بالغير".

ثانيا : الاتحاد التعاوني للثروة المائية :

مادة ٦٩-" يتكون الاتحاد التعاوني للثروة المائية من جميع الجمعيات التعاونية للثروة المائية بكافة مستوياتها ."

مادة ٧٠-"يتولى الاتحاد التعاوني للثروة المائية الأنشطة الاتية".

١-..... ٢-.....

٣- الدفاع عن مصالح الجمعيات التعاونية للثروة المائية لوحدات البنيان التعاوني ويكون له حق الطعن في القرارات الصادرة في شأن الجمعيات باعتباره من أصحاب الصفة والمصلحة في استعمال هذا الحق .

٦- الجمعيات التعاونية الاستهلاكية^(٣) :

مادة ٤٦-"يمثل مجلس الادارة الجمعية لدى الغير و أمام القضاء وينوب عنه في ذلك رئيسه".

٧- الجمعيات التعاونية للبناء والاسكان^(٤) :

مادة ٣٩-"ويمثل مجلس إدارة الجمعية لدى الغير وأمام القضاء وينوب عنه في ذلك رئيسه.

مادة ٢٧-" الجمعية العمومية هي السلطة العليا في الجمعية ولها وحدها حق التصرف في العقارات والتصرف ووالتنازل عن الحقوق"

^١ - (قانون ١٣ لسنة ١٩٨٣)

^٢ - (قانون ١٢٣ لسنة ١٩٨٣)

^٣ - (قانون التعاون الاستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥)

^٤ - (قانون التعاون الاسكاني رقم ١٤ لسنة ١٩٨١)

٨- الاتحاد العام للتعاونيات بجمهورية مصر العربية ^(١) :

مادة ٢- : يتكون الاتحاد العام للتعاونيات من الاتحادات التعاونية المركزية الإستهلاكية والإنتاجية والزراعية والإسكانية والثروة المائية وما قد ينشأ من إتحادات تعاونية مركزية مستقبلا "

مادة ٦- : يكون للاتحاد العام للتعاونيات مجلس إدارة وينتخب مجلس الإدارة رئيسا من بين رؤساء الاتحادات التعاونية المركزية لمدة اربع سنوات ويجوز إعادة انتخابه مره أخرى ، ويمثل مجلس إدارة الاتحاد لدى الغير و أمام القضاء ، وينوب عنه في ذلك رئيسه " .
٩- الجمعيات والمؤسسات الأهلية :

يحظر على مكاتب وفروع التوثيق القيام بتوثيق أو بالتصديق على التوقيعات أو أثبات تاريخ المحررات الخاصة بتأسيس وشهر الكيانات التي تمارس العمل الأهلي واقتصار شهرها لدى وزارة التضامن الاجتماعي ^(٢) .

١٠- اتحاد الشاغلين ^(٣) :

مادة ٧٦ من القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨

تتولى الوحدات المحلية المختصة قيد الاتحادات وتحديث البيانات الخاصة بعضويتها ومتابعة قيامها بالتزاماتها ويكتسب الاتحاد الشخصية الاعتبارية بمجرد القيد " .

مادة ٨٦: " من ذات القانون " يتولى مجلس إدارة الاتحاد تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ويتولى رئيس المجلس ... إدارة وتصريف شئون الإتحاد ، وتمثيله امام القضاء والجهات الحكومية ولمجلس الإدارة أن ينيب غيره فى ذلك .

ويتولى نائب رئيس مجلس إدارة الإتحاد أو امين الصندوق اختصاصات رئيس الإتحاد فى حالة غيابه " .

مادة ١٥٥ من اللائحة التنفيذية " ويباشر رئيس الإتحاد إجراءات قيد الإتحاد لدى الإدارة المختصة وذلك خلال خمسة وأربعين يوما من تاريخ إنتهاء المدة المشار إليها فى الفقرة السابقة و يكسب الإتحاد الشخصية الاعتبارية إعتبارا من تاريخ قيده " .

^١ - (القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤) بإنشاء الاتحاد العام للتعاونيات .

^٢ - المنشور الفنى رقم ١٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٧ .

^٣ - (القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ البناء الموحد ولائحته التنفيذية)

أولاً: شركات قطاع الأعمال العام (القابضة والتابعة)

يراعى عند إثبات الصفة لمن يمثل شركات قطاع الأعمال العام القابضة و التابعة لها أن يقدم أحد المستندات الآتية :

١- بالنسبة للشركات القابضة :

أ- عدد الوقائع المصرية الذى تم فيه نشر قرار تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة .

ب - السجل التجاري أو مستخرج رسمي منه .

٢- بالنسبة للشركات التابعة للشركات القابضة :

تقديم أي من المستندين السابق ذكرهما أو التصديق على إقرار من العضو المنتدب للشركة و الذى يمثل الشركة أمام القضاء و الغير على ذات المستند بأن كافة بياناته صحيحة وتحت مسؤوليته^(١).

ثانياً: شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة^(٢) :

مادة ١٥- تنص على أن " يكون العقد الابتدائي للشركة ونظامها أو عقد تأسيسها رسمياً أو مصدقاً على التوقيعات فيه "

مادة ١٧- " و تشهر الشركة وتكتسب الشخصية الاعتبارية بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ قيدها في السجل التجاري ما لم تقرر الجهة الإدارية المختصة اكتسابها الشخصية الاعتبارية قبل انقضاء هذه المدة و إستثناء مما تقدم لا تكتسب الشركات و المنشآت التي تزاوُل نشاطها في شبه جزيرة سيناء الشخصية الاعتبارية الا بقرار من رئيس الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة كما لا يتم إجراء أي تعديل في نظامها الأساسي أو تداول أسهم رأسمالها الا بعد موافقة الهيئة المشار إليها .

مادة ٥٤ - لمجلس الإدارة كل السلطات المتعلقة بإدارة الشركة و القيام بكافة الاعمال اللازمة لتحقيق غرضها ، وذلك فيما عدا ما استثنى بنص خاص في القانون أو نظام الشركة من أعمال أو تصرفات تدخل في اختصاص الجمعية العامة .

^١ - المنشور الفنى رقم ٢٥ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٩٢

^٢ - (القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١)

مادة ٥٦ - لا يعتبر ملزماً للشركة أي تصرف يصدر من موظفيها أو الوكلاء عنها ، ما لم يكن مرخصاً به صراحة أو ضمناً من الجمعية العامة أو مجلس الإدارة أو من يفوضه من أعضائه في الإدارة بحسب الأموال.

مادة ٨٥ - يمثل رئيس المجلس (مجلس الإدارة) الشركة أمام القضاء .

مادة ٩٦ - لا يجوز للشركة أن تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع كان لأي من أعضائها مجلس إدارتها أو إن تضمن أي قرض يعقده أحدهم مع الغير ويستثنى من ذلك شركات الانتماء .

مادة ٩٨ - "لا يجوز بغير ترخيص خاص من الجمعية العامة لعضو مجلس الإدارة لشركة مساهمة أو مديريها الإتجار لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط التي تزاولها الشركة".

مادة ١٢١ - "يكون لمدير الشركة سلطة كاملة في تمثيلها ما لم يقضى عقد تأسيس الشركة بغير ذلك ، وكل قرار يصدر من الشركة بتقييد سلطات المديرين أو بتغييرهم بعد قيدها في السجل التجاري لا يكون نافذاً في حق الغير إلا بعد إنقضاء خمسة أيام من تاريخ إثباته في هذا السجل".

مادة ١٣٨ - "تحتفظ الشركة خلال هذه التصفية بالشخصية الاعتبارية بالقدر اللازم لأعمال التصفية".

مادة ١٣٩ - "تعين الجمعية العامة مصف أو أكثر وفي حالة صدور حكم محل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفي".

مادة ١٤٠ - "يشهر أسم المصفي وإتفاق الشركاء بشأن طريقة التصفية أو الحكم الصادر بذلك في السجل التجاري ولا يحتج قبل الغير بتعيين المصفي ولا بطريقة التصفية الا من تاريخ الشهر في السجل التجاري".

مادة ١٤١ - "يكون عزل المصفي بالكيفية التي عين بها ... ويشهر عزل المصفي في السجل التجاري ولا يحتج به قبل الغير إلا من تاريخ الشهر في السجل التجاري".

مادة ١٤٥ - يقوم المصفي بجميع الأعمال التي تفتضيها التصفية وعلى وجه الخصوص:

- ١- وفاء ما على الشركة من ديون .
- ٢- بيع مال الشركة منقولاً أو عقار بالمزاد العلني أو بأية طريقة أخرى ما لم ينص في وثيقة تعيين المصفي على إجراء البيع بطريقة معينة .
- ٣- تمثيل الشركة أمام القضاء وقبول الصلح و التحكيم .

مادة ١٤٦ - " إذا تعدد المصفون فلا يكون تصرفاتهم صحيحة ، إلا اذا تمت بموافقتهم الإجماعية ما لم يشترط خلاف ذلك في وثيقة تعيينهم "

اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١

مادة ٣- " يجب افراغ العقد و النظام في ورقة رسمية أو التصديق على التوقيعات الواردة فيهما أمام مكتب الشهر العقاري و التوثيق المختص و ذلك بعد موافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون ... "

مادة ٤- " ولا يجوز للوكيل أن يوقع العقد الابتدائي للشركة أو نظامها الأساسي ما لم يسمح له سند و كالتة بذلك صراحة.. "

مادة ٦٦- " يجب أن يوقع جميع الشركاء على عقد تأسيس الشركة ، و يجوز أن ينوب عنهم وكلاء بموجب توكيل خاص ويتم التصديق على التوقيعات ، أو توثيق العقد بعد إقراره من اللجنة المنصوص عليها بالمادة ١٨ من القانون ، و يجوز أن يتم التصديق على التوقيعات طبقاً لنص المادة ٤ من اللائحة "

مادة ٧٥ - " ... كما يؤشر بالتعديلات في السجل التجاري ولا يحتج بأي تعديل يطرأ على العقد أو النظام بالنسبة للغير إلا من تاريخ ايداعه بمكتب السجل التجاري المختص والتأشير به في السجل "

مادة ٧٧- " تكتسب الشركة الشخصية المعنوية من تاريخ قيدها بالسجل التجاري ... "

مادة ٢٩٢ - " تختص بالموافقة على عقد الاندماج الجمعيات العامة غير العادية في شركات المساهمة و شركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسؤولية المحدودة و ذلك بالأغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة أو عقد تأسيسها بحسب الأحوال ، كما تختص بالموافقة على عقد الاندماج في شركات التضامن و التوصية البسيطة جماعة الشركاء الذين يملكون أغلبية رأس المال ما لم يشترط عقد الشركة اغلبية تزيد على ذلك . "

١٢- بشأن الجامعات^(١) :

مادة ٢٢- يؤلف مجلس الجامعة برئاسة رئيس الجامعة وعضويته

أ - نواب رئيس الجامعة .

ب - عمداء الكليات والمعاهد التابعة للجامعة .

ج - اربعة اعضاء على الاكثر من ذوى الخبرة .

^١ - (قانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات)

مادة ٢٣- يختص مجلس الجامعة بالنظر في المسائل الآتية :

أولاً:.....
ثانياً: المسائل التنفيذية

مادة ٢٤ - الترخيص لرئيس الجامعة في إجراء التصرفات القانونية

مادة ٢٥- "يصدر بتعين رئيس الجامعة قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التعليم العالي".

مادة ٢٦- "يتولى رئيس الجامعة إدارة شئون الجامعة العلمية والإدارية والمالية وهو الذى يمثلها امام الهيئات الأخرى".

الجامعات الخاصة والأهلية^(١) :

مادة ٣ : " يكون للجامعة شخصية اعتبارية خاصة ويمثلها رئيسها امام الغير "

مادة ٧ : " يختص مجلس الأمناء بتعيين رئيس الجامعة ونوابه وأمينها العام وأعضاء مجلس الجامعة ويكون تعيين رئيس الجامعة لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد "

بند ٦ : بشأن اعتماد خاتم إتحاد المحاسبين و المراجعين العرب :

- يتعين على ادارات المصلحة ومكاتب الشهر العقاري ومأمورياتها ومكاتب التوثيق وفروعها اعتماد خاتم إتحاد المحاسبين والمراجعين العرب (المبين صورته بجانبه) مع توقيع من يمثله على جميع المحررات المقدمة منه فى الشهر أو التوثيق دون اشتراط ختم هذه المحررات بخاتم شعار الجمهورية (خاتم النسر)^(٢) .

بند ٧: بشأن الجبانات:

يتعين الامتناع نهائيا عن التعامل بالبيع على المدافن وحظر إجراء التوكيلات فى بيعها وذلك بالتصديق على التوقيعات فيها او توثيقها او اثبات تاريخ أيه أوراق قد تتعلق بهذه المدافن^(٣) .

بند ٨ : بشأن حظر إجراء توكيلات للأجانب في بعض المناطق:

يتعين على مكاتب وفروع التوثيق الإمتناع عن توثيق التوكيلات التى تتضمن التصرف بالبيع أو بغيره من التصرفات لغير المصريين فى العقارات المبنية أو الأراضى الفضاء التى تعتبر أثرا وفق التعريف الوارد بالمادة الأولى من القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم تملك غير المصريين

^١ - القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار قانون الجامعات الخاصة والأهلية .

^٢ - الكتاب الدورى رقم ٧٨ فى ٢٠٠٧/٨/٣ .

^٣ - الكتاب الدورى رقم ١١١ بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١١ .

للعقارات المبنية والأراضي الفضاء وقانون حماية الآثار رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته التي تقع بالبر الغربي بمحافظة الأقصر أو أى جهة أخرى .

وذلك لأى نوع من أنواع التوثيق أو التصديق على التوقعات أو إثبات تاريخ التوكيلات .

ويقع باطلا بطلانا مطلقا كل تصرف من التصرفات يتضمنه التوكيل على النحو السابق الإشارة اليه وفقاً للمادة السادسة من القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ ويكون المحرر (التوكيل) فى هذه الحالة ظاهر البطلان ومخالفا للنظام العام بما يوجب رفض توثيقه إعمالا لحكم المادة السادسة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧^(١).

بند ٩: بشأن التوكيلات المتعلقة بالأراضي والعقارات المبنية بشبه جزيرة سيناء:

يراعى عند إصدار التوكيلات الخاصة بالأراضي أو العقارات المبنية بشبه جزيرة سيناء تضمينها عبارة وجوب مراعاة أحكام المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ ولائحته التنفيذية عند أى إجراء أو تصرف يتم بموجبها وبطلان أى إجراء أو تصرف يتم بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية^(٢).

بند ١٠: بشأن حظر إجراء التوكيلات العامة أو الخاصة التى تضمن تصرفات فى الاراضى الواقعة خارج الزمام .

يحظر إستخراج أى توكيلات عامة أو خاصة أو شهر أى عقود ينص فيها على شراء أو بيع أراضى خارج الزمام الا بموجب كتاب يتضمن تصريحاً واضحاً من جهة الولاية مرفق به كشف إحداثيات الأرض معتمد ويحتفظ بأصل الكتاب و الكشف المشار إليهما بمكتب أو فرع التوثيق بعد التوقيع عليهما من صاحب الشأن و الموثق على أن يشار لذلك بأصول و صور التوكيلات و بخانة الملاحظات بدفتر المحرر الموثقة أو دفتر التصديق على التوقعات حسب الأحوال ، وعلى رئيس مكتب أو فرع التوثيق التحقق من ذلك قبل ختم التوكيلات بخاتم شعار الدولة الخاص بمكتب أو فرع التوثيق و الذى يعد مسئولاً مسئولية تضامنيه شخصية مع الموثق فى حالة مخالفته ذلك^(٣) .

ويستثنى من ذلك التوكيلات التى يكون محلها عقارات مبنية وكذلك التوكيلات التى يستند فيها الموكل إلى مستند رسمى يفيد تخصيص أو شراء الارض محل الوكالة كما يراعى تضمين التوكيلات المتعلقة ببيع الأراضي بياناً بما إذا كانت داخل ام خارج الزمام وفى الحالة الاولى لا تنطبق أحكام المنشور الفنى رقم ١٦ لسنة ٢٠١٦^(٤).

^١ - الكتاب الدورى ١٠٩ فى ٢٠١٠/١٠/٣

^٢ - الكتاب الدورى رقم ٩٠ بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢٢ .

^٣ - المنشور الفنى رقم ٦ بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٢

^٤ - المنشور الفنى رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ .

ويستثنى من ذلك أيضاً التوكيلات الصادرة من عملاء المنطقة (١ ي) بمدينة ٦ أكتوبر لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة فقط^(١).

بند ١١ : بشأن التوكيلات التى تتضمن حصة فى الارض والأجزاء المشترك :

١- يتعين على السادة الأساتذة الموثقين تبصير أصحاب الشأن فى التوكيلات والمحركات التى تتضمن بيع الشقة أو وحدة عقارية ذكر ما إذا كان لها حصة فى الأرض والأجزاء المشتركة من عدمة^(٢).

٢- التوكيلات التى تخول الوكيل حق التصرف فى وحدة مفردة بالعقار (طابق أو شقة أو محل) دون ان يرد بها حصة الأرض صراحة يتعين التوقيع بمقتضاها على المحركات المزمع شؤها المشتملة على حصة فى الأرض ما لم ينص فى التوكيل صراحة على خلاف ذلك^(٣).

بند ١٢ :بشأن التصرفات المتعلقة بالمصنفات السمعية والسمعية البصرية :

يحظر توثيق أى تصرف يرد على أى من المصنفات السمعية والسمعية البصرية مثل (الأحاديث - الندوات - التعليقات بأنواعها - التحليلات السياسية والمواد الدينية - الشعر - الزجل - القصة القصيرة - الدراما وعناصرها - الموسيقى - الغناء - الاحتفالات - المناسبات - السهرات - الأفلام التسجيلية - البرامج - الرسوم المتحركة - المسلسلات - المسرحيات - الأفلام الروائية القصيرة والطويلة) وكذا أية أعمال سينمائية أو درامية أخرى غير مصحوبة بشهادة مكتب قيد التصرفات التابع للإدارة المركزية للرقابة على المصنفات) أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيه أو إثبات تاريخه^(٤).

بند ١٣ :بشأن المحركات المتعلقة ببوالص الشحن :

تلتزم فروع التوثيق بعدم التصديق على المحركات المتعلقة ببوالص الشحن إلا إذا كانت متضمنة قيمة بوليصة الشحن وميناء الشحن ورقم الوصول وأسماء الأطراف وقيمة التنازل عن البوليصة ورقم الشحن وجميع البيانات المتعلقة ببوالص الشحن وذلك حتى يمكن احتساب الرسوم صحيحة عليها ، وإلا يمتنع عن التصديق فى حالة نقص البيانات^(٥).

١ - المنشور الفنى رقم ١٨ بتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٨ .
٢ - الكتاب الدورى رقم ١٦٢ بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٣ .
٣ - المنشور الفنى رقم ٢٦ بتاريخ ١٣/١٠/٢٠٢٠ .
٤ - الكتاب الدورى رقم ٨٨ بتاريخ ١٠/١٢/٢٠١٤ .
٥ - الكتاب الدورى رقم ١٢٧ بتاريخ ١١/٧/٢٠١٣ .

بند ١٤ : بشأن الاستعانة ب مترجم إشارة :

يتعين عدم الامتناع لدى التقدم لعمل أي إجراء من إجراءات التوثيق أو الشهر للشخص الأصم الأبكم أو الأعمى الأصم أو الأعمى الأبكم إذا استطاع التعبير عن ارادته بوسيله من وسائل التعبير عن الارادة المقررة قانونا وهي اللفظ أو الكتابة لمن يجيدها أو الإشارة المتداولة عرفا او باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالاته على حقيقة المقصود

إذ لا حاجة به إلى المساعد القضائي الذي يعتبر وسيلة احتياطية تلجأ إليها المحكمة إذا فشلت الوسائل سالفة البيان وفي حالة اذا غم فهم هذا التعبير يمكن الاستعانة ب مترجم إشارة معتمد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية المتخصصة لتوصيل ما يعبر به إلى فهم عن ارادته على توقيعه على المحرر مع طالب الإجراء^(١).

بند ١٥ : بشأن الزواج والطلاق:

- يراعى عدم اجراء توثيق عقود زواج المواطنين الأردنيين من المواطنين المصريين إلا بعد الحصول على موافقة مصدق عليها من سفارة جمهورية مصر العربية بعمان بالمملكة الاردنية^(٢).

- يتعين عند توثيق عقود الزواج بين المصريين والأجانب ومنهم الجالية الفلسطينية - تقديم المستندات المطلوبة بالقانون والتعليمات ، خاصة ترخيص الإقامة بالبلاد والحصول على إذن من مديرية مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية في حالة مخالفة الإقامة للغرض المعين لها .

- ويتعين على مكنتي توثيق الأحوال الشخصية (بالقاهرة - الإسكندرية) إخطار جهاز الأمن الوطني بوزارة الداخلية في حينه بيانات الفلسطيني أو الفلسطينية طرف عقد الزواج^(٣).

يشترط تقديم شهادة من القنصلية الكويتية بعدم الممانعة قبل إبرام عقود الزواج أو اشهادات الطلاق للمواطنين الكويتيين المقيمين في مصر مالم يكن الطرف الآخر مصري الجنسية عند إنعقاد الزواج^(٤).

يراعى لدى توثيق عقود الزواج التي يكون فيها الزوج اماراتى الجنسية سواء كانت الزوجة مصرية أو تحمل أي جنسية أخرى تقديم موافقة بعثة دولة الامارات العربية المتحدة قبل عقد الزواج^(٥).

^١ - الكتاب الدوري رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤ .

^٢ - منشور فني ٤ بتاريخ ٢٠١٢/٦/٧ .

^٣ - منشور فني ٩ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٤ .

^٤ - السابق .

^٥ - السابق .

بند ١٤ : بشأن الاستعانة ب مترجم إشارة :

يتعين عدم الامتناع لدى التقدم لعمل أي إجراء من إجراءات التوثيق أو الشهر للشخص الأصم الأكم أو الأعمى الأصم أو الأعمى الأكم إذا استطاع التعبير عن ارادته بوسيله من وسائل التعبير عن الارادة المقررة قانونا وهي اللفظ أو الكتابة لمن يجيدها أو الإشارة المتداولة عرفا او باتخاذ موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالاته على حقيقة المقصود

إذ لا حاجة به إلى المساعد القضائي الذي يعتبر وسيلة احتياطية تلجأ إليها المحكمة إذا فشلت الوسائل سالفة البيان وفي حالة اذا غم فهم هذا التعبير يمكن الاستعانة ب مترجم إشارة معتمد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية المتخصصة لتوصيل ما يعبر به إلى فهم عن ارادته على توقيعه على المحرر مع طالب الإجراء^(١).

بند ١٥ : بشأن الزواج والطلاق:

- يراعى عدم اجراء توثيق عقود زواج المواطنين الأردنيين من المواطنين المصريين إلا بعد الحصول على موافقة مصدق عليها من سفارة جمهورية مصر العربية بعمان بالمملكة الاردنية^(٢).

- يتعين عند توثيق عقود الزواج بين المصريين والأجانب ومنهم الجالية الفلسطينية - تقديم المستندات المطلوبة بالقانون والتعليمات ، خاصة ترخيص الإقامة بالبلاد والحصول على إذن من مديرية مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية في حالة مخالفة الإقامة للغرض المعين لها .

- ويتعين على مكنتي توثيق الأحوال الشخصية (بالقاهرة - الإسكندرية) إخطار جهاز الأمن الوطني بوزارة الداخلية في حينه بيانات الفلسطيني أو الفلسطينية طرف عقد الزواج^(٣).

يشترط تقديم شهادة من القنصلية الكويتية بعدم الممانعة قبل إبرام عقود الزواج أو اشهادات الطلاق للمواطنين الكويتيين المقيمين في مصر مالم يكن الطرف الآخر مصري الجنسية عند إنعقاد الزواج^(٤).

يراعى لدى توثيق عقود الزواج التي يكون فيها الزوج اماراتى الجنسية سواء كانت الزوجة مصرية أو تحمل أي جنسية أخرى تقديم موافقة بعثة دولة الامارات العربية المتحدة قبل عقد الزواج^(٥).

^١ - الكتاب الدوري رقم ٨٤ بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٤ .

^٢ - منشور فني ٤ بتاريخ ٢٠١٢/٦/٧ .

^٣ - منشور فني ٩ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٤ .

^٤ - السابق .

^٥ - السابق .

بند ١٦: بشأن السيارات :

أولاً: بشأن المستندات التي تقبل في إثبات ملكية المركبة

نصت المادة ٢٢٠ من قرار وزير الداخلية رقم ١٦١٣ لسنة ٢٠٠٨، باللائحة التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته على أن :

يقبل في إثبات ملكية المركبة أحد المستندات الآتية :

١- المحرر المتضمن عقد شرائها الصادر من المصنع المنتج أو من إحدى وكالات بيع المركبات المقيدة بهذه الصفة بالسجل التجاري والمعتمدة بإدارات المرور.

٢- المحرر المتضمن عقد شرائها مصدقاً على توقيع البائع فيه بأحد مكاتب التوثيق المختصة .

٣- الصورة التنفيذية للحكم القضائي النهائي الذى يفصل في ملكية المركبة أو الحكم الصادر بوضعها تحت الحراسة إذا كانت محل نزاع ، أو الإقرار الصادر من مدعى الملكية من المتنازعين بوضع المركبة تحت الحراسة الاتفاقية وبمن يختارونه حارساً.

أما الحكم الصادر بإثبات صحة التعاقد بناء على إقرار الطرفين فيجب أن يقترن به السند الذى آلت به ملكية المركبة إلى البائع المقر مستوفياً لأحد الشروط الواردة في أحد البنود الأخرى .

٤- الحكم الصادر بثبوت الوراثة ومحضر حصر التركة إذا كان سبب أيلولة المركبة هو الميراث أما إذا كانت أيلولتها بالوصية فيقدم شهادة الوفاة وسند الوصية ويكتفى عند ضالة قيمة التركة بتقديم الحكم الصادر بثبوت الوراثة مرفقاً به إقرار الورثة بمن يختارونه مسئولاً عن المركبة ويصدق على توقيعاتهم فيه من قسم المرور المختص .

٥- المحرر المتضمن لأى عقد أو عمل قانونى آخر مثبت لانتقال ملكية المركبة (كعقد هبة أو عقد إنشاء شركة ، تصفية شركة ، تصفية تفليسة)

٦- بالنسبة للمركبات الواردة من الخارج لأول مرة يكتفى بالإقرار الجمركي بالإفراج عن المركبة المثبت به إسم المالك.

٧- السند الناقل للملكية الصادر من المصالح الحكومية و الهيئات العامة ووحدات القطاع العام في شأن مركباتها المستعملة أو أجزاء المركبة الجوهرية إذا تضمن هذا السند إقرار تلك الجهات بتعذر توصيلها إلى أساس مصدرها وعدم سابقة الترخيص بها ومسئوليتها الكاملة عنها مع إثبات أن المركبة أو الجزء الجوهرى صالح فنياً لاستخدامه^(١).

^١ - الوقائع المصرية العدد ٢٠٦ تابع فى ٢٠٠٨/٩/٤

ثانياً: بشأن السيارات المسروقة.

يتعين على مكاتب وفروع التوثيق قبول التصديق على عقد بيع السيارة التي تضمنت شهادة البيانات الخاصة بها المستخرجة من إدارة المرور المختصة بأنها مسروقة وذلك لشركة التأمين أو وزارة المالية أو أي جهة أخرى^(١).

السيارات المخصصة للأشخاص ذي الإعاقة .

- يحظر تحرير توكيلات لإدارة السيارة أو الوسيلة المرخصة باسم الشخص ذي الإعاقة وعدم تحرير توكيلات متعلقة بالإدارة بصفة عامة إلا بعد الاطلاع على رخصة السيارة للتأكد من انها غير مخصصة للشخص ذي الإعاقة^(٢).

بند ١٧ :بشأن التوكيلات المتعلقة بالأراضي و الوحدات الخاضعة لقانون الاسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري^(٣) .

١- نصت المادة ٢ من قانون الاسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨ على ان (.... يتضمن برنامج الاسكان الاجتماعي ما يأتي :

أ -

ب - توفير قطع ارضى معده للبناء بحد أقصى ٤٠٠ م^٢ و وحدات سكنية بحد أقصى ١٢٠ م^٢

٢- نصت المادة (٥) من ذات القانون على ان (يحظر على مصلحة الشهر العقارى والتوثيق خلال المدة المشار اليها فى المادة ٤ من هذا القانون الشهر أو التسجيل أو التسجيل العينى أو التصديق أو اثبات التاريخ على التصرفات أو اجراء التوكيلات أو التنازلات أو اجراء أي معاملات على وحدات أو اراضى برنامج الاسكان الاجتماعي الا بعد موافقة مجلس ادارة الصندوق ، وذلك فيما عدا تسجيل الوحدة أو الارض باسم المستثمر وقيد الرهن أو حق الامتياز أو التوكيلات لصالح جهات التمويل العقاري) .

٣- يستثنى من الحظر الوارد بالبند رقم (٢) سالف الاشارة الحالات الاتية :

أ - مرور خمس سنوات على تاريخ استلام الوحدة السكنية

ب - مرور خمس سنوات على تاريخ اعتماد شهادة صلاحية المبنى بالكامل للأشغال بالنسبة للأراضي .

^١ - منشور فى ٣ بتاريخ ٢٠١٣/٤/١٨ .

^٢ - المنشور الفنى رقم ١٣ بتاريخ ٢٠٢١/٨/٢٥ .

^٣ - القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨ منشور بالجريدة الرسمية العدد رقم ٢٣ مكرر فى ٢٠١٨/٦/١١ والمنشور الفنى رقم ٤ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٠ .

ج - الحصول على موافقة مجلس ادارة الصندوق .

د - تسجيل الوحدة او الارض باسم المستثمر .

هـ - قيد الرهن أو حق الامتياز أو إجراء التوكيلات لصالح جهات التمويل العقاري .

و - التعاملات على الأراضي والوحدات السكنية التي يثبت من سند ملكيتها أو عقد عرفي معتمد من الجهة صاحبة الولاية ومختوم بخاتم شعار الجمهورية أو قرار التخصيص المعتمد ، كشف رسم ، ترخيص مباني ، توكيل رسمي عام يفيد ان الوحدة أو الارض سابقة على نفاذ أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ (تاريخ ٢٠١٤/٥/٥)^(١) .

ق - الأراضي والوحدات الواقعة في منطقة (١ى) الواقعة بكردون مدينة ٦ أكتوبر الجديدة (باب تاون)^(٢)

ل - الوحدات التجارية^(٣)

٤- يجب على رئيس مكتب أو فرع التوثيق التحقق من التزام الموثقين بتطبيق احكام القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ (الملغى بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨) بشأن الاسكان الاجتماعي لدى قيامهم بإجراء التوكيلات العامة والخاصة وفي حالة مخالفة ذلك تتحقق المسؤولية قبل رئيس المكتب مع عدم الاخلال بمسؤولية الموثق^(٤) .

٥- يخصص موثق ودفتر للقيام بإجراء توكيلات الاسكان الاجتماعي فى كل مكتب أو فرع من فروع التوثيق^(٥) .

بند ١٨ : إثبات تاريخ المحررات التى تتضمن إتفاق التمويل العقاري.

وفقاً لنص المادة ٦ بند ز من القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ يقبل إثبات تاريخ اتفاق التمويل العقاري " العقد الثلاثي " بأى مكتب أو فرع توثيق دون التقيد بالاختصاص المكاني للوحدة محل العقد ، وذلك بذات الإجراءات المنظمةة لإثبات تاريخ المحررات العرفية الواردة بتعليمات التوثيق .^(٦)

^١ - الكتاب الدورى رقم ٤ بتاريخ ٢٠١٥/١/٣ .

^٢ - الكتاب الدورى رقم ٦٧ بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٧ .

^٣ - الكتاب الدورى رقم ٣٠٥ بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٤ .

^٤ - الكتاب الدورى رقم ٢٠٥ بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٦ .

^٥ - الكتاب الدورى رقم ٤١٢ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٦ .

^٦ - المنشور الفنى رقم ١ بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٦ .

بند ١٩ : بشأن التصرف في المستشفيات الخاصة ومصانع الأدوية

يحظر التصرف في المستشفيات الخاصة ومصانع الأدوية بأي نوع من أنواع التصرفات القانونية الا بعد الرجوع إلى الإدارة المختصة بوزارة الصحة والسكان والحصول على موافقة كتابية منها بإجراء التصرف بعد التأكد من عدم المساس بحقوق المرضى وعدم التأثير على توفير الدواء اللازم لعلاجهم ، وكذلك التأكد من مراعاة حقوق الأطباء و العاملين بالمنشأة^(١) .

بند ٢٠ :بشأن المناجم والمحاجر :

تعتبر من اموال الدولة ما يوجد من مواد معدنية بالمناجم فى الأراضى المصرية والمياه الاقليمية ،وتعتبر كذلك من هذه الأموال خامات المحاجر عدا مواد البناء والأحجار الجيرية والرمال التى توجد فى المحاجر التى تثبت ملكيتها للغير^(٢) .

بند ٢١ : بشأن التنازل عن رخصة إشغال الطريق :

- يشترط لقبول إجراءات التوثيق او التصديق على توقيعات ذوى الشأن في المحررات المتضمنة التنازل عن رخصة إشغال الطريق العام تقديم موافقة السلطة المختصة بمنح الترخيص على التنازل^(٣) .

بند ٢٢ : بشأن الأسلحة والذخائر:

أولا : ترخيص حمل السلاح ..

- لا يجوز التنازل عن ترخيص حمل السلاح حيث انه "شخصي" وذلك عملا بنص المادة ٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر وتعديلاته وعليه لا يجوز قبول إجراءات توثيق أو التصديق على توقيعات ذوى الشأن في المحررات المتضمنة هذه التنازلات .

ثانيا : التصرف في الأسلحة بالبيع أو التنازل أو غيرهما من التصرفات ...

- يجوز التصرف في الأسلحة بعد التحقق من توافر الشروط الاتية :

١- أن يتم التصرف خلال سنة من تاريخ تسليم السلاح لقسم البوليس .

حيث إنه بفوات هذه المدة اعتبر المالك متنازلا عن ملكيته للدولة ممثلة فى "وزارة الداخلية" ويثبت توافر هذا الشرط بموجب افادة صادرة من قسم البوليس مبين بها بيانات السلاح محل التصرف وتاريخ تسليمه اليه .

^١ - ٧ - المنشور الفنى رقم ٦ بتاريخ ٢٨/٩/٢٠١٤ .

^٢ - مادة (٣) من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المناجم و المحاجر

^٣ - مادة (٨) من القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن اشغال الطريق .

مع ملاحظة انه إذا كان من بين المتصرفين عديمي الأهلية أو ناقصها فإن مدة السنة تبدأ من تاريخ الإذن الصادر من المحكمة المختصة بالتصرف وليس من تاريخ التسليم

٢- أن يكون المتصرف اليه مخصص له بحيازة أو تجارة أو صناعة السلاح^(١).

بند ٢٣ : بشأن الاستعلام عن التوكيلات :

يستعاض عن الاستعلام عن المحررات الموثقة والتوكيلات التي وقع بمقتضاها الوكلاء نيابة عن اصحاب الشأن في المحررات الواجبة الشهر أو القيد في السجل العيني بإقرار يتضمنه المحرر من وكيل البائع أو المتصرف عند توثيقه أو التصديق على توقيعه فيه بأن التوكيل الموقع به على المحرر المعد لشهره أو قيده في السجل العيني صحيح ومطابق لأصله أو لما دون بدفتر التصديقات بشأنه حسب الاحوال ، وما زال ساريا حتى الان ولم يتم الغاؤه ، وما زال الموكل على قيد الحياة وفي حالة ظهور خلاف ذلك يتحمل المقر المسؤولية المدنية والجنائية كاملة عن ذلك دون مسؤولية الشهر العقاري والتوثيق^(٢).

ويتعين استثناء التوكيلات التي تتعلق فيها مصلحة الوكيل او للغير و تكون نتيجة لأثارها بعد وفاة الموكل من أن يتضمن الإقرار الذي يحرره الوكيل بتعهد بان الموكل مازال على قيد الحياة^(٣).

بند ٢٤ : بشأن العلامات التجارية :

— تختص مصلحة التسجيل التجاري (الادارة العامة للعلامات التجارية) بتسجيل العلامات التجارية في السجل الخاص بهذه العلامات^(٤) ويعتبر من قام بتسجيل العلامة مالكا لها متى اقترن ذلك باستعمالها خلال الخمس سنوات التالية للتسجيل ما لم يثبت أن أولوية الاستعمال كانت لغيره^(٥).

- تمنح المصلحة (مصلحة التسجيل التجاري) مالك العلامة المسجلة شهادة بالبيانات التي نشرت عنها في الجريدة المشار اليها .

س: هل يجوز لمالك العلامة ان يرخص لشخص أو أكثر طبيعي أو اعتباري باستعمال العلامة التجارية على كل أو بعض المنتجات المسجلة عنها العلامة؟؟

- نعم يجوز ويتم ذلك بموجب عقد ترخيص يتم قيد في سجل العلامات التجارية بشرط ان يكون موثقا او مصدق على صحة التوقيعات عليه^(٦).

^١ - المادتين رقمي ٤٠٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ وتعديلاته بشأن الأسلحة والذخائر .

^٢ - المنشور الفني رقم (١) بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٤ .

^٣ - المنشور الفني رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٣ .

^٤ - المادة (٦٤) من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

^٥ - المادة (٦٥) من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

^٦ - المادة (٩٥ - ٩٦) من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٣ .

س: هل يجوز نقل ملكية العلامة التجارية أو ترتيب أي حق عليها أو رهنها للغير؟

- نعم واشتراط القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ في مادته ١٠٣ ان يكون المستند الدال على انتقال الملكية موثقاً أو مصدقاً عليه .

ولتحقق من ملكية المتصرف للعلامة التجارية يتم مطالبتة بتقديم شهادة بيانات من الإدارة العامة للعلامات التجارية بمصلحة التسجيل التجاري يفيد تسجيل العلامة باسمه .

بند ٢٥ : بشأن براءات الاختراع :

س - هل يجوز نقل ملكية براءة الاختراع أو رهنها أو تقرير حق انتفاع عليها ؟؟

نعم يجوز بشرط التأشير بالتصرف في سجل البراءات .

بند ٢٦ : بشأن التصميمات والنماذج الصناعية :

- هل يجوز نقل ملكية التصميم و النموذج الصناعي أو رهنه أو تقرير حق انتفاع عليه ؟

- نعم ويتم ذلك بالتأشير في سجل انتقال ملكية التصميم او النموذج بالإدارة العامة للعلامات التجارية والنماذج الصناعية بمصلحة التسجيل التجاري بشرط توثيق والتصديق على التوقيع على المستند الدال على نقل الملكية ^(١) .

بند ٢٧ : بشأن الافلاس^(٢) :

مادة ٩٤ : تعين المحكمة في حكم الافلاس من جدول خبراء ادارة الافلاس ممثلاً قانونياً لإدارة التفليسة يسمى " أمين التفليسة " .

مادة ٩٦ : يقوم أمين التفليسة بإدارة اموال التفليسة والمحافظة عليها وينوب عن المفلس في جميع الدعاوى والأعمال التي تفتضيها هذه الإدارة .

مادة ٩٧ : اذا تعدد أمناء التفليسة وجب ان يعملوا مجتمعين ويسألون بالتضامن عن إدارتهم ويجوز لأمناء التفليسة ان ينيبوا بعضهم البعض في القيام بالأعمال المعهود بها اليهم ، ولا يجوز لهم انابة الغير الا بأذن من قاضى التفليسة وفى هذه الحالة يكون امين التفليسة ونائبه مسئولين بالتضامن عن الأعمال المذكورة .

^١ - المادة (٣٣) من اللائحة التنفيذية لقانون حماية حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ .

^٢ - القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون إعادة الهيكلة والصلح الوافي والافلاس منشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٧ مكرر (د) بتاريخ ١٩ فبراير لسنة ٢٠١٨ .

بند ٢٨ : بشأن وكالة رجال القضاء :

- يجوز للقضاة ان ينيبوا عنهم احد رجال القضاء الحاليين أو السابقين فى الدفاع عنهم أمام مجلس التأديب^(١) .

بند ٢٩ : التعاقد مع النفس :

- لا يجوز لمن ينوب عن غيره بمقتضى إتفاق أو نص أو أمر من السلطة المختصة أن يشتري بنفسه مباشرة أو باسم مستعار ولو بطريق المزاد العلني ما نيظ به بيعه بموجب هذه النيابة ما لم يكن ذلك بأذن القضاء ، ومع عدم الإخلال بما يكون منصوصا عليه في قوانين أخرى ويصبح العقد اذا اجازة من تم البيع لحسابه^(٢) .

- ليس للوكيل ان يستعمل مال الموكل لصالح نفسه^(٣)

بند ٣٠ : بشأن عدم اثبات صفة وارث بالتوكيلات :

يراعى عدم اثبات صفة وارث أو ورثة بالتوكيلات حيث ان كون الشخص وارثا ليست صفة بل حالة قانونية وان الصفة تقتضى تمثيل شخص لشخص آخر وهو مالم يتحقق ف الوارث^(٤)

بند ٣١ : بشأن التوكيلات الخاصة بأعمال المحاسبة :

يراعى أن تكون الوكالة الخاصة بأعمال المحاسب مثل التعامل مع مصلحة الضرائب وتقديم الاعتراضات والطعون صادرة لصالح المحاسبين المقيدون في السجل العام للمحاسبين^(٥) .

بند ٣٢ : بشأن الشهادات التي تمنحها مراكز التدريب و التعليم الخاص :

تمنح لمراكز التدريب و التعليم الخاصة مصدقات لمن أتم الدورات التدريبية بنجاح بشرط ضرورة إعتادها من الإدارة والمديرية التعليمية^(٦) .

بند ٣٣ : بشأن تصحيح الأخطاء في محاضر التصديق على التوقيعات وإثبات التاريخ :

- في الحالات التي يطلب فيها صاحب الشأن شهادة من واقع دفتر التصديقات أو دفتر إثبات التاريخ، ثم يتضرر من قصور التلخيص الذى قام به الموثق المختص للمحرر العرفي الذى تم التصديق على توقيعات ذوى الشأن عليه أو إثبت تاريخه بالدفتر المعد لذلك ، ثم يطلب جبر هذا القصور يتعين اتباع الإجراءات الآتية :

^١ - المادة (١٠٦) من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ .

^٢ - المادتين (١٠٨ ، ٤٧٩) من القانون المدني .

^٣ - المادة (١/٧٠٦) من القانون المدني .

^٤ - تعليمات السيد الأستاذ الامين العام المساعد لشئون التفتيش الفني بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق الصادرة سنة ١٩٩٥ .

^٥ - المادة رقم (١) من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة .

^٦ - المادة ١٣٠/د من قرار وزير التعليم رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٩٣ بشأن التعليم الخاص منشور بجريدة الوقائع المصرية العدد ٢٠٢ (تابع) في ١٩٩٤/٩/٨ .

١ - تشكيل لجنة من الأمين المساعد المشرف على مكتب أو فرع التوثيق ورئيس مكتب أو فرع التوثيق والموثق المختص .

٢- تقوم هذه اللجنة بمطالبة الشاكي الذي يطلب جبر القصور المشار اليه بتقديم اصل المحرر الذي تم التصديق على التوقيع فيه أو إثبات تاريخه ، أو صورته الضوئية عند الضرورة القصوى .

٣- تقوم اللجنة بمضاهاة بيانات المحرر المقدم من صاحب الشأن الشاكي على بيانات الصورة الميكرو فيلميه بمكتب او فرع التوثيق وما تم اثباته بدفتر التصديقات او اثبات التاريخ بشأن هذا المحرر .

٤- في حالة تحقق اللجنة المذكورة من صحة البيان الذي يطلبه الشاكي بعد عملية المضاهاة سألقة الذكر تقوم بالاتي :

أ- عمل مذكرة توضح فيها ما أسفر عنه بحثها وبيان خطأ الموثق المختص وعرض هذا الموضوع على رئاسة المصلحة للمساءلة تأديبيا .

ب - عمل محضر موقع من اللجنة بما توصل اليه بحثها معتمد من أمين المكتب المختص ثم تقوم بعمل التصحيح المطلوب وذلك بخانة الملاحظات بدفتر التصديق على التوقيعات او دفتر اثبات التاريخ حسب الأحوال ، ثم يعطى صاحب الشأن شهادة من واقع الدفتر بعد تمام هذه الاجراءات بالتصحيح او الإجراء المطلوبة من الشاكي (١) .

وبتاريخ ٢٠٢١/٩/٩ صدر عن مصلحة الشهر العقاري والتوثيق المنشور الفنى رقم ١٤ لسنة ٢٠٢١ ونسخ تلك التعليمات بالتعليمات الآتية (اذا طلب صاحب الشأن تصحيح الأخطاء المادية البحتة فعليه التوجه لرئيس فرع التوثيق مصدر المحرر وإحضار صورة المحرر الرسمى الأولى أو أصل المحرر العرفى المصدق على التوقيعات فيه أو المثبت تاريخه والمستندات المثبتة للخطأ ويتم التصحيح بمعرفة الموثق المختص مصدر المحرر أو من ينوب عنه في حالة غيابه ورئيس فرع التوثيق والأمين المساعد المشرف على الفرع ويتم التصحيح بخانة الملاحظات سواء كان فرع التوثيق يدوى أو مميكن وذلك دون تحرير محض تصحيح (٢) .

بند ٣٤ : بشأن التفويضات الصادرة بصرف مبالغ مودعة في البنوك

يراعى بالنسبة للتوكيلات الرسمية التي تتضمن تفويضاً في صرف مبالغ مودعة في البنوك وجوب الحصول على توقيع الموكل بإقرار مصدق عليه على الصورة التي ستسلم إليه وذلك تحت

١ - التعليمات الصادرة من مكتب السيد الأستاذ/ الأمين العام عام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ .

٢ - المنشور الفنى رقم ١٤ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٩ .

١ - تشكيل لجنة من الأمين المساعد المشرف على مكتب أو فرع التوثيق ورئيس مكتب أو فرع التوثيق والموثق المختص .

٢ - تقوم هذه اللجنة بمطالبة الشاكي الذى يطلب جبر القصور المشار اليه بتقديم اصل المحرر الذى تم التصديق على التوقيع فيه أو إثبت تاريخه ، أو صورته الضوئية عند الضرورة القصوى .

٣ - تقوم اللجنة بمضاهاة بيانات المحرر المقدم من صاحب الشأن الشاكي على بيانات الصورة الميكرو فيلميه بمكتب أو فرع التوثيق وما تم اثباته بدفتر التصديقات أو اثبات التاريخ بشأن هذا المحرر .

٤ - في حالة تحقق اللجنة المذكورة من صحة البيان الذى يطلبه الشاكي بعد عملية المضاهاة سألقة الذكر تقوم بالاتي :

أ - عمل مذكرة توضح فيها ما أسفر عنه بحثها وبيان خطأ الموثق المختص وعرض هذا الموضوع على رئاسة المصلحة للمساءلة تأديبيا .

ب - عمل محضر موقع من اللجنة بما توصل اليه بحثها معتمد من أمين المكتب المختص ثم تقوم بعمل التصحيح المطلوب وذلك بخانة الملاحظات بدفتر التصديق على التوقيعات أو دفتر اثبات التاريخ حسب الأحوال ، ثم يعطى صاحب الشأن شهادة من واقع الدفتر بعد تمام هذه الاجراءات بالتصحيح أو الإجراء المطلوبة من الشاكي ^(١) .

وبتاريخ ٢٠٢١/٩/٩ صدر عن مصلحة الشهر العقارى والتوثيق المنشور الفنى رقم ١٤ لسنة ٢٠٢١ ونسخ تلك التعليمات بالتعليمات الآتية (اذا طلب صاحب الشأن تصحيح الأخطاء المادية البحتة فعليه التوجه لرئيس فرع التوثيق مصدر المحرر وإحضار صورة المحرر الرسمى الأولى أو أصل المحرر العرفى المصدق على التوقيعات فيه أو المثبت تاريخه والمستندات المثبتة للخطأ ويتم التصحيح بمعرفة الموثق المختص مصدر المحرر أو من ينوب عنه في حالة غيابه ورئيس فرع التوثيق والأمين المساعد المشرف على الفرع ويتم التصحيح بخانة الملاحظات سواء كان فرع التوثيق يدوى أو مميكن وذلك دون تحرير محض تصحيح ^(٢) .

بند ٣٤ : بشأن التفويضات الصادرة بصرف مبالغ مودعة في البنوك

يراعى بالنسبة للتوكيلات الرسمية التي تتضمن تفويضاً في صرف مبالغ مودعة في البنوك وجوب الحصول على توقيع الموكل بإقرار مصدق عليه على الصورة التي ستسلم إليه وذلك تحت

^١ - التعليمات الصادرة من مكتب السيد الأستاذ/ الأمين العام عام ٢٠٠٨، ٢٠٠٧ .

^٢ - المنشور الفنى رقم ١٤ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٩ .

عبارة " هذه صورة طبق الأصل من التوكيل سلمت للموكل الذى يقر بأن توقيعه على أصله يطابق توقيعه المعتمد لدى البنك ^(١) .

بند ٣٥ : بشأن توثيق المحررات في نظام السجل العيني

يجوز قبول الوكالة الخاصة المصدق على التوقيعات فيها كإثبات الصفات في المحررات الموثقة التى تقدم للقيد في السجل العيني ما لم تكن الرسمية شرطاً شكلياً للانعقاد في العمل القانوني موضوع المحرر المراد قيده ^(٢) .

بند ٣٦ : بشأن مدى جواز قيام الموكل بصفته بتوكيل الغير دون النص صراحة على ذلك فى سند الوكالة :

يجوز للموكل بصفته توكيل الغير حتى ولو لم ينص صراحة فى التوكيل على ذلك ، إذا لم يكن هناك نص أو قيد صريح يمنع الوكيل من توكيل الغير ^(٣) .

بند ٣٧ : بشأن إرفاق المستند الدال على قصر المتصرف (شهادة الميلاد أو المستخرج الرسمي منها أو صورة بطاقة الرقم القومي أو صورة جواز السفر)

يتعين إرفاق المستندات المشار إليها فى المحرر المطلوب توثيقه وينوه عن ذلك بالمحرر ودفاتر التوثيق أو دفاتر التصديق على التوقيعات على حسب الأحوال ^(٤) .

بند ٣٨ : بشأن ضرورة بيان مضمون المحررات الرسمية المراد توثيقها والعرفية المراد التصديق على توقيعات ذوى الشأن فيها لاستعمالها فى التقاضي خارج البلاد والتأكد من أنها لا تتضمن ما يمس وحدة وأراضي الدولة وسلامتها الاجتماعي ^(٥) .

بند ٣٩ : يحظر استخراج توكيلات عامة أو خاصة ينص فيها على شراء أو بيع ارضى خارج الزمام تخص أراضي القرار الجمهورى رقم (٢٤٩) لسنة ٢٠١٦ بشأن مدينة العبور الجديدة وعدم اتخاذ أي اجراء على تلك الأراضي الواقعة داخل القرار الجمهوري المشار اليه لحين الانتهاء من إعداد المخططات العامة والتفصيلية من السلطة المختصة والتي يتم بموجبها التعامل مع اصحاب الشأن للحصول على موافقة كتابية من جهاز مدينة العبور الجديدة باعتباره الجهة صاحبة الولاية ^(٦) .

^١ - المنشور الفنى رقم ٢٣ بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٠ .

^٢ - المنشور الفنى رقم ١ بتاريخ ١/١١/١٩٩٨ .

^٣ - المادة (٧٠٨) فقرة (١) من القانون المدني و المادة (٧٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم (١٣) لسنة ١٩٦٧ .

^٤ - المنشور الفنى رقم ١٢ بتاريخ ١٠/١١/٢٠١٦ .

^٥ - المنشور الفنى رقم ١٣ بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٦ .

^٦ - المنشور الفنى رقم ٤ بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٧ .

ويستثنى من ذلك توثيق الاقرارات الصادرة من الملاك المخاطبين بالقرار الجمهوري رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١٦ المشار اليه لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة الذى يتضمن موافقة الملاك على تفويض الهيئة فى تخطيط وتقسيم المنطقة الواقع بها ملكيته الثابتة بالأرض وقبوله فى حالة تعديل موقع أرضه وقبول اقتضاء حق الدولة المستحق مقابل تغيير نشاط الارض من الزراعي الى السكنى على ان يتم تحقق مكتب التوثيق من سند ملكية المقر قبل توثيق الاقرار^(١).

بند ٤٠ : بشأن قبول إجراء التوكيل الخاص فى جناية محكوم على المتهم فيها غيابياً أو صدر فيها أمر بالإحالة لمتهم بجناية بعد سداد الرسوم^(٢).

بند ٤١ : بشأن الامتناع عن إجراء أي توكيلات أو السير فى أي طلبات يكون محلها أراضي واقعة فى الجزر النيلية^(٣).

ويستثنى من ذلك التوكيلات الصادرة من أهالي جزيرة الوراق لصالح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة^(٤).

بند ٤٢ : بشأن ضرورة الحصول على بصمة ذو شأن بجوار التوقيع عند اتخاذ إجراء من إجراءات التوثيق أو التصديق على توقيعات ذو شأن على المحررات العرفية^(٥).

بند ٤٣ : بشأن ضرورة تقديم موافقة مسبقة من سفارة دولة المغرب بالقاهرة عند توثيق عقود زواج المواطنين والمواطنات الحاصلين على جنسية دولة المغرب^(٦).

بند ٤٤ : بشأن عدم جواز التصديق على التوقيعات أو تحرير ثمة توكيلات عن أي محررات للأجانب بمنطقة وادى كركر بمحافظة أسوان^(٧).

بند ٤٥ : بشأن حظر استخراج أية توكيلات عامة أو خاصة لأى عقود شراء أو بيع أراضي القرار الجمهوري ٦٣٦ لسنة ٢٠١٩ (الخاص بتعديل حدود مدينة الشروق) إلا بموجب كتاب يتضمن تصريحاً واضحاً (مرفق به كشف احداثيات الارض) معتمد من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة^(٨).

^١ - المنشور الفنى رقم ١١ بتاريخ ٢٠١٨/٧/٧

^٢ - المنشور الفنى رقم ٥ بتاريخ ٢٠١٧/٧/٦

^٣ - المنشور الفنى رقم ٨ بتاريخ ٢٠١٧/٨/٩

^٤ - المنشور الفنى رقم ١٦ بتاريخ ٢٠١٨/٩/٥

^٥ - المنشور الفنى رقم ١٤ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢

^٦ - المنشور الفنى رقم ١ بتاريخ ٢٠١٨/١/٩

^٧ - المنشور الفنى رقم ٣ بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٦

^٨ - المنشور الفنى رقم ٤ بتاريخ ٢٠١٨/٣/٨

بند ٤٦ : بشأن حظر التعامل على الوحدات السكنية بحى الاسمرات بالبيع أو التنازل أو الإيجار ^(١) .

بند ٤٧ : بشأن الامتناع عن اتخاذ أي اجراء متعلق بقطع الأراضي التالية :

• على جانبي الطرق الحرة والسريعة تزيد على ١٠ أفدنه .

• الشاطئية التي تقع على السواحل بمساحة ١٠.٠٠٠ م^٢ التي يصدر قرارات بالتخصيص من أجهزة الدولة قبل العرض والتصديق على السيد رئيس الجمهورية ^(٢) .

بند ٤٨ : الامتناع عن توثيق أية محررات تتعلق بأراضي وضع اليد بموجب القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١٧ إلا بعد استيفاء الموافقات الآتية :

١. سداد المستحقات المالية (مخالصة من جهة الولاية) .

٢. وجود عقد نهائي وليس ابتدائي .

٣. الحصول على موافقات مركز تحليل الصور الفضائية (المتغيرات المكانية – موافقة وزارة الدفاع) .

٤. الحصول على موافقة السلامة الانشائية للعقارات .

٥. التأكد من عدم وجود أي مستحقات مالية وإدارية للدولة قبل إجراء عملية التوثيق ^(٣) .

بند ٤٩ : بشأن الامتناع عن توثيق تصرفات جديدة للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالمناطق الواقعة في بحيرة ناصر وعدم توثيق بيوع صادرة من ذات الهيئة لأنشطة تخالف الزراعة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء ^(٤) .

بند ٥٠ : بشأن الامتناع عن توثيق أي اجراء يتعلق بالتصرف في أصول وممتلكات شركة النيل لحليج الأقطان ^(٥) .

بند ٥١ : بشأن عدم الامتناع عن تحرير أي توكيلات صادرة لصالح شركات المحاماة المدنية وفي حالة اصدار الشركة لتوكيلات أو أي معاملات يجب إرفاق نموذج عقد الشركة المعد بمعرفة نقابة المحامين بالإضافة الى شهادة القيد بسجل شركات المحاماة ^(٦) .

١ - المنشور الفنى رقم ٥ بتاريخ ٢٠١٨/٤/٢٦

٢ - المنشور الفنى رقم ١٤ بتاريخ ٢٠١٨/٨/١٦

٣ - المنشور الفنى رقم ٢١ بتاريخ ٢٠١٨/١٢/١٩

٤ - المنشور الفنى رقم ١ بتاريخ ٢٠١٩/١/١٢

٥ - المنشور الفنى رقم ١ بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٢

٦ - المنشور الفنى رقم ٣ بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٩

بند ٥٢ : بشأن عدم الامتناع عن التصديق على توقيعات السادة المحامين اعضاء جمعية الانتخابات على الطلبات المقدمة منهم لنقيب المحامين بشأن طلب عقد جمعية عمومية غير عادية ، اما طلبات عقد الجمعية العمومية الغير عادية لسحب الثقة من النقيب أو عضو أو أكثر من أعضاء مجلس النقابة فلا تختص به مكاتب وفروع التوثيق بالتصديق على توقيعاتهم (١) .

بند ٥٣ : بشأن عدم الامتناع عن التصديق على توقيعات أعضاء مجلس ادارة المنظمات النقابية العمالية تحت التأسيس على احدى نسخ النظام الأساسي للمنظمة (٢) .

بند ٥٤ : بشأن عدم جواز توثيق التنازلات عن تراخيص البحث أو الاستغلال الصادرة

طبقاً لأحكام قانون الثروة المعدنية رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ المعدل بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٩ إلا بعد الحصول على موافقة السلطة المختصة (٣) .

بند ٥٥ : بشأن الحصول على موافقة القيادة السياسية قبل التصرف في أصول الوزارات وأجهزة الدولة والجهات التابعة لها (٤) .

ويستثنى من ذلك :

١- بيع السيارات المملوكة لأجهزة الدولة وشركات قطاع الاعمال العام المباعة بالمزاد العلني من العرض على السيد رئيس الجمهورية (٥) .

٢- تصرفات الشركات التي سبق خصصتها لكونها اصبحت غير تابعة للدولة (٦) .

بند ٥٦ : بشأن الامتناع عن اصدار اية توكيلات تبيح التصرف بأي نوع من أنواع التصرفات أو ترتيب حق عيني أصلي أو تباعي على قطع الأراضي المخصصة للمطورين بالعاصمة الادارية إلا بعد الحصول على خطاب من شركة العاصمة الادارية للتنمية العمرانية بالموافقة على ذلك (٧) .

بند ٥٧ : بشأن حظر إصدار توكيلات بالبيع أو التصرف في الوحدات السكنية التابعة لصندوق إسكان أفراد القوات المسلحة ولا يسرى هذا الحظر على التوكيلات في الادارة (٨) .

١ - المنشور الفني رقم ٣ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٣ .

٢ - المنشور الفني رقم ٥ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٤ .

٣ - المنشور الفني رقم ٦ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ = ويقصد بالسلطة المختصة (الوزير المختص أو المحافظ أو رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بحسب الاحوال المختص بإصدار تراخيص خامات المحاجر .

٤ - المنشور الفني رقم ٥ بتاريخ ٢٠١٩/٤/١ .

٥ - المنشور الفني رقم ٧ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٤ .

٦ - المنشور الفني رقم (١٩) بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٢ .

٧ - المنشور الفني رقم ١٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٥ .

٨ - المكتب الدورية أرقام (٢٦٤) بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٩ ، (٣٨٩) بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١١ ، (٥٨٨) بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣٠ .

بند ٥٨ : بشأن حظر تحرير أي توكيلات بيع أو تصرف في أي وحدة سكنية بكمبوند (القرنفل هايتس) بالقاهرة الجديدة إلا بموافقة كتابية معتمدة من جهاز مشروعات أراضي القوات المسلحة ^(١) .

بند ٥٩ : بشأن عدم توثيق نقل ملكية أي قطعة أرض تقع على القطاع محور المحمودية الذي يتم تطويره (محافظة الاسكندرية - محافظة البحيرة) إلا بعد الرجوع للسيد مساعد رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة (السيد اللواء / احمد العزازی) ^(٢) .

بند ٦٠ : بشأن قبول التصديق على توقيعات أطراف عقود التنازل عن تراخيص المحال العامة ^(٣) .

بند ٦١ : بشأن قبول التعامل مع السيد نقيب الاشراف في جميع عمليات البيع الشراء الخاصة بالنقابة شريطة تقديم قرار رئيس الجمهورية بتعيينه ^(٤) .

بند ٦٢ : بشأن الاعتماد بالتوقيعات الإلكترونية والمحركات الإلكترونية التي تحوز الحجية المقررة للتوقيعات والمحركات الرسمية في أحكام قانون الاثبات ^(٥) .

بند ٦٣ : بشأن عدم إبرام أية توكيلات بالبيع والشراء على الأراضي المشهورة بمدينة اسفكس الجديدة ^(٦) .

بند ٦٤ : بشأن عدم التصديق على شهادات الخبرة أو ما يماثلها من الشهادات التي لا يكون للجهات التي تصدرها (الكيانات أو الاشخاص الاعتبارية) الحق في اصدارها وفقاً لسند انشاؤها (النظام الأساسي - السجل التجاري) لمخالفة ذلك بما تقضى به نصوص قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ ^(٧) .

ويستثنى من ذلك شهادات الخبرة المشار اليها في المادة ١٣٠ من القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون العمل ^(٨) .

بند ٦٥ : بشأن إرفاق أصل إيصال سداد رسم التصديق الصادر من نقابة المحامين بالعقود والمحركات المشار اليها في المادة ٥٩ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته ويعتبر من مرفقات المحركات ويتم الاحتفاظ بصورة من هذا الايصال ^(٩) .

١ - الكتاب الدوري رقم ٢٦٧ بتاريخ ٢٠١٩/٩/٣ .

٢ - المنشور الفني رقم ١٨ بتاريخ ٢٠٢٠/٥/٦ .

٣ - المنشور الفني رقم ٢٢ بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٤ .

٤ - المنشور الفني رقم ٣٤ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٨ .

٥ - الكتاب الدوري رقم ١٦١ بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٦ .

٦ - الكتاب الدوري رقم ١٤٥ بتاريخ ٢٠١٩/٥/٧ .

٧ - الكتاب الدوري رقم (١٧٧) بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٣ والذي تؤكد بالكتاب الدوري رقم (٢٥) بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٢ .

٨ - الكتاب الدوري رقم ٥٨ بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢ .

بند ٦٦ : بشأن ضرورة ادراج بيانات الرقم القومي إلى بيانات كل التوكيلات التي تصدرها مصلحة الشهر العقاري والتوثيق وكذا الدعاوى المتعلقة بالتصرفات العقارية والواجب التأشير عليها من قبل المصلحة وعدم التعامل دون اثبات بيانات الرقم القومي للمواطنين .

ملحوظة : (يراعى تطبيق هذه التعليمات بشأن طالبي الاجراء والصادر لصالحهم الدعاوى فقط)^(٢) .

بند ٦٧ : بشأن إعفاء فئة كبار السن (من بلغ ٦٠ سنة) وذوى الاعاقة من الدور وإنجاز محرراتهم فوراً دون تعطيل ودون الارتباط بما إذا كان هناك زحام في الفرع من عدمه مراعاة لظروفهم ، وإنجاز انتقالات كبار السن الخاصة بالمعاش في نفس اليوم^(٣) .

بند ٦٨ : بشأن الاطلاع على بطاقة نقابة المحامين لدى تعامل الساده المحامين مع مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بهذه الصفة وعلى ان تكون هذه البطاقة سارية وقت التعامل بها ويتم ذكر ذلك بالإجراء^(٤) .

بند ٦٩ : بشأن مسئولية الموثق عن تدوين المحررات بمداد واضح وخط مقروء وسلامة البيانات المثبتة بالمحررات والتحقق من سلامة المداد المدون به المحرر وان يتم تحرير البيانات بمعرفة كاتب خدمة الجمهور بالفروع غير الممكنة^(٥) .

بند ٧٠ : بشأن الالتزام مكتبي الاحوال الشخصية بالإسكندرية والقاهرة بعدم رفض الصور الرسمية من قيود الزواج والطلاق المستخرجة من مصلحة الاحوال المدنية المصرية^(٦) .

بند ٧١ : بشأن عدم جواز الوكالة في مباشرة الحقوق السياسية الآتية :

١. ابداء الرأي في كل استفتاء ينص عليه الدستور .

٢. انتخاب كلا من رئيس الجمهورية واعضاء مجلسي النواب والشيوخ واعضاء المجالس المحلية إذا تعين عل المواطن ابداء الرأي في هذه الأمور بنفسه^(٧)

بند ٧٢ : بشأن صناديق التأمين الخاصة :

نصت المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ على ان (يجب تسجيل صناديق التأمين الخاصة بمجرد انشاءها وفقاً للقواعد والاجراءات المنصوص عليها في هذا القانون .

^١ - الكتابين الدوريين رقمي (٢٦٢) بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١١ ، (٣٤٤) بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٠ .

^٢ - الكتابين الدوريين رقمي (١٢١) بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٩ ، (٢٦١) بتاريخ ٢٠١٧/٨/٥ .

^٣ - الكتابين الدوريين رقمي (٢٤٥) بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٦ ، (٢٦) بتاريخ ٢٠١٨/١/٢١ .

^٤ - الكتاب الدوري رقم ٢٥٤ بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٥ .

^٥ - الكتاب الدوري رقم ٣٦٨ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٤ .

^٦ - الكتاب الدوري رقم ٤١٢ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٤ .

^٧ - المادة رقم ١ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٤ لتنظيم مباشرة الحقوق السياسية .

وتكتسب تلك الصناديق الشخصية القانونية بمجرد تسجيلها ولا يجوز للصناديق ان تمارس نشاطها قبل التسجيل .

كما نصت المادة ٧ من ذات القانون على ان (يجب إخطار المؤسسة عن كل تعديل فى البيانات المشار اليها فى المادة ٤ وفى نظام الصندوق ولا يجوز العمل بهذه التعديلات إلا بعد اعتمادها من المؤسسة المصرية العامة للتأمين)^(١) .

بند ٧٣ : بشأن جواز استخدام التوكيلات رغم وفاة الموكل أو الوكيل .

يجوز قبول إتمام الاجراءات بتوكيل فى مال معين بالذات بعد وفاة الموكل إذا كان منصوصاً فيه على البيع للنفس وللغير، وفى حالة وفاة الوكيل فيتم التوقيع من جميع ورثته باعتباره خلفاً عاماً للأخير بصفته وكيلاً عن الموكل^(٢) .

بند ٧٤ : بشأن توثيق الاقرارات المتعلقة بالعنوان الإلكتروني اللازم لقيد الدعاوى الخاصة للتقاضي فى السجل الإلكتروني .

١- المؤسسات التعليمية : أ - إقرار من المؤسسة التعليمية طالبة القيد موثقاً بالشهر العقاري باتخاذ العنوان الإلكتروني المختار المراد قيده بالسجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية ليكون عنواناً إلكترونياً مختاراً .

ب- توكيل خاص بالقيد فى السجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية

٢- الجمعيات : أ - إقرار من الجمعية طالبة القيد موثقاً بالشهر العقاري باتخاذ العنوان الإلكتروني المختار المراد قيده بالسجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية ليكون عنواناً إلكترونياً مختاراً .

ب- توكيل خاص بالقيد فى السجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية .

٣- السفارات والقنصليات : أ- إقرار من السفارة أو القنصلية طالبة القيد موثقاً بالشهر العقاري باتخاذ العنوان الإلكتروني المختار المراد قيده بالسجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية ليكون عنواناً إلكترونياً مختاراً .

ب- توكيل خاص بالقيد فى السجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية .

^١ - والتي حلت محلها الهيئة العامة للرقابة على التأمين .

^٢ - المنشور الفنى رقم ٢ بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٦ .

٤- الجهات الرسمية :

أ- إقرار من الجهة الرسمية طالبة القيد موثقاً بالشهر العقاري باتخاذ العنوان الإلكتروني المختار المراد قيده بالسجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية ليكون عنواناً إلكترونياً مختاراً .

ب - توكيل خاص بالقيد في السجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية .

٥- مكاتب المحاماة : أ- إقرار من مكتب المحاماة طالب القيد موثقاً بالشهر العقاري باتخاذ العنوان الإلكتروني المختار المراد قيده بالسجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية ليكون عنواناً إلكترونياً مختاراً

ب- توكيل خاص بالقيد في السجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية .

٦- الجهات الأخرى :

أ - إقرار من طالب القيد موثقاً بالشهر العقاري باتخاذ العنوان الإلكتروني المختار المراد قيده بالسجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية ليكون عنواناً إلكترونياً مختاراً .

ب- توكيل خاص بالقيد في السجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية .

٧- الهيئات : إقرار موثق من الهيئة باتخاذ العنوان الإلكتروني المختار المراد قيده بالسجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية ليكون عنواناً إلكترونياً مختاراً .

٨- البنوك : أ- إقرار من البنك طالب القيد موثقاً بالشهر العقاري باتخاذ العنوان الإلكتروني المختار المراد قيده بالسجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية ليكون عنواناً إلكترونياً مختاراً

ب - توكيل خاص بالقيد في السجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية .

٩- الشركات المصرية : أ- إقرار من الشركة طالبة القيد موثقاً بالشهر العقاري باتخاذ العنوان الإلكتروني المختار المراد قيده بالسجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية ليكون عنواناً إلكترونياً مختاراً

ب - توكيل خاص بالقيد في السجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية .

١٠- الشركات الأجنبية : أ- توكيل خاص من الشركة لمقدم الطلب (مندوب الشركة الأجنبية) مترجماً باللغة العربية ومصدقاً عليه من القنصلية المصرية بالخارج ومن الخارجية المصرية ويودع بالشهر العقاري

ب- إقرار موثق من الشركة طالبة القيد في السجل الإلكتروني للمحاكم الاقتصادية يفيد اختيار الشركة للعنوان الإلكتروني المختار ليكون عنوانا إلكترونيا مختارا لها ومصدقا عليه من الفصلية المصرية بالخارج ومن الخارجية المصرية ويودع بالشهر العقاري .

١١- الاندية والاكاديميات الرياضية :

أ- إقرار من النادي أو الاكاديمية الرياضية طالبة القيد موثقا بالشهر العقاري باتخاذ العنوان الإلكتروني المختار المراد قيده بالسجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية ليكون عنوانا إلكترونيا مختارا .

ب- توكيل خاص بالقيد في السجل الإلكتروني الخاص بالمحاكم الاقتصادية ^(١) .

بند ٧٥ : بشأن حظر توثيق إجراء أى تعاملات تبيع للمواطنين التصرف أو كسب أى حقوق عينية عقارية على أى اراضى أو عقارات منصوص عليها بالمحرر بتبعيةها لهيئة قناة السويس إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الهيئة ^(٢) .

^١ - قرار وزير العدل رقم (٨٥٤٨) بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٢ المنشور بالوقائع المصرية العدد رقم ٢٧٩ في ٢٠٢٠/١٢/١ بتنظيم القيد في السجل الإلكتروني للتقاضي امام المحاكم الاقتصادية والمذاع بالمنشور الفني رقم ٢ بتاريخ ٢٠٢١/١/١٩ .
^٢ - المنشور الفني رقم ١٢ بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٥ .

القسم الرابع

أحكام النقض و فتاوى مجلس الدولة

بشأن التوثيق

الباب الاول
مبادئ وأحكام النقص بشأن التوثيق
أولاً: الوكالة

١- الوكالة عقد لا يتم إلا بقبول الوكيل :

التوكيل عقد لا يتم إلا بقبول الوكيل ، فإذا لم يثبت هذا القبول من اجراء العمل الموكل فيه أو من أى دليل آخر مقبول قانوناً انتفت الوكالة ولم يبق إلا مجرد إيجاب بها من الموكل لم يقترب بقبول من الوكيل واذن فمتى كان المطعون عليهم قد دفعوا بعدم قبول استئناف الطاعن شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانونى ، وكان الطاعن قد تمسك بأن الشخص الذى وجه اليه إعلان الحكم المستأنف ليس وكيلاً عنه لأن الوكالة لم تنعقد اطلاقاً لإنعدام قبول الوكيل ، وأن مجرد صدور التوكيل منه لا يثبت قيام الوكالة إذا كانت لم تقبل من الوكيل ولم يصدر منه أى عمل يفيد هذا القبول ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول الاستئناف شكلاً على اعتبار الوكالة قائمة لمجرد صدور التوكيل الرسمى من جانب الطاعن دون أن يحفل بتحقيق دفاعه ، فأن هذا الحكم يكون معيباً بمخالفة القانون والقصور فى التسبب مما يبطله ويستوجب نقضه (١)

٢ - تحديد عناصر الوكالة صراحة أو ضمناً :

الأصل هو قيام المتعاقد نفسه بالتعبير عن إرادته فى إبرام التصرف إلا أنه لا يجوز أن يتم بطريق النيابة بأن يقوم شخص نيابة عن الأصيل بإبرام التصرف باسم هذا الأخير ولحسابه بحيث تتصرف آثاره إليه وفى غير الأحوال التى نص فيها القانون على قيام هذه النيابة فإنها تقوم أساساً باتفاق إرادة طرفيها على أن يحل أحدهما - وهو النائب - محل الآخر - وهو الأصيل فى اجراء العمل القانونى الذى يتم لحسابه - وتقتضى - تلك النيابة

١ - نقض مدنى ١٩٥٤/٦/٢٤ - طعن ١٩٧ لسنة ٢١ ق - المجموعة - السنة ٥ ص ٩٧١

الاتفاقية ممثلة في عقد الوكالة تلاقى إرادة طرفيها - الأصل والنائب - على عناصر الوكالة وحدودها وهو ما يجوز التعبير عنه صراحة أو ضمناً بما من شأنه أن يصبح الوكيل فيما يجريه من عمل مع الغير نائباً عن الموكل وتتصرف آثاره إليه وتخضع العلاقة - بين الموكل والوكيل في هذا الصدد من حيث مداها وأثارها لأحكام الاتفاق المبرم بينهما وهو عقد الوكالة^(١).

٣- ضرورة تعيين المال محل التبرع في سند الوكالة

طبقاً لحكم المادة ٥١٧ من القانون المدني القديم المقابلة للمادة ٢/٧٠٢ من القانون المدني الحالي - وعلى ما جرى قضاء محكمة النقض - تصح الوكالة الخاصة في أعمال التبرعات إذا كان المال محل التبرع معيناً في سند التوكيل^(٢).

٤- الوكالة تبرعية مالم يتفق على غير ذلك صراحة أو ضمناً

اذ تقضى المادة ١/٧٠٩ من القانون المدني بأن الوكالة تبرعية مالم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص ضمناً من حالة الوكيل فإن اشتغال المطعون عليه بالمحاماة وقت قيامه بالأعمال التي وكل فيها لحساب الطاعن يكفي في ذاته لا اعتبار وكالته من الطاعن مأجورة وذلك على أساس أن هذه هي مهنته التي يحترفها ويتكسب منها^(٣). المقرر في قضاء هذه المحكمة - إن أتعاب المحاماة تعدو حسب التكييف القانوني السليم أجراً للوكالة وكان أجر الوكالة المتفق عليه وإعمالاً لصريح نص الفقرة الثانية من المادة ٧٠٩ من القانون المدني حتى فيما بين المتعاقدين تخضع لتقدير قاضي الموضوع فإنه لا تثريب على محكمة الاستئناف أن قدرت أتعاب المحاماة التي يلزم المستأجر بأدائها توكيلاً للحكم بإخلائه باعتبارها من النفقات الفعلية بمبلغ عشرون جنيهاً دون اعتداد بالاتفاق الذي تم بين الطاعن ووكيله ولا عليها إن اغفلت من بعد الرد على دفاع الطاعن في هذه الشأن^(٤).

٥- تشترط الوكالة الخاصة للمرافعة أمام القضاء ولا يكفي القول بقيام الفضالة.

اشترط المشرع في المادة ٧٠٢ من القانون المدني وجود وكالة خاصة للمرافعة أمام القضاء ولم يكتف بالوكالة العامة. ومن ثم فلا يكفي القول بقيام فضالة في التقاضي إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة. وإذا كانت لجنة الطعن تختص بالفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب فإنه لا يكفي لا اعتبار الخصومة قائمة أمامها تمثيل الممول فيها بطريق الفضالة^(٥).

١ - نقض مدني ١٩٧٩/١٢/٢٩، طعن ٨٧٨ لسنة ٤٦ ق، المجموعة، السنة ٣/٣٠ ص ٤١٢.

٢ - نقض مدني ١٩٦٨/٣/٦ طعن ١٠ لسنة ٣٦ ق - المجموعة - السنة ١٩ - ص ٥٢٨.

٣ - نقض مدني ١٩٦٩/٤/١٥ طعن ٢١٩ لسنة ٣٥ ق، المجموعة، السنة ٢٠، ص ٦١١.

٤ - نقض مدني ١٩٨٩/٢/٢٧ - طعن ١٧٣٢ لسنة ٥٢ ق.

٥ - نقض مدني ١٩٦٣/٦/١٩، طعن ٣١٦ لسنة ٢٨ ق، المجموعة، السنة ١٤، ص ٨٢٩.

٦ - الإقرارات التي تصدر أمام القضاء منطوية على تصرف قانوني يتعين أن تستند إلى توكيل خاص.

مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدني والمادة ٨١١ من قانون المرافعات أنه إذا كان الإقرار الصادر من الوكيل أمام القضاء منطوياً على تصرف قانوني هو النزول عن حق فإنه يعد عملاً من أعمال التصرف التي يتعين أن يصدر بها توكيل خاص أو أن يرد في توكيل عام ينص فيه صراحة على هذا التفويض^(١)

٧ - الوكالة الخاصة لا تجعل الوكيل صفة إلا في مباشرة الأمور المحددة فيها
الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية لا تجعل للوكيل صفة إلا في مباشرة الأمور المحددة فيها وما تقتضيه هذه الأمور من توابع ضرورية وفقاً لطبيعة كل أمر وللعرف الجاري وذلك على ما تقتضي به المادة ٣/٧٠٢ من القانون المدني^(٢).

٨ - لا يشترط صفة خاصة في التوكيل بالطعن بالنقض
لا يشترط في عبارة التوكيل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - صيغة خاصة ولا النص بها صراحة على أن التوكيل يشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية متى كان هذا التوكيل مستفاداً من أية عبارة واردة فيه تتسع لتشمل النقض في القضايا المدنية. فإذا كان سند التوكيل الصادر من إحدى الطاعنات لمحاميها الذي قرر بهذا الطعن قد تضمن أنها وكلته عنها أمام جميع المحاكم بأنواعها وتباين درجاتها. كما تضمن سند التوكيل الصادر من طاعنة أخرى لنفس المحامي أنها وكلته عنها توكيلاً عاماً أمام جميع المحاكم بسائر أنواعها وتباين درجاتها وفي الطعن في الأحكام بكافة الطرق القانونية فإن هاتين العبارتين تتسعان لتشمل الطعن بالنقض في القضايا المدنية ولا يؤثر على شمول أي من العبارتين في دلالتها هذه أن يكون قد ورد بعد كل منهما سرد لبعض ما يصح أن يدخل في هذا العموم مثل المعارضة والإستئناف^(٣).

٩ - عقد الوكالة لا يجوز إثباته إلا بالكتابة إذا زاد موضوع التصرف على عشرة جنيهاً
إنه وإن كان عقد الوكالة لا يجوز إلا بالكتابة إذا زاد موضوع التصرف محل الوكالة على عشرة جنيهاً إلا أنه إذا كان الموكل لم يتمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يملك التحدي به أمام هذه المحكمة لأول مرة لأن قواعد الإثبات ليست من النظام العام ولأنه لا يجوز أن يثار أمام هذه المحكمة إلا ما كان معروضاً على محكمة الموضوع من أوجه الدفاع^(٤).

١ - نقض مدني ١٩٦٦/١١/١٥ - طعن ١٨٥ لسنة ٣٢ ق - المجموعة - السنة ١٧ ص ١٦٩٤

٢ - نقض مدني ١٩٦٩/١/٢ - طعن ٥٧٢ لسنة ٣٤ ق - المجموعة - السنة ٢٠ ص ٣٢

٣ - نقض مدني ١٩٦٧/٦/١٣ - طعن ٣٧ لسنة ٣٤ ق - المجموعة - السنة ١٨ ص ١٢٥٢

٤ - نقض مدني ١٩٥٧/٢/٢٨ - طعن ٦٤ لسنة ٢٣ ق - المجموعة - السنة ٨ ص ١٧٦

١٠ - المناطق في التعرف على سلطات الوكيل تتحدد بعبارات التوكيل

المناطق في التعرف على مدى سعة الوكالة من حيث ما تشتمل عليه من تصرفات قانونية خول الموكل للوكيل إجراؤها يتحدد وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالرجوع إلى عبارة الوكيل ذاته وما جرت به نصوصه وإلى الملاحظات التي صدر فيها التوكيل وظروف الدعوى .

ولا عبء في هذا الخصوص بما قد يتمسك به الموكل قبل الغير الذي تعامل مع الوكيل من أسباب تتعلق بالشكل الذي أفرغ فيه التوكيل أو بالجهة التي تم توثيقه أمامها إلا إذا كان العمل الذي صدر التوكيل من أجله يتطلب شكلاً معيناً. فيتعين عندئذ أن يتخذ التوكيل هذا الشكل^(١).

١١ - واجب على الغير الذي يتعامل مع الوكيل أن يتثبت من قيام الوكالة وحدودها

الأصل في قواعد الوكالة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الغير الذي يتعاقد مع الوكيل عليه أن يتثبت من قيام الوكالة ومن حدودها وله في سبيل ذلك أن يطلب من الوكيل ما يثبت وكالته فإن قصر فعله تقصيره وأن تصرف الشخص كوكيل دون نيابة فلا ينصرف أثر تصرفه إلى الأصل ويستوي في ذلك أن يكون الغير الذي تعاقد مع الوكيل عالماً بأن الوكيل يعمل دون نيابة أو غير عالم بذلك^(٢).

١٢ - السلطات التي يخولها التوكيل بالخصومة للوكيل.. لا يجوز للموكل الاتصال مما

يقوم به الوكيل ولو كان قد منعه من مباشرتها في سند التوكيل

مؤدى نص المديتين ٨١٠، ٨١١ من قانون المرافعات المنظمتين لأحكام التوكيل بالخصومة والاتصال أن التوكيل بالخصومة يخول الوكيل السلطة في القيام بجميع الأعمال والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٨١٠ مرافعات وأنه لا يجوز للموكل الاتصال مما يقوم به الوكيل من تلك الأعمال والإجراءات ولو كان قد منعه من مباشرتها في سند التوكيل وإنما يكون للموكل أن يتصل مما يقوم به وكيله دون تفويض خاص ومن الأعمال والتصرفات الإيجابية التي أوردتها المادة ٨١١ مرافعات على سبيل الحصر أو من أي

١- نقض مدني ١٩٧٠/١/٦ - طعن ٤١٣ لسنة ٣٥ ق - المجموعة - السنة ٢١ ص ٧، الطعن رقم ٣٤٨ - لسنة ٦١ ق - جلسة ١٩٩٩/٢/٢٨

٢- نقض مدني ١٩٧٣/٤/١٤ - طعن ٢٢ لسنة ٣٨ ق - المجموعة - السنة ٢٤ ص ٦٠٨

تصرف آخر يوجب القانون فيه تفويضا خاصا. وإذا كان إغفال الوكيل بالخصومة تقديم مستندات كلفه الموكل بتقديمها إلى المحكمة تأييدا لدعواه وكذلك إهمال الوكيل في إبداء بعض أوجه دفاع موكله أو عجزه أو تقصيره في إيضاحها وإن جاز أن يعتبر إهمالا من الوكيل وإخلالا بواجباته كمحام إلا أن هذه المواقف السلبية من جانب الوكيل لا تندرج في عداد الأعمال والتصرفات التي يجوز أن تكون سببا للتصلل عملا بالمادة ٨١١ من قانون المرافعات^(١).

١٣ - يشترط في الوكالة الخاصة بالتبرعات ضرورة تعيين المال محل التبرع على وجه التخصيص

تصح الوكالة الخاصة في نوع معين من الأعمال القانونية ولو لم يعين محل هذا العمل على وجه التخصيص إلا إذا كان العمل من التبرعات (م ٢/٧٠٢ مدني) فإن الوكالة الخاصة فيها لا تصح إلا إذا كان المال محل التبرع معيناً على وجه التخصيص بحيث إذا لم يرد بالتوكيل بيان للأعمال محل التبرع فلا يكون للوكيل سلطة القيام بأعمال التبرع نيابة عن الأصيل. ومن ثم فإذا كان المطعون عليه قد عهد إلى وكيله بالتنازل عن نصيبه في ميراث ولم يعين في عقد الوكالة المال الذي أنصب عليه التبرع بالذات فإن هذا التنازل يكون قد وقع باطلا ولو كان الوكيل عالما بالمال محل التبرع طالما أن القانون قد أشرط تحديده في ذات سند التوكيل.^(٢)

١٤ - إقرار الوكيل بحق للغير قبل الموكل يستلزم وكالة خاصة أو تفويضا صريحا في الوكالة العامة

مقتضى ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ٧٠٢ من القانون المدني أنه إذا كان الإتفاق بين الوكيل والغير منطويا على تصرف قانوني هو النزول عن حق للموكل أو الإقرار بحق قبله للغير فإنه يجب عندئذ أن يكون لدى الوكيل وكالة خاصة تخول له هذا التصرف القانوني أو وكالة عامة ينص فيها صراحة على تفويضه بإجراء التصرف المذكور.^(٣)

^١ - نقض مدني ١٩٦٤/٣/٢٦ - دعوى تصلل ٣٤/٣٣ لسنة ٣٢ ق - المجموعة - السنة ١٥ ص ٤٣٠

^٢ - نقض مدني ١٩٦٢/١١/٨ - طعن ١٤٦ لسنة ٢٧ ق - المجموعة - السنة ١٣ ص ٩٧٧

^٣ - نقض مدني ١٩٦٩/٥/١٥ - طعن ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق - المجموعة - السنة ٢٠ ص ٧٨٤

١٥ - شروط إجازة الموكل لخروج الوكيل عن حدود وكالته

يشترط في إقرار الموكل لما يباشره الوكيل خارجا عن حدود توكيله أن يكون المقر عالما بأن التصرف الذي يقره خارج عن حدود الوكالة وأنه قد أقره قاصدا إضافة أثره الى نفسه.^(١)

١٦ - تفسير عقد الوكالة يتم بالرجوع الى عبارة التوكيل ذاته وما جرت به نصوصه والى الملاحظات التي صدر فيها

لما كان ذلك وكان البين من عقد الوكالة الصادر من الطاعن الى المطعون ضده الأول والمقدم ضمن مستنداته في هذا الطعن. أنه بعد أن أنصب في الجزء الأول منه على كل ما يتعلق بشأن الاسهم والسندات نص بعد ذلك على التوكيل في التوقيع في الشهر العقاري نيابة عنه في كل ما يتعلق بالموكل من شئون البيع والشراء والعقود الرسمية وكان الحكم المطعون فيه قد فسر هذا العقد مما أورده بمدوناته من أن " واضح مما تقدم أن الجزء الأول من التوكيل أنصب صراحة وفي عبارة عامة على الاسهم.. وأما الجزء الثاني من التوكيل فينصرف الى التوكيل في جميع القضايا.. وفي الجزء الثالث من التوكيل يصرح الموكل للوكيل في... التوقيع نيابة عنه في كل ما يتعلق بالموكل من شئون البيع والشراء والعقود الرسمية والعرفية واستلامها وواضح أنه بينما أنصب الجزء الأول من التوكيل صراحة على ما يتعلق بالاسهم إذ بالجزء الثالث من التوكيل ورد عاما دون تحفظ على كل ما يتعلق بالموكل من شئون البيع والشراء.. الأمر الذي يبين معه أن مدلول الجزء الثالث لا يعدو عطفًا على الجزء الأول أو ترديدا لما جاء به إلا أنه من جانب آخر إنصرف على نحو ما سلف دون تحفظ وفي عبارة عامة إلى كل ما يتعلق بالموكل من شئون البيع والشراء وهي عبارة جاءت دون تخصيص وبالتالي يمكن القول بانسحابها إلى التعامل بشأن بيع عقار

^١ - تقض مدني ١٩٦٩/٥/١٥ - طعن ٢٥٨ لسنة ٣٥ ق - المجموعة - السنة ٢٠ ص ٧٨٤

الموكل أرض النزاع.. وهي أسباب سائغة في تفسير عبارات عقد الوكالة ولا خروج فيها عن المعنى الظاهر لها^(١).

١٧ - لا يجوز للشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه لتعارض المصالح إلا إذا كان ذلك بتصريح سابق من الموكل أو إجازة لاحقة

أن تحريم تعاقد الشخص مع نفسه إنما يقوم على قرينة قانونية هي أن الشخص إذا وكل عنه غيره في التعاقد فهو لا يقصد التوسع في هذه الوكالة إلى حد أن يبيح للوكيل أن يتعاقد مع نفسه لما في ذلك من تعارض في المصالح لأنه لو قصد ذلك لتعاقد معه مباشرة دون حاجة إلى توكيل.. فإذا ما تعاقد الوكيل مع نفسه بالرغم من ذلك كان مجاوزاً حدود الوكالة ويكون شأنه شأن كل وكيل جاوز حدود وكالته فلا يكون عمله نافذاً في حق الموكل إلا إذا أجازته والقرينة القانونية المذكورة قابلة لإثبات العكس فيجوز للأصيل أن ينقضها وأن يرخص مقدماً للوكيل في التعاقد مع نفسه وفي هذه الحالة يعمل الوكيل في حدود وكالته إذا تعاقد مع نفسه ويكون عمله نافذاً في حق الأصيل^(٢).

١٨ - التوكيل بالبيع يبيح للوكيل الالتزام (نيابة عن الموكل) بسداد الدين المضمون بحق الامتياز عن العقار المبيع

مؤدى أحكام المادتين ٥١٢، ٥٢٥ من القانون المدني القديم أن ما يبرمه الوكيل في حدود الوكالة يضاف إلى الأصيل وأن الوكيل ملزم بأن يقدم لموكله حساباً شاملاً وأن يوفي إليه صافي ما في ذمته فإذا كان الثابت أن المورث إذا أبرم عقد البيع الابتدائي بالنسبة لحصة موكلته المطعون عليها الأولى إلترم في هذا العقد بسداد الدين المضمون بحق الامتياز على تلك الحصة- وكان إلترامه هذا مندرجاً ضمن حدود وكالته بالبيع- فإن قيامه بسداد هذا الدين يضاف إلى موكلته وتتصرف إليها آثاره ومن ثم لا يكون في حالة قبضه الثمن

^١ - نقض مننى ١٩٨١/١١/٢٦ طعن ١٠٣٧ لسنة ٤٨ ق - الموسوعة الشاملة عبد المنعم الشربيني - الجزء ١٠ ص ٨٤٤

^٢ - نقض مننى ١٩٨١/٤/٢ طعن ٤٧٦ لسنة ٤٨ ق - الموسوعة الشاملة - عبد المنعم الشربيني الجزء ٩ ص ٤٦٣

وسداده الدين الممتاز مدينا لموكلته بما قبض داننا لها بما دفع وإنما يقتصر إلتزامه على أن يقدم لها حساب وكالته وأن يؤدي إليها ما تسفر عنه أعماله.

وإذا كان دفاع الطاعنين قد قام أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس متمسكين بطلب إستنزال ما سدده مورثهم عن المطعون عليها إلى الدائن من أصل ثمن الأطيان التي باعها بوكالته عنها والتي كانت محملة بهذا الدين وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفاع قولا منه انه يقوم على الدفع بالمقاصة القانونية بين الدين المدعي الوفاء به والدين الذي تطالب به المطعون عليها فانه يكون مخالفا للقانون^(١).

١٩ - معيار التفرقة بين الوكالة بالعمولة والوكالة العادية

الوكالة بالعمولة تتميز عن الوكالة العادية بطبيعة الشيء محل الوكالة فإذا كان من عروض التجارة أو من البضائع أو الصكوك المتداولة اعتبرت الوكالة بالعمولة ومن ثم تسري عليها أحكام قانون التجارة بقطع النظر عن صفة الموكل الذي قد يكون العمل مدينا أو تجاريا بالنسبة له^(٢).

٢٠ - الوكالة في إبرام عقد البيع لا تخول الوكيل حق تمثيل الموكل في الخصومات الناشئة عن هذا العقد

الوكالة في إبرام عقد البيع لا تجعل للوكيل صفة في تمثيل الموكل في الخصومات التي تنشأ بسبب تنفيذ هذا العقد إلا إذا وجد إتفاق يقضي بإضفاء هذه الصفة على الوكيل فإذا كان الحكم المطعون فيه وقد قرر أن وكالة الطاعنة عن الشركة البائعة ليست قاصرة على إبرام العقد بل انها نائية عن تلك الشركة في الديار المصرية دون أن يبين حدود هذه النيابة وما إذا كانت تشمل تمثيل الشركة الأصلية في الدعاوي التي ترفع عليها في الديار المصرية أو لا تشمل ذلك فان الحكم بتجهيله حدود النيابة التي قال بقيامها يكون قد أعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون^(٣).

^١ - نقض مدني ١٩٦١/٢/١٦ طعن ١٩٢٨ لسنة ٢٥ ق - المجموعة - السنة ١٢ ص ١٥٤

^٢ - نقض مدني ١٩٥٦/٦/٢٨ طعن ٣٧٩ لسنة ٢٢ ق - المجموعة - السنة ٧ ص ٧٦٧

^٣ - نقض مدني ١٩٦٥/٦/٣٠ طعن ٤٨٢ لسنة ٣٠ ق - المجموعة ، السنة ١٦ ص ٨٧٨

٢١ - الوكالة في بيع وشراء العقار لا يستوجب القانون شكلا رسميا لإنعقادها

قانون تنظيم الشهر العقاري فيما يتطلبه من تسجيل عقد بيع العقار لا يضيف على هذا العقد شكلا رسميا معيناً فهو لم يغير شيئا من طبيعته من حيث كونه من عقود التراضي التي تتم وتنتج آثارها القانونية بمجرد توافق الطرفين وإنما قد عدل فقط آثاره بالنسبة للمتعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل مترخيا إلى ما بعد حصول التسجيل وإذا كان نص المادة ٧٠٠ من القانون المدني يوجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي يكون محل الوكالة فإن الوكالة في بيع وشراء العقار تكون هي أيضا رضائية ولا يستوجب القانون شكلا رسميا لإنعقادها وهذا الأمر يستوي سواء كانت الوكالة ظاهرة سافرة أم وكالة مستترة^(١).

٢٢ - إيقاع البيع على الموكل يستلزم وكالة خاصة

لئن كان طلب الوكيل إيقاع البيع على موكله يستلزم وكالة خاصة تبيح له ذلك إعمالا لنص المادة ٧٠٢ من القانون المدني إلا أنه إذا تجاوز الوكيل حدود وكالته العامة وأبرم تصرفا فإن هذا التصرف يكون موقوفا على اجازة الموكل. فإن أقره اعتبر نافذا في حقه من وقت إبرامه. وإذا كان المطعون ضدهم قد أجازوا تصرف المحامي الذي كان يباشر عنهم إجراءات التنفيذ العقاري وطلب إيقاع البيع عليهم رغم أن وكالته كانت قاصرة على مباشرة الأعمال القضائية. فإن إجازتهم اللاحقة لهذا التصرف تعتبر في حكم الوكالة السابقة ويضحي التصرف صحيحا وناظرا في حقهم وإذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وتفسيره يكون غير صحيح^(٢).

^١ - نقض مدني ١٩٨٠/٤/٢٤ - طعن ٦٤٨ لسنة ٤٩ ق - المجموعة - السنة ٣١ ص ١٣٠١

^٢ - نقض مدني ١٩٧٥/١/٢٩ - طعن ٤٨٥ لسنة ٤٠ ق - المجموعة - السنة ٢٦ ص ٢٩٢

٢٣ - يجوز للوكيل أن ينيب غيره في القيام بأعمال وكالته مع إلزامه بالأجرة متى كان

مرخصا له في ذلك من الموكل

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من مستندات الدعوى أن الطاعن لم يكن موظفا بالوقف بل كان وكىلا عن وكيلي ناظر الوقف وبنى قضاءه في ذلك على أن الطاعن قد عُين ليقوم بما كان وكىلا الوقف مكلفين به بتنفيذ لوكالتهما عن الناظر الذي أجاز لهما إنابة الغير في تنفيذ الوكالة مع تحملهما أجره دون مساءلة الوقف عن ذلك فإن هذا الإستخلاص سانع يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها^(١).

٢٤ - أثر عدم إفصاح الوكيل عن صفته في العقود التي يبرمها مع الغير لحساب

الموكل

عدم إفصاح الوكيل عن صفته في العقود التي يبرمها مع الغير لحساب الموكل لا يؤدي بذاته الى صورية التوكيل لأن تعامل الوكيل بإسمه مع الغير لا يغير من علاقته مع موكله فيتلزم الموكل بموجب عقد الوكالة بتنفيذ ما التزم به الوكيل وكل ما يترتب على ذلك من اثر هو أن الوكيل في هذه الحالة هو الذي يكون ملزما قبل الغير الذي تعامل معه إلا إذا كان من المفروض حتما أن هذا الغير يعلم بوجود الوكالة أو كان يستوي عنده أن يتعاقد مع الأصل أو النائب فعندئذ تكون العلاقة بين الغير الذي تعاقد مع الوكيل وبين الموكل كما هو الحال في الوكالة الظاهرة^(٢).

٢٥ - من يعير أسمه ليس إلا وكىلا ممن أعاره..مع كل ما يترتب على ذلك من آثار

من يعير أسمه ليس إلا وكىلا عن أعاره وحكمه هو حكم كل وكيل فيمتنع عليه قانونا أن يستأثر لنفسه بشئ وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية أن وكالته مستترة وهذا يقتضي أن تعتبر الصفقة فيما بين الموكل

^١ - نقض مدنى ١٩٦١/٥/١١ - طعن ٤٤٣ لسنة ٢٦ ق - المجموعة - السنة ١٢ ص ٤٧٢

^٢ - نقض مدنى ١٩٩٣/٤/٢٥ طعن ٤٥٩ ، ٤٧١ لسنة ٢٦ ق -

والوكيل قد تمت لمصلحة الموكل ولحسابه فيكسب كل ما ينشأ عن التعاقد من حقوق ولا يكسب الوكيل من هذه الحقوق شيئاً ولا يكون له أن يتحيل بأية وسيلة للإستئثار بالصفقة دونه ومن ثم فإذا كان التعاقد يتعلق ببيع عقار كانت الملكية للأصيل فيما بينه وبين وكيله وإن كانت للوكيل معبر الاسم فيما بينه وبين البائع والغير. ويرجع ذلك إلى أنه مهما كان للوكيل المسخر من ملكية ظاهرة في مواجهة الكافة فإنها ملكية صورية بالنسبة الى الأصيل يمنع من الإحتجاج بها قبله قيام الوكالة الكاشفة لحقيقة الامر بينهما- وينتج من هذا أن الأصيل لا يحتاج للإحتجاج على وكيله المسخر بملكية ما إشتراه إلى صدور تصرف جديد من الوكيل ينقل به الملكية إليه وإذ يعتبر الأصيل في علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى أي إجراء وإنما يلزم ذلك الإجراء في علاقة الأصيل بالغير^(١).

٢٦ - شكل التوكيل يخضع لقانون البلد الذي إبرم فيه

أشكال العقود والتصرفات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض تخضع لقانون البلد الذي أبرمت فيه. لما كان ذلك فإنه لا وجه للتذرع بشأن عقد الوكالة الصادر في قبرص بأحكام قانون الشهر العقاري المصري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦^(٢).

٢٧ - حجية التوكيلات الموثقة بالخارج

تخضع أشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذي أبرمت فيه فإذا كان التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة قد وثق بمعرفة السلطات الرسمية بيوغسلافيا وصدقت عليه وزارة الخارجية بها والقنصلية المصرية ببلغراد عملاً بالمادة ١٤/٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ واعتمدت السفارة اليوغسلافية بالقاهرة ترجمة التوكيل إلى اللغة العربية بما يطابق اللغتين الأجنبيةتين اللتين حرر بهما ثم صدقت وزارة الخارجية المصرية على إمضاء

^١ - نقض مدني ١٩٦٤/١١/٢٦ - طعن ١٧ لسنة ٣٠ ق - المجموعة - السنة ١٥ ص ١٠٧٣

^٢ - نقض مدني ١٩٧٥/٢/١٢ طعن ٥٩ لسنة ٣٩ ق - المجموعة - السنة ٢٦ ص ٢٤٦

سكرتير السفارة المذكورة وكانت المطعون عليها لم تبد أي إعتراض على إجراءات توثيق التوكيل في الخارج أو على ما يتضمنه هذا التوكيل أو على الترجمة الرسمية المدونة به فإن هذا التوكيل وقد استكمل شرائطه الشكلية والقانونية يكون حجة في إسباغ صفة الوكالة للمحامي الذي قرر بالطعن^(١).

٢٨ - شروط إسباغ صفة الوكالة على التوكيلات المحررة بالخارج

متى كان البين من الرجوع إلى التوكيل المقدم من المطعون عليها الأولى أنه تم في قبرص وحرر باللغة الإنجليزية وقد صدقت السلطات الرسمية المختصة بلارناكا بجزيرة قبرص على توقيعات الموكلين وتلا ذلك تصديق قنصلية جمهورية قبرص بالقاهرة ثم تبعه تصديق مديرية أمن القاهرة على صحة ختم القنصلية في ١٩٦٥/٦/٥ فإن هذا التوكيل يعتبر حجة في إسباغ صفة الوكالة للمحامي الحاضر عن المطعون عليها الأولى. لا يغير من ذلك أنه جاء خلوا من تصديق القنصل المصري بجمهورية قبرص وفقا للمادة ١٤/٦٤ من قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ لأن ما يجري به هذا النص وإن خول اختصاصاً لأعضاء البعثات الدبلوماسية المصرية بالتصديق على الإمضاءات الموقع بها على المحررات الصادرة من سلطات البلاد التي يؤدون فيها أعمالهم إذا كان الغرض منها الإحتجاج بها أمام السلطات المصرية، إلا أنه لا يرتب أو أي نص آخر جزاءا على تخلفه طالما كانت التوقيعات مصدقا عليها من السلطات المختصة في جهة إصدارها ومصدقا أيضا على صحة توقيع هذه السلطة الأمر الذي يضمن سلامة الإجراءات خاصة ولم يقدم الطاعنون دليلا على أن الشكل الذي إفرغ فيه التوكيل موضوع النعي هو غير الشكل المحلي في مقاطعة لارناكا بجزيرة قبرص^(٢).

^١ - نقض مدني ١٩٦٣/٢/٧ - طعن ٣٨٣ لسنة ٢٧ ق - المجموعة - السنة ١٤ ص ٢٢٦

^٢ - نقض مدني ١٩٧٥/٢/١٢ طعن ٥٩ لسنة ٣٩ ق المجموعة - السنة ٢٩ ص ٣٦٥

٢٩ - لا يشترط توثيق التفويض الصادر من حكومة أجنبية لسفيرها لرفع دعوى

قضائية

اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية المنعقدة بتاريخ ١٨/٤/١٩٦١ والتي أصبحت قانونا نافذا في مصر بمقتضى القرار الجمهوري ٤٦٩ لسنة ١٩٦٤ المنشور بالجريد الرسمية بتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٥ وقد نصت في مادتها الثالثة على أن وظيفة البعثة الدبلوماسية هي تمثيل الدولة المعتمدة في الدولة المعتمد لديها وحماية مصالح الدولة المعتمدة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها ضمن الحدود التي يقرها القانون الدولي العام كما نصت المادة ١/٣ منها على أن رئيس البعثة يعتبر متوليا وظيفته في الدولة المعتمد لديها منذ تقديمه أوراق اعتماد أو منذ إعلانه لوصوله وتقديم صورة طبق الأصل من أوراق اعتماد إلى وزارة خارجية تلك الدولة أو أية وزارة أخرى قد يتفق عليها ومقتضى ذلك إعتبار ممثلي الدولة أفرادا مفوضين من حكومتهم يتلقون منها تعليماتها وتلتزم حكوماتهم بأعمالهم. لما كان ذلك وكان سفير الطاعنة قد فوض من حكومته برفع الدعوى المطعون في حكمها فإنه لا يكون ثمة حاجة قانونية للقول بوجوب توثيق هذا التفويض طبقا لاحكام الدولة التي اعتمدته أو الدولة المعتمد لديها فلم تتطلب نصوص إتفاقية فيينا ذلك كما لم يجريه عرف دولي واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم قبول دعوى الطاعنة على أساس إنها مرفوعة ممن لم تثبت له صفة لدى المحكمة سواء لرفعها أصلا بغير توكيل أو يكون التوكيل المودع صادرا ممن لم تثبت له صفة لديها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون^(١).

^١ - نقض مدني ١٧/١/١٩٧٩ - طعن ٤٥ لسنة ٤٥ ق - المجموعة - السنة ١/٣٠ ص ٢٣٧

٣٠ - من يعير إسمه ليس إلا وكيلا عن أعاره وإن كانت وكالة مستترة

من يعير إسمه ليس إلا وكيلا عن أعاره وحكمه هو حكم كل وكيل ومن ثم يتمتع عليه قانونا أن يستأثر لنفسه بشئ وكل في أن يحصل عليه لحساب موكله. ولا فارق بينه وبين غيره من الوكلاء إلا من ناحية إن وكالته مستترة وهذا يقتضي أن يعتبر تسجيل البيع الصادر للوكيل المعير أسمه والذي ترتب عليه نقل الملكية من البائع لحساب الأصل ويؤول العقار المبيع إليه وإلى ورثته من بعده بطريق الميراث ذلك أن الحقوق فيما بين الموكل ووكيله الذي أعاره إسمه تكون كلها للموكل دون الوكيل فإذا كان التعاقد يتعلق بعقار كانت الملكية للأصيل فيما بينه وبين وكيله وإن كانت للوكيل المعير إسمه فيما بينه وبين البائع والغير. ويرجع ذلك إلى أنه مهما كان للوكيل المسخر من ملكية ظاهرة في مواجهة الكافة فإنها ملكية صورية بالنسبة للأصيل يمنع من الاحتجاج بها قبله قيام الوكالة الكاشفة لحقيقة الأمر بينهما وينتج من ذلك أن الأصل لا يحتاج لكي يحتج على وكيله المسخر بملكية ما اشتراه إلى صدور تصرف جديد من الوكيل ينقل به الملكية إليه اذ يعتبر الأصل في علاقته بالوكيل هو المالك بغير حاجة إلى أي إجراء وإنما يلزم هذا الإجراء في علاقة الأصل بالغير^(١).

٣١ - جواز التوكيل في الخصومة ولو لم يكن الوكيل محاميا

التوكيل في الحضور جائز طبقا للقواعد العامة في الوكالة ولو لم يكن الوكيل محاميا أو قريبا أو صهرا للموكل. أما ما تنص عليه المادة ٨١ من قانون المرافعات من انه " في اليوم المعين لتنظر الدعوى يحضر الخصوم أنفسهم أو يحضر عنهم من يوكلونه من المحامين بمقتضى توكيل خاص أو عام و للمحكمة أن تقبل في النيابة عنهم الأقارب أو الأصهار إلى الدرجة الثالثة" فان مفاده أن هذه المادة قاصرة على تحديد من يجوز توكيله في الحضور امام القضاء وهم المحامون والأصهار إلى الدرجة الثالثة^(٢).

^١ - نقض مدني ١٧/١٩٧٩ - طعن ٤٥٠ لسنة ٤٥ ق - المجموعة - السنة ١٧ ص ٧٥٧

^٢ - نقض مدني ٢٩/٣/١٩٦٦ - طعن ٤١٩ لسنة ٣١ ق المجموعة - السنة ص ٣٩١

٣٢ - تجاوز الوكيل لحدود الوكالة

خروج الوكيل عن حدود وكالته في تعاقد سابق لا يلزم منه إعتبار تصرف آخر لاحق حاصل من الوكيل للطاعنين نافذا في حق الموكل ما دام ان هذا التصرف كان صادرا من وكيل خارج حدود الوكالة اذ هو لا ينفذ في حقه إلا بإجازة ذات التصرف^(١).

٣٣ - اقرار الموكل لخروج الوكيل عن حدود الوكالة

من المقرر طبقاً للمادتين ٦٩٩ ، ١/٧٠٤ من القانون المدني أن الوكالة هي عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل ، وأن الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة فليس له أن يجاوزها فإذا جاوزها فإن العمل الذي يقوم به لا ينفذ في حق الموكل ، إلا أن للموكل في هذه الحالة أن يقر هذا العمل فإن أقره أصبح كأنه قد تم في حدود الوكالة من وقت إجراء العمل لا من وقت الإقرار مما مفاده أن الموكل هو الذي يملك التمسك بتجاوز الوكيل لحدود الوكالة - ما كان ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على سند من أن الوكيلتين عن المستأجرة الأصلية قد تجاوزتا حدود الوكالة الصادرة إليهما حين تنازلتا عن شقة النزاع للطاعن على الرغم من موكله لم تتمسك بهذا التجاوز فإنه يكون قد أخطأ في تطبيقه القانون^(٢).

الوكيل ملزم بتنفيذ الوكالة دون أن يجاوز حدودها المرسومة .
ويجب لإقرار ما يباشره خارجا عن هذه الحدود ان يكون المقر عالما بأن التصرف الذي يقره خارج عن حدود الوكالة وأنه قد أقره قاصدا إضافة أثره إلى نفسه^(٣).

٣٤ - جواز اتفاق العاقدین على استمرار الوكالة رغم وفاة أحدهما

للعاقدین أن يتفقا على ان تستمر الوكالة رغم وفاة أحدهما على أن تنتقل التزامات المتوفي منهما إلى ورثته وهذا الإتفاق كما يكون صريحا قد يكون ضمنيا ولقاضي الموضوع إستخلاص الإتفاق الضمني من ظروف العقد وشروطه بأن تكون الوكالة لمصلحة الموكل والغير مثلا وإن فمتى كان الواقع هو أن المطعون عليه الأول تعهد بموجب عقد رسمي بأن يتنازل عن دين له قبل باقي المطعون عليهم إلى مورث الطاعن ونص في الإتفاق على أن هذا التنازل هو لأجل تحصيل المبلغ من المدينين ودفعه إلى الطاعن الذي يداين

١ - نقض مدني ١٩٦٠/٥/١٢ طعن ٣٧٤ لسنة ٢٥ ق المجموعة — السنة ٣٩١

٢ - الطعن رقم ٢٠٧ — لسنة ٤٩ ق — جلسة ١٩٧٩/١٢/٢٢

٣ - نقض مدني ١٩٥٠/٤/٦ طعن ١٣٣ لسنة ١٨ ق — المجموعة — السنة ١ ص ٤٠١

المطعون عليه الأول بأكثر منه وكان الحكم المطعون فيه قد كيف هذا الاتفاق بأنه وكالة تعلق بها حق الغير وليس للموكل سحبها أو إسقاطها بغير رضا وقبول هذا الغير. فإن هذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون^(١).

٣٥ - الوكالة بالعمولة تنقضي بنفس الأسباب التي تنقضي بها عقد الوكالة المدنية

الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع في إنعقادها وإنقضائها وسائر أحكامها للقواعد العامة المتعلقة بعقد الوكالة في القانون المدني فيما عدا ما يتضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها. وإذا لم ينظم قانون التجارة طرق انقضاء عقد الوكالة بالعمولة فإنه ينقضي بنفس الأسباب التي ينقضي بها عقد الوكالة المدنية وبالتالي فإنه يجوز للوكيل بالعمولة أن يتنحى عن الوكالة في أي وقت قبل إتمام العمل الموكل إليه وينتهي العقد بإرادته المنفردة طبقاً للحدود المرسومة بالقانون المدني. ولما كان مؤدى ما تنقضي به المادتان ٧١٥، ٧١٦ من القانون المدني على ما ورد بمجموعة الأعمال التحضيرية أن الوكالة عقد غير لازم فإنه يجوز للموكل عزل الوكيل قبل إنتهاء الوكالة كما أن للوكيل أن يتنحى عنها قبل إتمام العمل الموكل إليه فإذا كانت الوكالة بأجر صح التنحي ولكن يلزم الوكيل بتعويض الموكل عن الضرر الذي قد يلحقه إذا كان التنحي بغير عذر مقبول أو في وقت غير مناسب^(٢).

٣٦ - إنتهاء وكالة المحامي .

وكالة المحامي تنقضي بأسباب إنقضاء الوكالة العادية وأخصها إنتهاء العمل الموكل فيه لأنه بعد إنتهاء العمل لا يصبح للوكالة محل تقوم عليه ولا يبقى إلا حق المحامي في الأتعاب التي لم يقبضها ولا وجه للتحدي بهذا العرف القول بقيام عرف بشأن وكالة المحامي يقضي بأنها لا تنتهي إلا بالغاء التوكيل وعلم المحامي بهذا الإلغاء إستناداً إلى العرف الجاري الذي نصت عليه المادة ٧٠٢ من التقنين المدني. ذلك أن مجال تطبيق هذا

١ - نقض مدني ١٩٥٣/١/٢٢ طعن ٣٢٧ لسنة ٢٠ ق — المجموعة — السنة ٤ ص ٣٧٥

٢ - نقض مدني ١٩٦٦/٣/٨ طعن ٣٥٥ لسنة ٣١ ق — المجموعة — السنة ١٧ ص ٥٠٩

العرف هو في تحديد التوابع الضرورية للأمر الموكل فيه ليستمر الوكيل في الوكالة الخاصة في مباشرتها باعتبارها متفرعة عن العمل الأصلي ومتصلة به^(١).

٣٧ - وجوب إعلان الموكل بإنقضاء الوكالة

ألزم الشارع الموكل أن يعلن عن انقضاء الوكالة وحمله مسئولية إغفال هذا الإجراء. فإذا انقضت الوكالة بالعزل أو الإعتزال ولم يعلن الموكل خصمه بذلك سارت الإجراءات صحيحة في مواجهة الوكيل. كذلك إذا انقضت الوكالة بوفاة الوكيل أو بعزله أو باعتزاله فإن ذلك لا يقطع سير الخصومة ويتعين على الموكل أن يتقدم إلى المحكمة لتمنحه أجلا مناسباً يتمكن فيه وكيله الجديد من مباشرة الدعوى فإن هو تخلف عن ذلك أعملت المحكمة الجزاء الذي رتبته القانون على غياب الخصم^(٢).

٣٨ - انتهاء الوكالة بموت الموكل أو الوكيل

تنص المادة ٧١٤ من القانون المدني على أن الوكالة تنتهي بموت الموكل أو الوكيل وقد ورد هذا النص في حدود الاستثناء الذي قرره المادة ١٤٥ من القانون المدني. فلا ينصرف أثر عقد الوكالة بعد وفاة الموكل أو الوكيل إلى ورثته بوصفهم خلفاء عاماً لأن المشرع افترض أن إرادة المتعاقدين الضمنية إتجهت إلى إنقضاء عقد الوكالة بوفاة أيهما اعتباراً بأن هذا العقد من العقود التي تراعي فيها شخصية كل متعاقد^(٣).

١ - نقض مدني ١٩٧٥/٤/٢ - طعن ١٧١ لسنة ٤١ ق - المجموعة - السنة ٢٦ ص ٧٤٤

٢ - نقض مدني ١٩٦١/٤/٢٠ طعن ٤٤ لسنة ٢٦ ق - المجموعة - السنة ١٢ ص ٣٨٢

٣ - نقض مدني ١٩٦٨/٢/١٣ طعن ١٠٦ لسنة ٣٣ ق - المجموعة - السنة ١٩ ص ٢٥٤

٣٩- الوكالة عقد بمقتضاه يلتزم الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل .

مؤدى نص المادة ٦٩٩ من القانون المدنى أن ما يجريه الوكيل من تصرفات وكل فيها إنما هو حساب الأصيل فإذا باشر إجراء معيناً سواء كان من أعمال التصرف أو الإدارة فلا يجوز مقاضاته عن هذا الإجراء وإنما توجه الخصومة للأصيل ، لما كان ذلك وكان الثابت بالاوراق أن جوهر النزاع بين الطاعن و المطعون ضده الأول يدور حول حصول البيع الموكل فيه الأول من عدمه ، وكان إجراء هذا التصرف إنما يكون لحساب الأصيل فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وبإثبات التعاقد موضوع النزاع على سند أنه مفوض في إبرامه و التوقيع عليه بمقتضى عقد الوكالة فإنه يكون أخطأ في تطبيق القانون .^(١)

٤٠ - يجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذي

يكون محل الوكالة . ما لم يوجد نص يقضى بغير ذلك .

قانون تنظيم الشهر العقارى فيما يتطلبه من تسجيل عقد بيع العقار لا يضى على هذا العقد شكلاً رسمياً معيناً فهو لم يغير شيئاً من طبيعته من حيث كونه من عقود التراضى التى تتم وتنتج آثارها القانونية بمجرد توافق الطرفين وإنما قد عدل فقط آثاره بالنسبة للعاقدين وغيرهم فجعل نقل الملكية غير مترتب على مجرد العقد بل مترخياً إلى ما بعد حصول التسجيل ، وإذا كان نص المادة ٧٠٠ من القانون المدنى يوجب أن يتوافر في الوكالة الشكل الواجب توافره في العمل القانوني الذى يكون محل الوكالة فإن الوكالة في بيع و شراء العقار تكون هى أيضاً رضائية ولا يستوجب القانون شكلاً رسمياً لانعقادها . وهذا الأمر يستوى سواء اكانت الوكالة ظاهرة سافرة أم وكالة مستترة .^(٢)

^١ - الطعن رقم ١١٩ - لسنة ٦٤ ق - جلسة ١٩٩٥/٤/١٩

^٢ - الطعن رقم ٦٤٨ - لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٠/٤/٢٤

٤١- على الوكيل أن يوافق الموكل بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن يقدم له حساباً عنها .

النص في المادة ٧٠٥ من القانون المدني على أنه " على الوكيل أن يوافق الموكل بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة وأن يقدم له حساباً عنها " يدل على أنه يجب على الوكيل عند انتهاء الوكالة أن يقدم للموكل حساباً مفصلاً شاملاً لجميع أعمال الوكالة مدعماً بالمستندات حتى يتمكن الموكل من أن يستوثق من سلامة تصرفات الوكيل ، عليه أن يوافق إليه صافي ما في ذمته ما لم يكن قد اتفق صراحة أو ضمناً على إعفاء الوكيل من تقديم الحساب أو تقتضي الظروف بالإعفاء ويرجع في ذلك إلى الصلة بين الموكل و الوكيل وذلك إذا كانت هذه الصلة تقتضي من الموكل رقابة يومية فعالة على أعمال الوكيل فإن الحساب يعتبر مقدماً فعلاً عن كل عمل بمجرد إنجازه وذلك بحكم هذه الصلة .^(١)

٤٢- ليس للوكيل أن يستعمل مال الموكل لصالح نفسه .

النص في المادة ١٠٨ من القانون المدني على أنه " لا يجوز لشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء كان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر دون ترخيص من الأصل " والمادة ٧٠٦ على أنه " ليس للوكيل أن يستعمل مال الموكل لصالح نفسه " مؤداه منع الحارس قانوناً من اسغلال أموال الحراسة لصالحه بتأجيرها لنفسه .^(٢)

٤٣- إذا تعدد الوكلاء كانوا مسئولين بالتضامن متى كانت الوكالة غير قابلة للإنقسام .

مفاد نص المادة ١/٧٠٧ من القانون المدني أن الوكلاء لا يكونون متضامنين في إلتزاماتهم قبل الموكل الا إذا كانت الوكالة غير قابلة للإنقسام ، أو كان الضرر الذي أصاب الموكل قد وقع نتيجة خطأ مشترك بين الوكلاء جميعاً .^(٣)

^١ - الطعن رقم ١٢٧٩ - لسنة ٥٠ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٤

^٢ - الطعن رقم ٩٥٠ - لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٨١/٥/٩

^٣ - الطعن رقم ١٥٠ - لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣

٤٤ - جواز إنابه الوكيل غيره في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصاً له في ذلك .

تنص المادة ١/٧٠٨ من القانون المدني على " أنه إذا أناب الوكيل عنه في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصاً له في ذلك ، كان مسؤولاً عن عمل النائب كما لو كان هذا العمل قد صدر منه هو ، ويكون الوكيل ونائبه في هذه الحالة متضامنين في المسؤولية ، مما مفاده أن الوكيل لا يسأل عن عمل نائبه طبقاً لهذا الفقرة إلا إذا كان قد أنابه في تنفيذ الوكالة دون أن يكون مرخصاً له في ذلك من الموكل .^(١)

٤٥ - إذا وكل أشخاص متعددون وكيلاً في عمل مشترك كان جميع الموكلين

متضامنين قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة ما لم يتفق على غير ذلك .

النص في المادة ٧١٢ من القانون المدني على أنه " إذا وكل أشخاص متعددون وكيلاً واحداً في عمل مشترك كان جميع الموكلين متضامنين قبل الوكيل في تنفيذ الوكالة ما لم يتفق على ذلك " .

مفاده إنه إذا تعدد الموكلون في تصرف واحد ، كانوا متضامنين نحو الوكيل ، وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول باشر الأعمال الإدارية و القضائية نيابة عن الطاعنين يكونون متضامنين في التزامهم نحو المطعون عليه الأول وهو ما نص عليه في عقد الاتفاق سند الدعوى .^(٢)

٤٦ - تطبيق المواد من ١٠٤ إلى ١٠٧ الخاصة بالنيابة في علاقة الموكل و الوكيل

بالغير الذي يتعامل مع الوكيل .

النص في المادة ٧١٣ ، ١٠٦ من القانون المدني يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه يجوز للوكيل أن يبرم العقد الذي تخوله الوكالة إصداره لا بصفته وكيلاً ولكن بصفته أصيلاً ذلك أن وكلاته في هذه الحالة تكون مستترة ويعتبر وكأنه قد أعار اسمه

١ - الطعن رقم ١٥٠ - لسنة ٤٢ ق - جلسة ١٩٧٧/٥/٣

٢ - الطعن رقم ١٠٧٠ - لسنة ٤٨ ق - جلسة ١٩٧٩/١/١٨

للأصيل الذى وكله في إبرام العقد ، وحكم هذه الوكالة المستترة أنها ترتب قبل الأصيل جميع الآثار القانونية التى ترتبها الوكالة السافرة فينصرف أثر العقد المبرم إلى الأصيل وإلى من يتعاقد مع الوكيل المستتر .^(١)

٤٧- تنتهى الوكالة بالعمولة بإتمام العمل الموكل فيه أو بإنتهاء الأجل المعين للوكالة وتنتهى أيضاً بموت الموكل أو الوكيل .

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الوكالة بالعمولة تخضع في انعقادها و انقضائها وسائر أحكامها للقواعد المتعلقة بعقد الوكالة في القانون المدنى فيما عدا ما تضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها ، وإذ لم ينظم قانون التجارة طرق انقضاء عقد الوكالة بالعمولة ، فإنه ينقضى بنفس الأسباب التى ينقضى بها عقد الوكالة المدنية .^(٢)

٤٨- يجوز للموكل في أى وقت أن ينهى الوكالة أو يقيد بها ولو وجد اتفاق يخالف ذلك .
أن النص في المادة ٧١٥ من القانون المدنى على أن "١- يجوز للموكل في أى وقت أن ينهى الوكالة أو يقيد بها ولو وجد اتفاق يخالف ذلك ٢- غير أنه إذا كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل أو لصالح أجنبى فلا يجوز للموكل أن ينهى الوكالة أو يقيد بها دون رضا من صدرت الوكالة لصالحه" يدل على إنهاء الوكالة في حالة ما إذا كانت صادرة لصالح الوكيل أو أجنبى لا يتم بالإدارة المنفردة للموكل بل لابد أن يشاركه في ذلك من صدرت لصالحه الوكالة وهو الوكيل في الحالة الأولى أو الأجنبى الذى صدرت الوكالة لصالحه في الحالة الثانية فإذا استقل الموكل بعزل الوكيل دون رضا من صدرت لصالحه الوكالة فإن تصرفه لا يكون صحيحاً ولا يتم العزل وتبقى الوكالة قائمة سارية رغم العزل وينصرف أثر تصرف الوكيل إلى الموكل .^(٣)

١ - الطعن رقم ٧٣٢ - لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٥/١/١٦

٢ - الطعن رقم ١٠٥٥ - لسنة ٦٧ ق - جلسة ١٩٩٩/٦/١٤

٣ - الطعن رقم ٢٢١٨ - لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/٥/٣١

٤٩ - يجوز للوكيل أن ينزل في أى وقت عن الوكالة ولو وجد إتفاق يخالف ذلك ويتم التنازل بإعلانه للموكل .

لئن كان من حق الوكيل أن يقل نفسه من الوكالة إذا ناء بعينها أو رغب عن الاستمرار في تنفيذها إلا أن المشرع لم يطلق الأمر لهوى الوكيل يتنحى متى أراد وفى أ وقت شاء قيد هذا الحق بقيود ضمنها نص المادة ٧١٦ من القانون المدنى ، فإذا لم يراع الوكيل في تنحيه الشروط والأوضاع التى يحتمها كان ملزماً بالتعويضات قبل الموكل ، كما إذا أهمل - بالرغم من تنحيه - القيام بجميع الأعمال المستعجلة التى يخشى من تركها على مصلحة الموكل { م ٧١٧ من القانون المدنى } ولا يعفى الوكيل من المسئولية عن عزل نفسه في وقت غير مناسب أو إغفال السهر على مصالح الموكل المستعجلة إلا أن يثبت أن ما فرط إنما كان بسبب خارج عن إرادته أو إذا أثبت أنه لم يكن في وسعه أن يستمر في أداء مهمته إلا إذا عرض مصالحه لخطر شديد على سند من أنه لا يستساغ أن يفرض على الوكيل تضحية مصالحه الخاصة في سبيل السهر على مصالح الموكل .^(١)

^١ - الطعن رقم ٤٤٧ - لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣

ثانياً : الزواج والطلاق والبنوة

١ - التوثيق لا يعد إنشاء لزواج جديد

التوثيق لا يعد إنشاء لزواج جديد ولا يقيد بياناته سواء المنقولة عن العقد الاصيلي أو المثبتة على لسان الزوجين للمحاجة في تحديد الطائفة أو الملة التي ينتميان أو أحدهما إليها. لأنه لا يعدو أن يكون وسيلة إثبات أصلية للزواج. لأن إقرار أحد الزوجين في وثيقة التصديق بانتمائه إلى طائفة معينة لا يفيد وعلى ما جرى به قضاء النقض عدم تغييره لتلك الطائفة ولا ينهض وحده دليلاً على رجوعه إليها إذ كان قد سبق له الخروج منها إذ قد يكون المراد منه مجرد تيسير توثيق العقد دون مساس بالملة أو المذهب أو الطائفة التي أصبح ينتمي إليها حقيقة الواقع^(١).

٢ - توثيق الزواج لغير المسلمات يخرج من إختصاص المأذونين الشرعيين.. إلا إنه لا يقع باطلا مطلقا إذا ما قام المأذون بتوثيقه .

وإن كان توثيق الزواج بغير المسلمات يخرج عن إختصاص المأذونين الشرعيين طبقاً للمادتين ١٨، ١٩ من لائحة المأذونين. إلا أن عقد التصديق على الزواج- الذي قام به المأذون بين زوج مسلم وزوجة كتابية- لم يقع باطلا بطلانا جوهرياً إذا إتفق المتعاقدان على الزواج وإن كان من الجائز أن يطراً عليه البطلان حين يتضح أن الزوجة لم تكن مسلمة وأنه لم تتبع الإجراءات الخاصة بالشكل الذي أوجب القانون اتباعها ويجوز إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات باعتبار أن ديانة الزوجة وإعتبارها مسلمة ضمناً تبعاً لتوثيق عقد الزواج بمعرفة المأذون لا يمكن إعتبارها من البيانات التي قام بها محرره في حدود مهمته^(٢).

^١ - نقض ١٩٧٦/١١/١٧ - طعن ٢٤ لسنة ٤٥ ق - المجموعة - السنة ٢٧ - ص ١٦١٢

^٢ - نقض ١٩٧٧/٤/٢٧ طعن ١٩ لسنة ٤١ ق - المجموعة - السنة ٢٨ - ص ١٠٨٤

٣ - اختصاص مكاتب التوثيق بتوثيق زواج الطوائف المسيحية

مؤدى نص المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥. ونص المادة الثالثة من القانون الأخير أن المشرع إنتزع عملية توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية من رجال الدين الذين يقومون بطقوسه وإعطائها إما لمكاتب التوثيق أو لموثق منتدب له الإمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولى التوثيق بها دون أن يجعل من التوثيق شرطا لازما لصحة العقد. وإنما ينعقد العقد صحيحا وتترتب عليه آثاره بإتمام المراسم الدينية يؤيد هذا النظر ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥^(١).

تعليق: نصت المذكرة الإيضاحية للقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ التي أشار إليها الحكم السابق في هذا الصدد على أنه: "..... بمناسبة صدور القانون بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج والإشهادات التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجالس المالية.. ورؤى الإبقاء على نظام المأذنين فيما يتعلق بتوثيق عقود الزواج لدى المسلمين لما فيه من التيسير في الإجراءات وقربه دائما من المتعاقدين وضمان مراقبته والإشراف عليه. كما رؤى تنظيم توثيق عقود الزواج بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدي الطائفة والملة بوضع نظام مماثل لنظام المأذنين فجعل الاختصاص في توثيق عقود الزواج لموثقين منتدبين يكون لهم إمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولون التوثيق فيها وعلى الأيمس بذلك التوثيق الإجراءات الدينية كما عهد إلى مكاتب التوثيق بـ تحرير جميع الإشهادات الأخرى التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمحاكم المالية عدا الإشهادات التي ينص القانون على جعلها من اختصاص المحكمة.....".

^١ - نقض ١٩٧٢/١١/١٥ - طعن ١٥ لسنة ٣٨ ق - المجموعة - السنة ٢٣ ص ١٢٤٢

٤ - توثيق عقد الزواج عند الطوائف المسيحية ليس شرطاً لازماً لصحة العقد بل هو من

قبيل إعداد الدليل لإثبات الزواج

مؤدى نص المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع إنتزع عملية توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية من رجال الدين الذين يقومون بطقوسه وأعطاهام لمكتب التوثيق بالنسبة للمصريين غير المسلمين عند اختلاف الملة أو الطائفة وخولها لموثق منتدب له الإمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولى التوثيق بها بالنسبة للمصريين غير المسلمين متحدي الملة والطائفة. دون أن يجعل من التوثيق شرطاً لازماً لصحة العقد وإقتصر على جعله من قبيل إعداد الدليل لإثبات الزواج بمعنى أن عدم توثيق عقد الزواج أصلاً وعدم مراعاة الإجراءات الصحيحة فيه أو التراخي في توثيقه لا يؤثر في صحة الزواج إعتباراً بأن التوثيق إجراء لاحق على إنعقاد العقد وليس من أركانه الشكلية أو الموضوعية^(١).

٥ - للأجانب الخيار في توثيق محرراتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق

أو لدى جهاتهم القنصلية

إن ما جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ من انه "..... قد كان مقتضى توحيد جهات التوثيق أن تكون مكاتب التوثيق الجديدة هي التي تتولى توثيق جميع المحررات أيا كانت... وهذه المكاتب توثق المحررات المتعلقة بمواد الاحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين إلا أنه بالنسبة إلى الأجانب يكون لهم الخيار في توثيق محرراتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية تطبيقاً لقواعد القانون الدولي....." وما أورده تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب عن ذات القانون من أنه "..... يقتضى توحيد جهات التوثيق أن تلغي أقلام التوثيق بالمحاكم الوطنية والمختلطة وأن تحال إلى مكاتب التوثيق جميع أصول العقود الموثقة بها

^١ - نقض ١٩٧٦/١١/١٧ طعن ٢٤ لسنة ٤٥ المجموعة — السنة ٢٧ ص ١٦١٢

٤ - توثيق عقد الزواج عند الطوائف المسيحية ليس شرطاً لازماً لصحة العقد بل هو من

قبيل إعداد الدليل لإثبات الزواج

مؤدى نص المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع إنتزع عملية توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية من رجال الدين الذين يقومون بطقوسه وأعطاهام مكتب التوثيق بالنسبة للمصريين غير المسلمين عند اختلاف الملة أو الطائفة وخولها لموثق منتدب له الإمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولى التوثيق بها بالنسبة للمصريين غير المسلمين متحدي الملة والطائفة. دون أن يجعل من التوثيق شرطاً لازماً لصحة العقد وإقتصر على جعله من قبيل إعداد الدليل لإثبات الزواج بمعنى أن عدم توثيق عقد الزواج أصلاً وعدم مراعاة الإجراءات الصحيحة فيه أو التراخي في توثيقه لا يؤثر في صحة الزواج إعتباراً بأن التوثيق إجراء لاحق على إنعقاد العقد وليس من أركانه الشكلية أو الموضوعية^(١).

٥ - للأجانب الخيار في توثيق محرراتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق

أو لدى جهاتهم القنصلية

إن ما جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ من انه "..... قد كان مقتضى توحيد جهات التوثيق أن تكون مكاتب التوثيق الجديدة هي التي تتولى توثيق جميع المحررات أيا كانت... وهذه المكاتب توثق المحررات المتعلقة بمواد الاحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين إلا أنه بالنسبة إلى الأجانب يكون لهم الخيار في توثيق محرراتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية تطبيقاً لقواعد القانون الدولي....." وما أورده تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب عن ذات القانون من أنه "..... يقتضى توحيد جهات التوثيق أن تلغي أقلام التوثيق بالمحاكم الوطنية والمختلطة وأن تحال إلى مكاتب التوثيق جميع أصول العقود الموثقة بها

١ - نقض ١٩٧٦/١١/١٧ طعن ٢٤ لسنة ٤٥ المجموعة — السنة ٢٧ ص ١٦١٢

٤ - توثيق عقد الزواج عند الطوائف المسيحية ليس شرطا لازما لصحة العقد بل هو من

قبيل إعداد الدليل لإثبات الزواج

مؤدى نص المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع إنتزع عملية توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية من رجال الدين الذين يقومون بطقوسه وأعطاهام لمكتب التوثيق بالنسبة للمصريين غير المسلمين عند اختلاف الملة أو الطائفة وخولها لموثق منتدب له إمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولى التوثيق بها بالنسبة للمصريين غير المسلمين متحدي الملة والطائفة. دون أن يجعل من التوثيق شرطا لازما لصحة العقد واقتصر على جعله من قبيل إعداد الدليل لإثبات الزواج بمعنى أن عدم توثيق عقد الزواج أصلا وعدم مراعاة الإجراءات الصحيحة فيه أو التراخي في توثيقه لا يؤثر في صحة الزواج اعتبارا بأن التوثيق إجراء لاحق على انعقاد العقد وليس من أركانه الشكلية أو الموضوعية^(١).

٥ - للأجانب الخيار في توثيق محرراتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية

إن ما جاء بالمذكرة الايضاحية لقانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ من انه "..... قد كان مقتضى توحيد جهات التوثيق أن تكون مكاتب التوثيق الجديدة هي التي تتولى توثيق جميع المحررات أيا كانت... وهذه المكاتب توثق المحررات المتعلقة بمواد الاحوال الشخصية بالنسبة إلى غير المسلمين إلا أنه بالنسبة إلى الأجانب يكون لهم الخيار في توثيق محرراتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية تطبقا لقواعد القانون الدولي....." وما أورده تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب عن ذات القانون من أنه "..... يقتضى توحيد جهات التوثيق أن تلغي أقلام التوثيق بالمحاكم الوطنية والمختلطة وأن تحال إلى مكاتب التوثيق جميع أصول العقود الموثقة بها

^١ - نفع ١٩٧٦/١١/١٧ طعن ٢٤ لسنة ٤٥ المجموعة - السنة ٢٧ ص ١٦١٢

والدفاتر والوثائق المتعلقة بها... أما المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية لغير المسلمين فتختص بها مكاتب التوثيق إذ يجب أن تختص جهة واحدة بعد إلغاء المحاكم المختلطة بالتوثيق لغير المسلمين في محررات أحوالهم الشخصية التي يتطلب القانون حالا أو مستقبلا توثيقها مع عدم حرمان الأجانب من حقهم في توثيق هذه المحررات أمام جهاتهم القنصلية طبقا للقواعد العامة في القانون الدولي....." ما جاء بهذا التقرير وتلك المذكرة لا يعدو أن يكن إفصاح من المشرع الوقت على استمرار تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص بالنسبة لمحررات الأحوال الشخصية بالأجانب دون أن تكون هناك أدنى صلة لذلك بمسألة الإمتيازات الأجنبية أو فترة الإنتقال التي صاحبت إلغائها^(١).

٦ - شكل عقد الزواج يخضع لقانون بلد إبرامه أو لقانون الزوجين

للزوجين أن يبرما زواجهما في الشكل الذي يقتضيه قانونهما الشخصي أو يبرما زواجهما في الشكل المقرر طبقا لقانون البلد الذي عقد فيه وإثبات الزواج يخضع للقانون الذي يحكم شكله^(٢).

٧ - الوعد و الإستيعاد لا ينعقد به الزواج

من المقرر شرعا أن الوعد والإستيعاد لا ينعقد به زواج وأن الزواج لا يصح تعليقه بالشرط ولا إضافته إلى المستقبل^(٣).

^١ - نقض ١٩٧٤/١٢/٤ طعن ٢٧ لسنة ٢٧ ق - المجموعة - السنة ٢٥ ص ١٣٢٩

^٢ - نقض ١٩٧٨/٣/١ طعن ٢٧ لسنة ٤٥ ق - المجموعة - السنة ٢٩ ص ٦٥١

^٣ - نقض مدني ١٩٦٢/١/١٧ طعن ١٠ لسنة ٢٩ ق - المجموعة - السنة ١٣ ص ٧٢

٨ - فساد الزواج الذي لا يحضره شهود

الزواج الذي لا يحضره شهود هو زواج فاسد وبالدخول الحقيقي تترتب عليه اثار الزواج الصحيح ومنها النسب^(١).

٩ - زواج المسلمة بغير المسلم حرام لا ينعقد أصلاً ولا يثبت منه النسب

المسلمة لا تتزوج إلا مسلماً وزواج المسلمة بغير المسلم حرام باتفاق لا ينعقد أصلاً ولا يثبت منه النسب.

١٠ - لا ينعقد أصلاً زواج المرتدة عن الإسلام بغير المسلم ولا ينتج فراشا ولا يثبت

نسباً يولد حقاً في الإرث

من المقرر شرعاً وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن زواج المسلمة بغير المسلم كتابياً كان أم غير كتابي حرام باتفاق ولا ينعقد أصلاً. كما أن المرأة المسلمة إذا ارتدت ثم تزوجت لا ينعقد لها زواج. لما كان ذلك فإن معاشرة والددة الطاعنين لوالد المطعون عليه (المسيحي) سواء قبل ردتها أو بعدها محرمة شرعاً لا تنتج فراشا ولا تثبت نسباً يتولد عنه أي حق في الميراث^(٢).

١١ - خلو عبارات الطلاق على الإبراء مما يفيد إيقاع يمين الطلاق يعتبر مجرد إيجاب

من الزوجة لم يصادفه قبول من الزوج.

الطلاق على مال هو يمين من جانب الزوج ومعارضة من جانب الزوجة لا يتم إلا بإيجاب وقبول من الجانبين وإذا كانت عبارة الإقرار الصادر من الزوجة إنما تتضمن إبرانها لزوجها من مؤخر صداقها ونفقتها وجميع الحقوق الزوجية المترتبة لها بموجب عقد الزواج مقابل حصولها على الطلاق. وقد خلت مما يفيد إيقاع الزوج بيمين الطلاق على

^١ - نقض ١٩٦٦/١٢/٧ - طعن ١٤ لسنة ٣٣ ق - المجموعة - السنة ١٧ - ص ١٨١١

^٢ - نقض ١٩٧٥/١٢/٢٤ - طعن ٩ لسنة ٤٤ ق - المجموعة - السنة ١٧ - ص ١٦٩٢

زوجته مقابل هذا العرض. فان هذه العبارة بمجرد لا تعدو وأن تكون مجرد إيجاب من الزوجة بعرض العوض على الزوج مقابل حصولها على الطلاق لم يصادفه قبول منه بإيقاع الطلاق فعلاً. ومن ثم فلا يتحقق فيها وصف الطلاق على مال وشروطه وبالتالي لا يترتب عليها أثره المقرر شرعاً^(١).

١٢ - العبارة الدالة بلفظها الصريح على حل رباط الزوجية يقع بها الطلاق فور صدورها

العبارة الدالة بلفظها الصريح على حق رباط الزوجية متى صدرت من زوج هو أهل لإيقاع الطلاق وصادفت محلاً يقع بها الطلاق فور صدورها ويكون طلاقاً مستقلاً قائماً بذاته ولا يغير من ذلك ما اقترن بها من أنها تأييد لطلاق سابق إذ ليس من شأن هذه الاضافة أن تحول دون تحقيق الأثر الفوري المترتب عليها شرعاً^(٢).

١٣ - الطلاق يقع باللفظ الصريح دون حاجة إلى نية الطلاق

المقرر في قضاء محكمة النقض انه يشترط فيما يقع به الطلاق أن يصدر ممن يملكه ما يفيد رفع القيد الثابت بالزواج الصحيح بلفظ الطلاق أو ما يقوم مقامه حالاً بالطلاق البائن أو مالا بالطلاق الرجعي اذا لم تعقبه الرجعة أثناء العدة على أن يصادف محلاً لوقوعه ويقع الطلاق باللفظ الصريح قضاء وديانة دون حاجة إلى نية الطلاق ومن ثم فان لفظ الطلاق الصريح الصادر من الطاعن بالإشهاد- أمام المأذون- والذي ورد منجزاً غير معلق يقع به الطلاق طبقاً للنصوص الفقهية باعتباره منبث الصلة بما يسوقه الطاعن من أن نيته إنصرفت إلى إثبات طلاق معلق على شرط وقر في ذهنه تحققه^(٣).

١ - نقض ١٩٦٣/١١/١٣ - طعن ٩ لسنة ٣١ ق - المجموعة - السنة ١٤ - ص ١٠٤٥

٢ - نقض ١٩٦٩/٥/٧ طعن ٢٠ لسنة ٣٦ ق - المجموعة - السنة ٢٠ - ص ٧٥١

٣ - نقض ١٩٧٩/٤/٢٨ - طعن ٣٠ لسنة ٤٤ ق - المجموعة - السنة ٢٧ - ص ١٠٢٤

١٤ - لا يلزم في الرجعة أن تكون ثابتة بورثة رسمية

الرجعة عند الحنفية في استدامة ملك النكاح بعد أن كان الطلاق قد حدده بانتهاء العدة فهي ليست انشاء لعقد زواج بل امتداد للزوجية القائمة وتكون بالقول أو بالفعل ولا يشترط لصحتها الإشهاد عليها ولا رضا الزوجة ولا علمها مما لا يلزم لسماع الدعوى بها أن تكون ثابتة بوثيقة رسمية على نحو ما إستلزمته الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالنسبة لدعوى الزوجية وذلك تحقيقاً لأغراض إجتماعية إستهدفها المشرع من وضع هذا الشرط بالنسبة لهذا الزواج وهو ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية لللائحة الشرعية^(١).

١٥ - شروط صحة الإقرار بالبنوة

النسب كما يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالبينة يثبت بالإقرار ويشترط لصحة الإقرار بالبنوة أن يكون الولد مجهول النسب لا يعرف له أب وأن يكون ممكناً ولادة هذا الولد لمثل المقر وأن يصدق الولد المقر في إقراره إن كان مميزاً. وصدور الإقرار صحيحاً مستوفياً شرائطه ينطوي على اعتراف ببنوة الولد بنوة حقيقية وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال^(٢).

١٦ - النسب يثبت بالإقرار.. ولا يحتمل النفي بعد الإقرار

النسب يثبت بالإقرار وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي لأن النفي يكون إنكاراً بعد الإقرار فلا يسمع وإذا أنكر لورثته نسب الصغير بعد الإقرار فلا يلتفت إليهم لأن النسب قد ثبت بإعتراف المقر وفيه تحميل لنسب على نفسه وهو أدرى من غيره بالنسب لما أقر به فيرجح قوله على قول غيره^(٣).

١ - نقض ١٩٧٢/٥/٣١ - طعن ١٨ لسنة ٣٨ ق - المجموعة - السنة ٢٣ ص ٥٣

٢ - نقض ١٩٧٥/١/١٥ - طعن ٤١ لسنة ٤٠ ق - المجموعة - السنة ٢٦ لسنة ١٩٢

٣ - نقض ١٩٧٣/١٢/٥ - طعن ٢٦ لسنة ٣٩ ق - المجموعة - السنة ٢٤ ص ١٢٣٢

١٤ - لا يلزم في الرجعة أن تكون ثابتة بورثة رسمية

الرجعة عند الحنفية في استدامة ملك النكاح بعد أن كان الطلاق قد حدده بانتفاء العدة فهي ليست انشاء لعقد زواج بل امتداد للزوجية القائمة وتكون بالقول أو بالفعل ولا يشترط لصحتها الإشهاد عليها ولا رضا الزوجة ولا علمها مما لا يلزم لسماع الدعوى بها أن تكون ثابتة بوثيقة رسمية على نحو ما إستلزمته الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالنسبة لدعوى الزوجية وذلك تحقيقاً لأغراض إجتماعية إستهدفها المشرع من وضع هذا الشرط بالنسبة لهذا الزواج وهو ما افصحت عنه المذكرة الايضاحية للائحة الشرعية^(١).

١٥ - شروط صحة الإقرار بالبنوة

النسب كما يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالبنينة يثبت بالإقرار ويشترط لصحة الإقرار بالبنوة أن يكون الولد مجهول النسب لا يعرف له أب وأن يكون ممكناً ولادة هذا الولد لمثل المقر وأن يصدق الولد المقر في إقراره إن كان مميزاً. وصدور الإقرار صحيحاً مستوفياً شرائطه ينطوي على اعتراف ببنوة الولد بنوة حقيقية وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال^(٢).

١٦ - النسب يثبت بالإقرار.. ولا يحتمل النفي بعد الإقرار

النسب يثبت بالإقرار وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي لأن النفي يكون إنكاراً بعد الإقرار فلا يسمع وإذا أنكر لورثته نسب الصغير بعد الإقرار فلا يلتفت إليهم لأن النسب قد ثبت بإعتراف المقر وفيه تحميل لنسب على نفسه وهو أدري من غيره بالنسب لما أقر به فيرجح قوله على قول غيره^(٣).

١- نقض ١٩٧٢/٥/٣١ - طعن ١٨ لسنة ٣٨ ق - المجموعة - السنة ٢٣ ص ٥٣

٢- نقض ١٩٧٥/١/١٥ - طعن ٤١ لسنة ٤٠ ق - المجموعة - السنة ٢٦ لسنة ١٩٢

٣- نقض ١٩٧٣/١٢/٥ - طعن ٢٦ لسنة ٣٩ ق - المجموعة - السنة ٢٤ ص ١٢٣٢

١٧ - توثيق محضر التبني الخاص بالأجانب موكول لرئيس المحكمة الابتدائية وحده

إستثناء من احكام قانون التوثيق ١٩٤٧/٦٨

مؤدى نص المادة ٩١١ من قانون المرافعات ان الشارع قصد إستثناء من أحكام قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ إسناد الإختصاص بتوثيق محضر التبني إلى رئيس المحكمة الابتدائية دون وكلائها أو قضائها وذلك لإعتبارات تتعلق بطبيعة التبني من حيث جوازه وتوافر ما تستلزمه القوانين الأجنبية من شروط قد تدق على غيره. وهو ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع الى قانون المرافعات^(١).

ثالثاً: توثيق الأجانب

١ - حجية المحررات الرسمية التي تقوم بتوثيقها الجهات القنصلية في مصر

المحررات الرسمية التي تقوم بتوثيقها الجهات القنصلية في مصر وفقاً لقوانين الدول التي تتبعها تلك الجهات تعتبر محررات رسمية أجنبية فيكون لها بهذه المثابة حجيتها في الإثبات ولكنها لا تتمتع بالقوة التنفيذية إلا بعد شمولها بالأمر بالتنفيذ وفق المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات السابق^(٢).

١ - نقض ١٩٧٠/١/١٤ - طعن ١٢ لسنة ٣٧ ق - المجموعة - السنة ٢١ ص ٩
٢ - نقض ١٩٧٤/١٢/٤ - طعن ٢٧ لسنة ٣٧ ق - المجموعة - السنة ٢٥ ص ١٣٢٩

٢ - حق الأجانب المقرر لهم في التوثيق تطبيقاً لقواعد الاسناد المقررة في القانون الدولي الخاص

ان تعديل قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بمقتضى القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أثار إلغاء المحاكم الشرعية والمالية، لا علاقة له البتة بحق الأجانب المقرر لهم- في التوثيق- تطبيقاً لقواعد الاسناد في القانون الدولي الخاص وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون الأخير بقولها أنه بمناسبة صدور القانون بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية رؤية تنظيم توثيق عقود الزواج و الإشهادات التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية والمجالس المالية. وقد وضع المشروع الحالي متضمناً هذا التنظيم...." يزيد ذلك أن قواعد الإسناد المشار إليها كان معمولاً بها خلال سريان الإمتيازات الأجنبية وفي فترة الإنتقال فكانت المادة ٧٨ من القانون المدني المختلط تنص على أن تراعى في أهلية الموصي لعمل الوصية وفي صيغتها الأحكام المقررة لذلك في قانون الدولة التابع لها الموصي كما تنص المادة ٥٥ من القانون المدني الأهلي على أن تراعى في أهلية الموصي لعمل الوصية وفي صيغتها الأحكام المقررة لذلك في الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصي وكذلك في المادة ٢٩ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة والمادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧ بشأن اختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية اللتين تنصان على أن يرجع في الوصايا الى قانون بلد الموصي. وظل هذا الوضع في القانون المدني الحالي عقب إلغاء الإمتيازات إذا احتفظت بهذه القاعدة فيه مع تعميم في الصياغة لتشمل سائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ومع تعيين الوقت الذي يعتد فيه ببيان القانون الواجب التطبيق وهو ما نصت عليه المادة ١٧ منه^(١).

^١ - نقض ١٩٧٤/١٢/٤ طعن ٣٧ لسنة ٣٧ ق المجموعة — السنة ٥ ص ١٣٢٩

٣ - ليس هناك نص تشريعي يحظر قيام قناصل الدول الأجنبية في مصر بأعمال

التوثيق

العرف مصدر أصيل من مصادر القانون الدولي ولا يوجد نص تشريعي في مصر يحظر قيام قناصل الدول الأجنبية في مصر بأعمال التوثيق ولا تعارض بهذه المثابة بين هذا الوضع وبين ما نصت عليه الفقرة "و" من المادة الخامسة من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية والتي إنضمت إليها جمهورية مصر العربية إعتباراً من ٢١ يوليو ١٩٦٥ التي تقضي بأن الوظائف القنصلية تشمل القيام بأعمال التوثيق والأحوال المدنية وممارسة الأعمال المشابهة وبعض الأعمال الأخرى ذات الطابع الإداري ما لم يتعارض مع قوانين ولوائح الدولة الموفد إليها^(١).

٤ - المحررات التي يجريها القناصل المصريون في الخارج بوصفهم موثقين لها ذات

القوة الرسمية للمحررات الموثقة في مصر

النص في الفقرة الثانية عشرة من المادة ٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسي والقنصلي. يعني أن المحررات التي يجريها القناصل المصريون في الخارج بوصفهم موثقين يكون لها ذات القوة الرسمية للمحررات التي تحرر وتوثق في مصر وهو تطبيق لمبدأ الامتداد الإقليمي لسلطة الدولة خارج حدودها ولا يمكن أن يفيد النص قصر القوة الرسمية للعقود داخل حدود مصر وحدها لا يغير من ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من المرسوم الصادر بتاريخ ٥ من أغسطس ١٩٢٥ والمعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالنظام القنصلي كانت تقضي بأن للعقود التي يحررها القناصل المصريون في الخارج "..... قوة العقود الرسمية وتكون واجبة التنفيذ في القطر المصري بمقتضى صورها المسلمة المصدق عليها بالصفة القانونية وتكون كذلك

^١ - نقض ١٩٧٤/١٢/٤ طعن ٣٧ لسنة ٣٧ ق المجموعة — السنة ٥ ص ١٣٢٩

واجبة التنفيذ في الخارج إذا أجازت ذلك العادات و الاتفاقيات السياسية لأن هذه الفقرة انما تتعلق بتنفيذ المحرر الرسمي لا بقوته في الإثبات ولم يجد المشرع داعي لترديدها في القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ لأن القواعد العامة في قانون المرافعات تغني عنها^(١).

ثالثاً: التصديق على التوقيعات

١ - حجية البيانات الواردة في دفتر التصديق على التوقيعات

إذا كان الحكم لم يعتمد في إثبات صورية عقد البيع محل الدعوى على شهادة من واقع دفتر التصديق على التوقيعات بل إطلعت المحكمة على كتابه مدونة في الدفتر المذكور بها إمضاء للمقر وقع به أمام الكاتب المختص فإنه يكون قد اعتمد على سند كتابي صالح للاحتجاج به على الموقع وعلى خلفائه لأعلى صورة لمحرر عرفي مجردة من أية قيمة في الإثبات^(٢).

رابعاً: إثبات التاريخ

١ - اشتراط إثبات التاريخ في المخالصات ليس من قواعد النظام العام

إذا كان ما تقضي به المادة ٣٩٥ من القانون المدني المنطبقة على واقعة الدعوى والمقابلة للمادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من اشتراط التاريخ الثابت في المخالصات لتكون حجة على الغير بتاريخها هذه القاعدة- قاعدة تبوت التاريخ- ليست من قواعد النظام العام وإنما وضعت لحماية الغير. وكان الطاعنان لم يتمسكا في صحيفة الطعن بالنقض بعدم ثبوت التاريخ واقتصرا على وجوب التسجيل فإنه يكفي التاريخ العرفي لتكون الورقة حجة على الغير رغم عدم وجود التاريخ الثابت. أخذا بأنهما قد نزلا عن حقهما فيه وقد أوردت المذكرة الإيضاحية أن هذه المادة لا تنطبق إذا كان من يحتج عليه بالتاريخ قد أعترف بصحته صراحة أو ضمناً أو تنازل عن التمسك بعدم مطابقته للواقع^(٣).

^١ - نقض ١٩٧٤/١٢/٤ طعن ٣٧ لسنة ٣٧ ق المجموعة — السنة ٥ ص ١٣٢٩

^٢ - نقض مدني ١٩٤٩/١٢/١ طعن ٢٠٥ لسنة ١٧ ق — المجموعة — السنة ١ ص ٤٨

^٣ - نقض مدني ١٩٧٧/٢/٩ طعن ٤٤١ لسنة ٤٣ ق — المجموعة — السنة ٣٨ ص ٤٠٠

٢ - إثبات التاريخ في محرر آخر

إن ورود المحرر في محرر آخر ثابت التاريخ من شأنه أن يجعله ثابت التاريخ من يوم ثبوت تاريخ المحرر الذي ورد فيه^(١).

خامساً: المحررات الرسمية

١ - المقصود بالعقد الرسمي

المقصود بالعقود الرسمية المشار إليها في المادة ٤٥٧ من قانون المرافعات السابق ، الأعمال القانونية التي تتم أمام مكاتب التوثيق للشهر العقاري والمتضمنة إلزاماً بشئ يمكن اقتضاؤه جبراً مما يجعل لها بهذه المثابة قوة تنفيذية تجيز لصاحب الحق الثابت فيها أن ينفذ بها دون حاجة لالتجاء الى القضاء^(٢).

٢ - وجوب الرسمية في بيع السفينة (ما يخرج من عداد السفن)

أ - لم يعن قانون التجارة البحري الصادر عام ١٨٨٣ بتعريف السفينة إلا انه يمكن تحديد معناه بالرجوع الى مجموع أحكام ذلك القانون التي يبين منها أن نطاقه يتحدد بأعمال الملاحة البحرية وأن السفينة هي الأداة الرئيسية لهذه الملاحة. وعلى ذلك إذا أطلقت عبارة السفينة في بعض نصوصه بغير قيد كما هو الحال بالمادة الثالثة منه التي تنص على أن "بيع السفينة كلها أو بعضها بيعاً اختيارياً يلزم أن يكون بسند رسمي سواء حصل قبل السفر أو في أثناءه وإلا كان البيع لاغياً" فإن مفاد ذلك هو إخضاع كل منشأة عائمة تقوم بالملاحة البحرية لحكم هذا النص بغض النظر عن حمولتها أو حجمها أو طريقة بنائها أو أبعادها وأيا كانت أدواتها شراعية أو بخارية وسواء أعدت السفينة بحسب صنعها لتحمل

^١ - نقض مدني ١٩٥٠/٤/٦ طعن ١٣٥ لسنة ١٩ ق - المجموعة - السنة ١ ص ٤٦٤

^٢ - نقض مدني ١٩٧١/١/١٩ طعن ٢٥٧ لسنة ٣٦ ق - المجموعة - السنة ٢٢ ص ٥٢

مخاطر الملاحة في أعالي البحار أو لمجرد الملاحة الساحلية أو الحدية وبغير التفات إلى الغرض من تشغيلها بأن كانت سفينة تجارية أو سفينة للصيد والنزهة.

ب - الوصف الذي يسبغ على المنشأة العائمة لتكون سفينة بالمعنى المتقدم يتوقف تحديده على الكشف عن نشاطها وفقا للمكان الذي تقوم بالملاحة فيه فإذا كان هذا المكان هو البحر وتحقق تخصيصها للملاحة فيه صدق عليها هذا الوصف ومن ثم فإنه يخرج من نطاقه المراكب التي تخصص للملاحة الداخلية بنهر النيل وفروعه وترعة أيا كانت حمولتها ولو كانت تسير بالبخار كما يخرج من نطاقها أيضا كافة المنشآت العائمة التي تعمل داخل البوغازات بالمواني كالأرصقة والكباري العائمة وسفن السحب والإرشاد والكرافات وقوارب الغطاسة والمراكب المعدة لنقل البضائع والركاب من السفن إلى الأرض وبالعكس وغيرها من المنشآت العائمة الأخرى التي تقوم بحسب ما خصصت له بملاحة بحرية خارج المواني. وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن بطلب بطلان عقد بيع سفينة شراعية لعدم افراغه في الشكل الرسمي إعمالا لحكم المادة الثالثة من قانون التجارة البحري تأسيسا على أنه "لا يكفي لإعتبار المنشأة سفينة بحرية في عداد السفن التي تخضع لشرط الرسمية عند التعاقد على بيعها ثبوت كونها تعمل في مياه البحار وإنما يتطلب الحال إقامة الدليل على أنها مخصصة للقيام بسفريات في أعالي البحار أو أنها تقوم بذلك فعلا على وجه الاعتبار" في حين أن القيام بسفريات في أعالي البحار ليس شرطا لأعتبار المنشأة سفينة بحرية بل يكفي في هذا الخصوص تحقيق تخصيصها أو قيامها على وجه الإعتياد بالملاحة الساحلية أو الحدية كما سبق بيانه. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تفسير المادة الثالثة من قانون التجارة البحري مما يستوجب نقضه^(١).

^١ - نقض مدني ١٩٥٩/٥/٧ - طعن ٥٨ المجموعة - السنة ١ - ص ٣٩٥

سادساً: العقيدة الدينية

١ - للأشخاص مطلق الحرية في تغيير الدين أو المذهب

المستقر في قضاء محكمة النقض أن للشخص أن يغير دينه أو مذهبه وهو في هذا مطلق الإرادة تحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة، إذ الاعتقاد الديني مسألة نفسية فلا يمكن لأي جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية وحدها^(١).

٢ - يكفي تلفظ غير المسلم بالشهادتين لاعتباره من المسلمين دون حاجة إلى أي إجراء آخر

إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المتوفي لبناني الجنسية فإن القانون اللبناني هو المرجع في تحديد ورثته وذلك في حدود ما لا يتعارض من أحكامه مع النظام العام أو الآداب في مصر. لما كان ما تقدم وكان القانون اللبناني وعلى ما يتضح من حكم محكمة التمييز اللبنانية المقدم من المطعون عليها- لا تعتد بإسلام غير المسلم إلا إذا تم وفقاً للأوضاع المحددة بها. ولذا لم تعتد المحكمة المذكورة بإسلام المتوفي لعدم إتباعه هذه الأوضاع بينما المقرر شرعاً أنه يكفي لإسلام غير المسلمين واعتباره في عداد المسلمين أن يتلفظ بالشهادتين دون حاجة لإتخاذ أي إجراء آخر، وهو ما ليس محل خلاف. وهي من القواعد الأصولية في الشريعة الإسلامية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام القانوني والإجتماعي الذي يستقر في ضمير الجماعة بحيث يتأذى الشعور العام عند عدم الإعتداد بها وتغليب قانون أجنبي التي ترفع إليه فإنه لا مجال لتطبيق أحكام القانون اللبناني في هذا الخصوص^(٢).

^١ - نقض ١٩٧٥/١١/٥ طعن ١٧ لسنة ٤٣ ق — المجموعة — السنة ٢٦ ص ١٣٧٦ أيضاً نقض ١٩٦٩/١/٢٩ — طعن

١٩ لسنة ٣٦ ق المجموعة — ١ لسنة ٢٠ — ص ١٨٧

^٢ - نقض ١٩٧٩/٦/٢ طعن ٤٨ ق — المجموعة — السنة ٣٠ — ص ٧٢٢

الباب الثاني فتاوى مجلس الدولة بشأن التوثيق

١- امتناع مصلحة الشهر العقاري عن إثبات تاريخ عقد إيجار جاوزت مدته تسع سنوات غير جائز (قبل تعديل القانون ١٩٤٦/١١٤ بالقانون ١٩٥٧/٨٢)

ان المادة التاسعة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري قد تناولت التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية الأصلية أو نقله أو تغييره أو زواله وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك. فأوجب شهرها بطريق التسجيل. ورتبت الجزاء القانوني على مخالفة حكمها. فقررت أنه يترتب على عدم التسجيل أن الحقوق المشار إليها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول لا بين ذوي الشأن ولا بالنسبة إلى غيرهم ولا يكون لها من الأثر سوى الإلتزامات الشخصية بين ذوي الشأن. ثم عرضت المادة الحادية عشرة للإيجارات والسندات التي ترد على منفعة العقار إذا زادت مدتها على تسع سنوات والمخالصات أو الحوالات بأكثر من أجره ثلاث سنوات مقدما وكذلك الأحكام النهائية المثبتة لشيء من ذلك فأوجب تسجيلها ورتبت بدورها الجزاء القانوني على مخالفة حكمها فقررت أنه يترتب على عدم التسجيل أنها لا تكون نافذة في حق الغير فيما زاد على مدة تسع سنوات بالنسبة إلى الإيجارات والسندات وفيما زاد على أجره ثلاث سنوات بالنسبة إلى المخالصات والحوالات.

وواضح من مقارنة هذين النصين أن المشرع قد ميز بين التصرفات التي ترد على حق من الحقوق العينية الأصلية وتلك التي ترد على منفعة العقار رغم اتحاد العلة من إيجاب شهر المحرر في كلا النوعين وهي حماية الغير حرصا على إستقرار المعاملات. فبينما جعل التصرف في الحالة الأولى غير ذي أثر فيما قصد إليه بين ذوي الشأن وبالنسبة إلى الغير إذا به يجعل التصرف في الحالة الثانية نافذا فيما بين المتعاقدين ومنتجا لكافة آثاره القانونية وقصر الجزاء القانوني على عدم إجراء التسجيل في إنه لا يكون نافذا في حق الغير فيما زاد على تسع سنوات بالنسبة إلى الإيجارات.

وينبني على هذا أن ذلك النوع من المحررات يجوز إثبات تاريخه طالما أرتضى أصحاب الشأن فيها أن تقف الآثار القانونية المترتبة عليها عند الحد الذي كفلته القوانين للمحرر الثابت التاريخ. إذا الوجوب الذي فرضته نصوص قانون الشهر العقاري هو وجوب سلمي

يترتب على عدم القيام به تخلف الآثار القانونية التي تنشأ عن تلك المحررات والتي قصد بها الى تحقيقها ولا حجة فيما قد يقال من أن الاكتفاء بإثبات تاريخ هذا النوع من المحررات يترتب عليه الإضرار بمصلحة الغير تلك التي إستهدف قانون الشهر العقاري حمايتها، فالمحرر غير المسجل لا ينفذ في حق الغير طالما لم يتم تسجيله وذلك فيما زاد على تسع سنوات بالنسبة للإيجارات ومن ثم فإن مصلحة الغير مكفولة تماما بمقتضى نصوص القانون. كما أنه لا محل للإستناد إلى نص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق التي تقضي بأنه لا يقبل إثبات تاريخ المحررات واجبة شهر اذا اللائحة لا ينبغي لها ان تعدل أو تخرج على أحكام القانون الصادرة تنفيذ له، ومن ثم فإنه لا يجوز لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق الإمتناع عن اثبات تاريخ عقد ايجار بلغت مدته ١٥ سنة.

تعليق: كان سند الفتوى السابقة أنه لا محل للإستناد إلى نص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق التي تقضي بأنه لا يقبل إثبات تاريخ المحررات واجبة الشهر إذ اللائحة لا ينبغي لها ان تعدل أو تخرج على أحكام القانون الصادرة تنفيذا له ومن ثم فإنه لا يجوز لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق الإمتناع عن إثبات تاريخ عقد إيجار بلغت مدته ١٥ سنة.

ولقد كانت هذه الفتوى مستندة إلى صحيح القانون وقت صدورها عام ١٩٥٥ إلا ان المشرع قد عدل أحكام القانون ١٩٤٦/١١٤ بالقانون ٨٢ في ٣٠ مارس ١٩٥٧ مضيفا اليه المادة ١٢ مكرر والتي جرى نصها على أنه "لا يقبل إثبات تاريخ المحررات الواجب شهرها طبقا للمواد السابقة" ومن بين هذا المواد التي شملها النص الجديد نص المادة ١١ التي أوجبت تسجيل الإيجارات إذا زادت مدتها على تسع سنوات. ومن ثم لم يعد هناك مجال لأعمال هذه الفتوى، وأصبح إمتناع مصلحة الشهر العقاري عن إثبات تاريخ الإيجارات والسندات التي ترد على منفعة عقار إذا زادت مدتها على تسع سنوات أمرا واجبا متفقا مع صريح نص المادة ١٢ مكرر من القانون ١٩٤٦/١١٤.

- وجوب امتناع مصلحة الشهر العقاري عن اثبات تاريخ عقود الإيجار واجبة الشهر^(١).

^١ - راجع فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ملف ٢٨١/١/٥٤ في ١٩٩١/٦/٣٠

٢- إذا نص في الوكالة على عدم قابليتها للإلغاء وكانت صادرة لصالح الوكيل أو الغير فلا يجوز للموكل أن يقيدھا أو يلغیھا إلا برضاء من صدرت لصالحه الوكالة وإعمالاً لذلك فقد ذهبت إدارة الفتوى لوزارات الداخلية و الخارجية و العدل بمجلس الدولة إلى أنه إذا تم التصديق على التوقيع على مشروع المحرر في تاريخ ١٩٩٣/١/١ على الرغم من الغاء سند الوكالة في تاريخ ١٩٩٢/١٢/١٧ لا يمنع من شهر المحرر الخاص به^(١).

٣- لا تقوم قرينة قانونية تفيد أن كل توكيل وردت به عبارة ان الوكيل عن نفسه و بصفته الحق في البيع لنفسه دون الرجوع الى الموكل ، ودون ان يكون للأخير الحق في الغاء الوكالة لأنه تقاضى الثمن ، يعد بيعاً وتقرير ذلك رهين بما يكشف عنه الحقيقة القضائية في كل حالة، بحسب ظروفها وملابستها والاعتبارات الحاكمة لها^(٢).

٤- يجب على الموثق إثبات تاريخ عقد الإيجار دون أن يكون له الحق أو سلطة تقصى صحة العقد و سلطات أو أهلية المتعاقد لعدم وجود نص لا في قانون التوثيق ولا في لائحته التنفيذية ما يمنحه هذا الحق أو تلك السلطة حيث إن المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق الخاصة بإثبات التاريخ لا تقيد الموثق إلا بالتحقق من أن المحرر المراد إثبات تاريخه عقد واجب الشهر وذلك بعكس الحال عند توثيق المحررات العرفية فقد إستلزم المشرع تقصى سلامة وصحة المحرر المقدم إليه لتوثيقه و أهلية محرريه وأن مناط هذا الدور الذى اعطاه المشرع للموثق عند التوثيق يتفق مع قوة حجة المحرر فبينما أضفى المشرع على المحرر الموثق حجية المحرر الرسمي ولا يجوز إثبات عكس بياناته إلا بالطعن عليه بالتزوير ولم يضيف تلك الحجة على المحرر العرفي المثبت تاريخه^(٣).

٥- متى كانت الوكالة صادرة لصالح الوكيل فإنه لا يجوز للموكل عزل الوكيل أو الغاء الوكالة إلا برضاء من كانت الوكالة لصالحه وفى هذه الحالة فان عزل الوكيل لا يكون صحيحاً ولا يعزل ولكن تبقى وكالته قائمة بالرغم من عزله وأنه على الموثق فى هذه

^١ - فتوى إدارة الفتوى لوزارات الداخلية و الخارجية و العدل ملف ١٢٦ / ١٢٩/٦ في ١٩٩٣/٢/٢٠

^٢ - فتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى و التشريع بمجلس الدولة رقم ٥٤/١/٨٨ في ١٩٩٥/١/١٨

^٣ - فتوى إدارة الفتوى لوزارات الداخلية و الخارجية و العدل ملف ٢٣٠/٦/١٢٦ في ١٩٩٦/٧/١٠

الحالة أن يتثبت من ان الوكالة صادرة لصالح الوكيل وفي هذه الحالة يتمتع عليه إلغاء التوكيل إلا برضاء الوكيل^(١).

٦- ان عبارة "التوقيع على عقود البيع الابتدائية والنهائية" تتسع لتشمل البيع والشراء حيث ان التوقيع ينصرف إلى التوقيع سواء كان بائعا ام مشتريا^(٢).

٧- لا يجوز للوكيل بصفته إجراء توكيل للغير بمقتضى وكالته بإمكان التصرف بالبيع أو التنازل لنفسه لعدم منحه هذه السلطة "التعاقد مع النفس" بموجب التوكيل الممنوح له^(٣).

٨- وجوب السير في إجراءات شهر الحكم رقم ٤٧٥ لسنة ٢٠٠١ مدني كلى شمال القاهرة موضوعه صحة ونفاذ عقد البيع الصادر من الوكيل بصفته لصالح المدعى (المشتري) دون إدخال الأصل مصادقا على شهر الحكم حتى ولو كان تم إلغاء التوكيل من قبل الموكل أو الوكيل قبل رفع الدعوى من المدعى .

وجوب السير في إجراءات شهر الحكم رقم ٢١٦١ لسنة ٢٠٠٦ مدني كلى شمال القاهرة الصادر بصحة ونفاذ ٣ عقود دون إستلزام توقيع البائع بشخصه على العقد الثاني حتى ولو تم إلغاء التوكيل بعد صدور عقد البيع الأول ودون استلزام استصدار حكما في مواجهته شخصا^(٤).

٩- لا بد أن يتيح السجل التجاري التعاقد مع النفس كي يذكر ذلك في التوكيل الصادر بناء عليه فإذا تضمن التوكيل التعاقد مع النفس دون أن يشملها السجل يكون قد تم بالمخالفة للمادة ١٠٨ مدني^(٥).

١ - فتوى إدارة الفتوى لوزارات الداخلية والخارجية والعدل ملف ٣١٣/٦/١٢٦ في ٢٠٠١/٩/٨

٢ - فتوى إدارة الفتوى لوزارات الداخلية والخارجية والعدل ملف ٣٨٨/٦/١٢٦ في ٢٠٠٤/٧/٢٠

٣ - فتوى إدارة الفتوى لوزارات الداخلية والخارجية والعدل ملف ١/٤٨/٣/٢٠٠ في ٢٠٠٧/٤/٣٠

٤ - فتوى إدارة الفتوى لوزارات الداخلية والخارجية والعدل ملف ١/٩٢/٣/٢٠٠ في ٢٠٠٧/٩/١١

٥ - فتوى إدارة الفتوى لوزارات الداخلية والخارجية رقم ٤/٤٩/١/٢٠٠ في ٢٠١١/٢/١٩

ملحق رقم (١)
نماذج إرشادية للمحررات المستخدمة في
التوثيق

توكيل رسمي عام

رقم..... لسنة

غير مخصص للبيع

انه فى يوم الموافق

فرع

توثيق فى تمام الساعة

مكتب

بالمكتب

امامنا نحن موثق العقود المذكور

بالفرع

حضر

أولا : السيد / ديانة جنسية مهنة

الثابت الشخصية بموجب

المقيم

ثانيا : السيد / ديانة جنسية مهنة

الثابت الشخصية بموجب

المقيم

ثالثا : السيد / ديانة جنسية مهنة

الثابت الشخصية بموجب

المقيم

الموثق

الموكل

تابع توكيل رسمي عام

رابعاً : السيد / ديانة جنسية مهنة
الثابت الشخصية بموجب
.....
المقيم
وقرر انه وكل عن
السيد / ديانة جنسية مهنة
المقيم
وذلكفى:

أولاً : القضايا وإجراءات التقاضى وما يتعلق بها :-

جميع القضايا التى ترفع من أو عـ أمام جميع المحاكم وفى تقديم الأوراق لقلم المحضرين وتسليمها وفى الصلح والإقرار والإنكار والإبراء والطعن بالتزوير وطلب تحليف اليمين الحاسمه وردھا وقبولھا والطعن فى تقارير الخبراء والمحكمين وردھم واستبدالھم وفى طلب تعيين الخبراء وفى الحضور أمام جميع المحاكم بكافة أنواعھا من قضايا وتصرفات وخلافه والمحاكم الحسبية للأحوال الشخصية وفى التقرير وعمل المعارضات والإلتماسات والإشكالات والإستئناف فى جميع القضايا المدنية والجنائية والأحوال الشخصية وفى التقرير بالنقض فى الاحكام وتقديم المذكرات وفى اتخاذ جميع ما تقتضيه إجراءات التقاضى مما جمیعة وفى إستلام صور الأحكام وتنفيذھا وفى الحضور أمام الجهات الادارية أيا كانت ومصالح الحكومة ومصلحة الشهر العقارى ومكاتبھا ومأمورياتھا وتقديم الطلبات والتوقيع علیھا وعلى الإلتماسات والمذكرات وتسلم الأوراق والمستندات والعقود العرفية والرسمية وفى الحضور أمام مصلحة الضرائب ومأمورياتھا ولجان الطعن والتصالح وتقديم المذكرات وتسلم صور التقارير والتقديرات والمناقشة فیھا وقبول ما یرى قبوله ورفض ما یرى رفضه وفى تقديم الرسوم والأمانات للمحاكم وتسويتھا وقبض باقيھا وفى تسلم وتسليم الأوراق والأوامر والمستندات والعقود العرفية والرسمية من وإلى أقلام كتاب المحاكم والجهات الادارية والتوقيع نيابة عن التسليم فى كل ما ذكر وفى التقرير بفقد القسائم والتوقيع على محاضر المخالفات والحضور أمام محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة) وأذنته بتوكيل غيره فى كل أو بعض ما ذكر.

ثانياً : أعمال الإدارة :-

وللوكيل الحق فى إدارة الأطنان الزراعية والعقارات والأراضى الفضاء المملوكة لـ وفى تأجيرھا واستئجارھا وتحرير عقود الإيجار الخاصة بها وتحصيل أو دفع المبالغ الناتجة عن هذه الإيجارات وأخذ وإعطاء الإيصالات والمخالصات ومحاسبة المستأجرين وفى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لدى الجمعيات الزراعية ولجان المصالحة وفى فسخ عقود الإيجار أو التنازل عنها والتوقيع على

الموثق

الموكل

الأوراق والعقود المتعلقة بها وفي إقامة المباني وإزالتها وطلب الترخيص لذلك واستلامه ، وتمثيلاً أمام جميع المصالح الحكومية وغير الحكومية والقطاع العام والخاص بما في ذلك البلدية والتنظيم والهيئات والشركات العامة أو الخاصة والتوقيع إذا لزم الأمر ، وفي إستلام مواد البناء من أى جهة حكومية أو غير حكومية أو قطاع عام أو خاص ودفع المبالغ اللازمة والتعاقد مع المقاولين والعمال وغيرهم وتوقيع العقود اللازمة للتعاقد والفسخ والتنازل بمقابل أو بدونه وفي تصدير واستيراد وتسليم وشحن البضائع والمنقولات والآلات وغيرها بما في ذلك الطرود وتمثيل أمام الجمارك و الموانى وجميع المصالح والجهات المتعلقة بذلك واتخاذ ما يلزم.

وللوكيل طلب واستخراج الإعلانات الشرعية والحضور أمام محاكم الأحوال الشخصية وإتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بذلك شرعاً وقانوناً .

وللوكيل الحق في صرف وإيداع وقيض المبالغ المستحقة لـ من جميع خزائن الحكومة والشركات والبنوك وهيئة توفير البريد وكافة الهيئات قطاع عام أو خاص بما في ذلك صرف الشيكات و الحوالات والمعاشات الشهرية والمرتبات والمكافآت والإدخار والتأمين والتوقيع على الأوراق والإقرارات والمستندات المتعلقة بذلك . وعلى العموم له صرف أي مبلغ يستحقه الموكل من أى جهة أو من أي فرد

ثالثاً: أعمال التصرف :- وكذلك وكلت في البيع والرهن والشطب والبدل والمقايضة والهيئة والقسمة والفرز والتجنيب وإشهار الإرث وإنهاء الوقف وفي أخذ الإمتياز وشطبه سواء للأطيان الزراعية أو العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء وكل ثابت ومنقول والتوقيع على كافة أنواع العقود الابتدائية أو النهائية وفي دفع وقيض الاثمان وبقائها وأخذ وإعطاء المخالصات وفي جميع التصرفات الناقصة للملكية أو المقيدة لها بما في ذلك جميع أنواع عقود الشطب أو الإقرارات المتعلقة بذلك وللوكيل الحق في بيع وشراء وإبدال واستبدال الأوراق المالية والأسهم والسندات وصرف كوبوناتها وبيعها .

وللوكيل كذلك الحق في شراء السيارات وبيعها أيا كان نوعها واستخراج رخصتها وتجديدها سنوياً وبدفع الرسوم والتأمينات وتغيير وتحويل النمر المعدنية وكافة اجراءات المرور والتوقيع على العقود والأوراق الخاصة بذلك .

وللوكيل ان يوكل من يشاء في كل أو بعض ما ذكر .

وبما ذكر تحرير هذا التوكيل وتم التوقيع عليه من الموكل بعد تلاوته عليه

الموكل

الموكل

توكيل رسمى عام فى القضايا

رقم لسنة

غير مخصص للبيع

انه فى يوم الموافق

فرع

توثيق فى تمام الساعة

مكتب

بالمكتب

امامنا نحن موثق العقود المذكور

بالفرع

حضر

أولا : السيد / ديانة جنسية مهنة

الثابت الشخصية بموجب

.....

المقيم

ثانيا : السيد / ديانة جنسية مهنة

الثابت الشخصية بموجب

.....

المقيم

ثالثا : السيد / ديانة جنسية مهنة

الثابت الشخصية بموجب

.....

المقيم

الموكل الموثق

رابعاً: السيد / ديانة جنسية مهنة
 الثابت الشخصية بموجب

 المقيم
 خامساً: السيد / ديانة جنسية مهنة
 الثابت الشخصية بموجب

 المقيم
 وقرر انه وكل عن مهنة
 السيد / ديانة جنسية مهنة
 المقيم
 وذالكفى

جميع القضايا التي ترفع من أو علىأمام جميع المحاكم وفي تقديم الأوراق لقلم المحضرين وتسلمها وفي الصلح والإقرار والإنكار والإبراء والطعن بالتزوير وطلب تحليف اليمين الحاسمه وردھا وقبولھا والطعن في تقارير الخبراء والمحكمين وردھم واستبدالھم وفي طلب تعيين الخبراء وفي الحضور أمام جميع المحاكم بكافة انواعھا من قضايا وتصرفات وخلافه والمحاكم الحسبية للأحوال الشخصية وفي التقرير وعمل المعارضات والإلتماسات والإشكالات والإستئناف في جميع القضايا المدنية والجناية والأحوال الشخصية وفي التقرير بالنقض في الأحكام وتقديم المذكرات وفي اتخاذ جميع ما تقتضيه إجراءات التقاضي مما جمیعة وفي استلام صور الأحكام وتنفيذھا وفي الحضور أمام الجهات الإدارية ایا كانت ومصالح الحكومة ومصلة الشهر العقارى ومكاتبھا ومأمورياتھا وتقديم الطلبات والتوقيع علیھا وعلى الإلتماسات والمذكرات وتسلم الأوراق والمستندات والعقود العرفية والرسمية وفي الحضور أمام مصلحة الضرائب ومأمورياتھا ولجان الطعن والتصالح (الضريبي) ^(١) وتقديم المذكرات وتسلم صور التقارير والتقديرات والمناقشة فیھا وقبول ما یرى قبوله ورفض ما یرى رفضه وفي تقديم الرسوم والامانات للمحاكم وتسويتھا وقبض باقيھا وفي تسلم وتسليم الأوراق والأوامر والمستندات والعقود العرفية والرسمية من والى أقلام كتاب المحاكم والجهات الادارية والتوقيع نيابة عند التسليم في كل ما ذكر وفي التقرير بفقد القسائم والتوقيع على محاضر المخالفات والحضور أمام محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة) وأذانتھ بتوكيل غيره في كل أو بعض ما ذكر .

وللوكيل أن يوكل من يشاء في كل أو بعض ما ذكر .

وبما ذكر تحرير هذا التوكيل وتم التوقيع عليه من الموكل بعد تلاوته عليه

الموثق

الموكل

١- مضافة بالكتاب الدوري رقم (١٣٩) بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٧

توكيل خاص

أقر أنا / ديانة جنسية

مهنة محل الإقامة

بأنى وكلت عنى السيد / ديانة جنسية

مهنة محل الإقامة

وذلك فى القضايا التى ترفع منى- أو على أمام جميع المحاكم وفى تقديم الأوراق لقلم المحضرين وتسليمها وفى الصلح والإقرار والإنكار والإبراء والطعن بالتزوير وطلب تحليف اليمين الحاسمة وردّها وقبولها والطعن فى تقرير الخبراء والمحكمين وردّهم واستبدالهم وفى طلب تعيين الخبراء وفى الحضور أمام جميع المحاكم الجزئية بكافة أنواعها من قضايا وتصرفات وخلافه والمحاكم الحسبية للأحوال الشخصية وفى التقرير بالنقض فى الأحكام وتقديم المذكرات وفى اتخاذ جميع ما تقتضيه إجراءات التقاضى مما جمعة وفى الحضور أمام الجهات الإدارية أيا كانت ومصالح الحكومة ومكاتب الشهر العقارى وأمورياتها وتقديم الطلبات والتوقيع عليها وعلى الإلتماسات والمذكرات وتسلم الأوراق والمستندات والعقود العرفية والرسمية وفى الحضور أمام مصلحة الضرائب وأمورياتها ولجان الطعن والتصلح وتقديم المذكرات وتسلم صور التقارير والتقديرات والمناقشة فيها وقبول ما يرى قبوله ورفض ما يرى رفضه وفى تقديم الرسوم والإمانات للمحاكم وتسويتها وقبض باقيها وفى تسلم وتسليم الأوراق والأوامر والمستندات والعقود العرفية والرسمية من وإلى أقلام كتاب المحاكم والجهات الادارية والتوقيع نيابة عن التسليم فى كل ما ذكر وفى التقرير بفقد القسائم والتوقيع على محاضر المخالفات والحضور أمام محكمة القضاء الإداري (مجلس الدولة) وأذنته بتوكيل غيره فى كل أو بعض ما ذكر وذلك بخصوص القضية (المزمع رفعها أو المرفوعة أمام

محكمة برقم لسنة)

الموكل

محضر تصديق

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقارى والتوثيق

مكتب / مأمورية

محضر تصديق رقم سنة

انه فى يوم الموافق سنة

تم التوقيع على هذا التوكيل من السيد / بصفة موكلا

الثابت الشخصية بموجب

امامنا نحن الموثق بـ

وهذا تصديق منا بذلك

الموثق

توكيل خاص

اقر انا / ديانة جنسية

مهنة محل الإقامة

بأنى وكلت عنى السيد / ديانة جنسية

مهنة محل الإقامة

وذلك فى المسائل المتعلقة بالضرائب والحضور أمام مصلحة الضرائب ومأمورياتها والقضايا التي ترفع منها أو عليها أمام لجان الطعن وللوكيل إتخاذ كافة الإجراءات المتعلقة بالمحاسبة والطعن فيها.

وللوكيل الحق فى توكيل غيره فيما سبق ذكره .

وهذا توكيل منى بذلك .

الموكل

محضر تصديق

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقارى والتوثيق

مكتب / مأمورية

محضر تصديق رقم سنه

انه فى يوم الموافق سنه

تم التوقيع على هذا التوكيل من السيد / بصفة موكلا

الثابت الشخصية بموجب

امامنا نحن الموثق بـ

وهذا تصديق منا بذلك

الموثق

توكيل خاص

أقر أنا / ديانة جنسية

مهنة محل الإقامة

بأنى وكلت عنى السيد / ديانة جنسية

مهنة محل الإقامة

فى قبض معاشى (أو مرتبى) المستحق لى والمقتضى صرفه من أى جهة يحول إليها الصرف وذلك
إعتباراً من شهر

وهكذا بصفته مستمرة وللوكيل الحق فى توكيل الغير فيما سبق ذكره .

وهذا توكيل منى بذلك

الموكل

محضر تصديق

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقارى والتوثيق

مكتب / مأمورية

محضر تصديق رقم سنة

انه فى يوم الموافق سنة

تم التوقيع على هذا التوكيل من السيد / بصفته موكلا

الثابت الشخصية بموجب

امامنا نحن الموثق بـ

وهذا تصديق منا بذلك

الموثق

توكيل خاص

أقر أنا أدناه الديانة الجنسية
المهنة المقيم
محافظة الثابت الشخصية (بالبطاقة العائلية / بالبطاقة الشخصية)
رقم ٣٠٥ الصادر من مكتب سجل مدنى
بتاريخ / / مسلسل مطبوع رقم
باني وكلت عنى السيد / الديانة
الجنسية المهنة المقيم
محافظة فى
.....
.....
.....
وهذا توكيل منى بذلك .

الموكل

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقارى والتوثيق

مكتب التوثيق النموذجى بـ

محضر تصديق رقم لسنة

انه فى يوم الموافق سنة

قد تم التوقيع من السيد /

الثابت الشخصية بموجب

أمامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور .

وهذا تصديق منا بذلك

الموثق

عقد بيع سيارة

انه في يوم
اولا: السيد/ ديانة الجنسية المهنة بين الموقعين ادناه:-
محل الإقامة
ثانيا: السيد/ ديانة الجنسية المهنة طرف أول بائع
محل الإقامة طرف ثاني مشتري
أقر المتعاقدان على اهليتهما للتصرف واتفقا على ما يأتي :-

البند الأول

باع وأسقط وتنازل بكافة الضمانات الفعلية والقانونية الطرف الأول
إلى الطرف الثاني القابل لذلك شراء سيارة
رقم موديل ماركة
شاسية رقم موتور رقم

البند الثاني

تم هذا البيع برضا الطرفين بضمن قدره
وقد دفع نقدا من يدى المشتري إلى البائع عند التوقيع على هذا العقد ويقر البائع بتسليم الثمن ويعتبر التوقيع على العقد بمثابة مخالصة تامة ونهائية بالثمن .

البند الثالث

يقر البائع بملكية السيارة المباعة لا ينازعها و يشاركه فيها أحد كما يقر بأن السيارة ليست موضع نزاع وانها خالية من أي قيد أو حظر وليس عليها اقساط .

البند الرابع

يقر المشتري بأنه عاين السيارة المباعة له بموجب هذا العقد المعاينة التامة النافية لكل جهالة شرعا وقانونا وأنه قبلها بحالتها التي هي عليها وقد تسلمها بالفعل كما تسلم رخصتها الصادرة من قسم مرور فى تحت رقم

البند الخامس

يصبح المشتري وهو الطرف الثاني فى العقد مالكا للسيارة المباعة له بمجرد التوقيع على عقد البيع ويكون مسئولاً عنها وعن جميع الحوادث والمخالفات والرسوم المتعلقة بالسيارة كما ان المشتري غير مسئول عن المخالفات والحوادث السابقة على التوقيع .
البائع
المشتري

محضر تصديق

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقارى والتوثيق

مكتب / مأمورية

محضر تصديق رقم سنة

الموافق

سنة

بصفة بائعا

من السيد /
بصفته مشتري

أمامنا نحن
الموثق بـ

وهذا تصديق منا بذلك .

الموثق

توكيل فى بيع سيارة

اقر انا / ديانة جنسية

مهنة محل الإقامة
.....
.....

بائى قد وكلت عنى السيد / ديانة

جنسية مهنة محل الإقامة

فى بيع السيارة رقم موديل ماركة

شاسية موتور رقم مرور

وله الحق التوقيع على عقد البيع أمام الجهات المختصة وقبض ثمن البيع .

كما أقر بأن السيارة المذكورة غير محظور التعامل فيها حسب الرخصة الصادرة من إدارة المرور .

وهذا توكيل منى بذلك .

الموكل

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقارى والتوثيق

مكتب / مأمورية

محضر تصديق رقم سنه

انه فى يوم الموافق سنه

تم التوقيع على هذا التوكيل من السيد /

الثابت الشخصية بموجب

وذلك بصفته موكلا

اما منا نحن الموثق بـ

وهذا تصديق منا بذلك .

الموثق

عقد زواج رسمي

انه في يوم الموافق ميلادية هجرية
 الساعة بمكتب توثيق
 امامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور وبحضور كل من :
 ١- المقيم
 الثابت الشخصية بموجب وجنسيته
 ٢- المقيم
 الثابت الشخصية بموجب وجنسيته
 باعتبارهما شاهدين بالغين وحائزين لكافة الصفات المطلوبة قانوناً طبقاً للمادة (٨) من اللائحة التنفيذية
 لقانون التوثيق .

حضر كل من

أولاً : السيد / بن بن
 ووالدته السيدة /
 المولود بتاريخ بجهة
 وجنسيته وديانته ومهنته
 والمقيم والثابت الشخصية بموجب
 ثانياً / بنت بنت
 ووالدتها السيدة /
 المولود بتاريخ بجهة
 وجنسيته وديانته ومهنتها
 والمقيمة والثابت الشخصية بموجب
 وطلب منها رباطهما برباط الزوجية الشرعية بعد ان قررا بعدم وجود مانع يحول دون زواجهما
 وأقرهما الشاهدان على ذلك .
 وبعد مراجعة الأوراق المرفقة لهذا العقد والتحقق من عدم وجود ما يمنع شرعاً أو قانوناً من زواجهما
 سألنا منهما عما اذا كان قد سبق لأحدهما الزواج فأجاب الاول أنه :
 لم يسبق له الزواج ب وانها
 سبق له الزواج كالثابت وعدد أولاده
 وأجابت الثانية بأنه طلقها أو توفي كالثابت وانقضت عدتها .

تابع عقد زواج رسمي

ثم سألنا الأول الحاضر بمجلس هذا العقد عما إذا كان يقبل الأنسة / السيدة :

.....
الحاضرة بمجلس هذا العقد زوجة شرعية له فأجاب بقوله (قبلت زواجها) .
ثم سألنا الثانية الحاضرة بمجلس هذا العقد عما إذا كانت تقبل الأول السيد /

.....
الحاضر بمجلس هذا العقد زوجا شرعيا لها فأجابت بقولها (قبلت زواجه) .

..... وهذا الزواج على صداق قدره

..... دفع منه معجل صداق والباقي وقدره

..... مؤجلا يستحق عند أقرب الأجلين (الوفاة أو الطلاق) وقررت الزوجة استلامها المهر (معجل الصداق)
بمجلس هذا العقد امامنا وامام الشاهدين

وقد سألنا الزوجين عما إذا كانا قد اختارا نظاما ماليا معيننا من الأنظمة المالية للزواج فأجابا

..... وقسم لنا الزوج

..... وقدمت لنا الزوجة

..... وأقرت الزوجة بأنها معاش أو مرتب وأرفقنا جميع المستندات
الموضحة أعلاه بهذا العقد .

وبما ذكر قد تحرر هذا العقد وصدوق عليه بالمكتب المذكور وبعد تلاوته ومرفقاته على الحاضرين
بمعرفتنا أمام الشاهدين وقعه الجميع معنا .

الزوجة

الزوج

الشاهد الثاني

الشاهد الأول

الموثق

عقد تصديق على زواج

أنه في يوم الموافق ميلادية هجرية
 الساعة بمكتب توثيق
 أمامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور وبحضور كل من :
 ١- المقيم
 الثابت الشخصية بموجب وجنسيته
 ٢- المقيم
 الثابت الشخصية بموجب وجنسيته
 باعتبارهما شاهدين بالغين وحائزين لكافة الصفات المطلوبة قانوناً طبقاً للمادة (٨) من اللائحة التنفيذية
 لقانون التوثيق .
 حضر كل من
 أولاً : السيد / بن
 والدته السيدة /
 المولود بتاريخ
 وجنسيته وديانته ومهنته
 والمقيم والثابت الشخصية بموجب
 ثانياً / بنت
 والدتها السيدة /
 المولودة بتاريخ
 وجنسيته وديانته ومهنتها
 والمقيمة والثابت شخصيتها بموجب
 وطلب منا أن نصدق على قيام الزوجية الشرعية بينهما اعتباراً من
 بعد أن قررا بعدم وجود مانع يحول دون زواجهما وقرهما الشاهدان على ذلك
 وبعد مراجعة الأوراق المرفقة لهذا العقد والتحقق من عدم وجود ما يمنع شرعاً أو قانوناً من زواجهما .
 ب وأنها
 سألنا كلا منهما عما إذا كان قد سبق لأحدهما الزواج فأجاب الأول أنه : لم يسبق له الزواج
 سبق له الزواج
 ب وأنها
 كالثابت وعدد أولاده
 وأجابت الثانية أنها لم يسبق له الزواج ب
 سبق لها الزواج
 بانه طلقها أو توفي كالثابت وإنقضت عدتها

الموثق

الشاهدان

الزوجان

اشهاد طلاق رجعي

انه في يوم الموافق ميلادية هجرية

الساعة بمكتب توثيق

امامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور وبحضور كل من :

١- المقيم

الثابت الشخصية بموجب وجنسيته

٢- المقيم

الثابت الشخصية بموجب وجنسيته

باعتبارهما شاهدين بالغين وحائزين لكافة الصفات المطلوبة قانوناً طبقاً للمادة (٨) من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق .

حضر :

السيد / بن بن

المولود بتاريخ بجهة

وجنسيته وديانته ومهنته

والمقيم والثابت الشخصية بموجب

وقرر أنه سبق أن تزوج السيدة / بنت بنت

وجنسيته وديانته والمقيمة

وذلك بموجب عقد زواج موثق بجهة برقم بتاريخ

وعاشرها معاشرة الأزواج الشرعية وأنه الآن يرغب في طلاقها طلاقاً

ونطق قائلاًه زوجتي ومدخولتي السيدة / لأول مرة

طالق مني طلقه أولى رجعية "

وقد أفهمنا أن هذه طلاق أولى رجعية له مراجعتها مادامت في عدته .

وبما ذكر تحرر هذا الإشهاد بطلاق السيد /

لزوجته السيدة /

وبعد تلاوته على الحاضرين وقع عليه الجميع معنا .

الموثق

شاهد ثان

شاهد أول

المطلق

إشهاد طلاق على الأبراء

أنه في يوم الموافق ميلادية هجرية
 الساعة بمكتب توثيق
 أمامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور وبحضور كل من :
 ١- المقيم
 الثابت الشخصية بموجب وجنسيته
 ٢- المقيم
 الثابت الشخصية بموجب وجنسيته
 الشاهدين الحائزان لكافة الصفات المطلوبة قانونا طبقا للمادة (٨) من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق .

حضر

١- السيد / بن بن
 المولود بتاريخ بجهة
 وجنسيته وديانته ومهنته
 والمقيم
 والثابت الشخصية بموجب
 ٢- السيدة / بنت بنت
 المولودة بتاريخ بجهة
 وجنسيته وديانته ومهنتها
 والمقيمة
 والاثبات الشخصية بموجب
 وطلبا منا اثبات الاتي :

أشهد الحاضران على انفسهما بانهما تزوجا ببعضهما بموجب عقد الزواج الصادر من

..... بتاريخ برقم
 وقررا انهما دخلا ببعضهما وعاشرا بعضهما المعاشرة الزوجية ويرغبان الآن في الطلاق على
 الأبراء ونطقت الزوجة قائلة لزوجها " ابرأك يازوجي بن بن
 من مؤخر صداق ومن نفقة عدتي ومن جميع حقوق الزوجية حتى تنفص منك شرعا وأسالك الطلاق على ذلك "

ونطق الزوج في الحال قائلا لزوجته " وأنت يازوجتي بنت
 بنت طالق مني على ذلك "

وقرر الحاضران على أن هذا أول طلاق وقع بينهما فصارت
 مطلقة من طلبة بانه أو لم فلا تحل له إلا بعقد ومهر
 جديدين

وبما ذكر تحرر هذا الإشهاد وبعد تلاوته بمعرفتنا على الحاضرين وقع عليه الجميع معنا .

المطلق المطلقه الشاهد الأول الشاهد الثاني الموثق

اشهاد رجعه

انه فى يوم الموافق ميلادية هجرية
 الساعة بمكتب توثيق
 امامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور وبحضور كل من :
 ١- المقيم
 الثابت الشخصية بموجب وجنسيته
 ٢- المقيم
 الثابت الشخصية بموجب وجنسيته
 الشاهدين الحائزان لكافة الصفات المطلوبة قانونا طبقا للمادة (٨) من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق .

حضر

السيد / بن بن
 المولود بتاريخ بجهة
 وجنسيته وديانته ومهنته
 والمقيم

طلبا منا سماع الإشهاد الآتى :

أشهد الحاضر على نفسه أنه سبق أن طلق زوجته ومدخلته
 بنت بنت بموجب اشهاد طلاق صادر أمام
 برقم بتاريخ
 وقرر أنها لا تزال فى عدته ويرغب فى مراجعتها ونطق قائلا " راجعت مطلقتى لعصمتى "
 وبما ذكر تحرر هذا الإشهاد وبعد تلاوته على الحاضرين وقع عليه الجميع معنا .

المطلق المطلقة الشاهد الأول الشاهد الثانى الموثق

غير مخصص للبيع

توكيل عام في أمور الزوجية

أنه في يوم الموافق

مكتب /

مأمورية توثيق في تمام الساعة

امامنا نحن موثق العقود بالمكتب المذكور

حضر

السيد / ديانة جنسية مهنة

ومقيم الثابت الشخصية بموجب

وقرر أنه وكيل عنه :-

السيد / ديانة جنسية مهنة

ومقيم

وذلك في الحضور أمام المحاكم في جميع القضايا الزوجية التي ترفع من أو على امام محاكم الأحوال الشخصية على اختلاف أنواعها ودرجاتها وفي المرافعة وتسلم جميع الأحكام وتنفيذها وفي تقديم الأوراق لقلم المحضرين وتسليمها وفي الصلح والإقرار لقلم المحضرين وتسليمها وفي الصلح والإقرار والإنكار والإبراء والتنازل والتوقيع على محضره والطعن بالتزوير وطلب تحليف اليمين الحاسمة وردها وقبولها وفي التقرير بعمل المعارضات والإلتماسات والإشكالات والاستئناف في القضايا وتقديم المذكرات وفي اتخاذ جميع ما تقتضيه إجراءات والتقاضي مما جميعه وفي تقديم الرسوم والأمانات الى قلم كتاب المحاكم والجهات الادارية والتوقيع نيابة عن الموكل في التسليم في كل ما ذكر واذنته بتوكيل غير عنفي كل أو بعض ما ذكر .

وبما ذكر تحرر هذا التوكيل وتم التوقيع عليه من الموكل (والشاهدين) بعد تلاوته عليه.

الموثق

الموكل

محضر إيداع وصية

(مغلقة)

أنه في يوم الموافق ميلادية

مكتب توثيق : بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق وزارة العدل

مامورية
امامنا نحن موثق العقود بالمكتب المذكور

في تمام الساعة بحضور كل من :

١ - السيد / بطاقة رقم

صادرة من سجل مدني في / / الرقم المطبوع

المقيم

٢ - السيد / بطاقة رقم

صادرة من سجل مدني في / / الرقم المطبوع

المقيم /

الشاهدان الحائزان للصفات والشروط المطلوبة قانونا .

حضر

السيد / ديانة جنسية مهنة

محل الإقامة الثابت الشخصية بموجب

..... مودع وصية

وطلب منا اثبات الاتي :

اقر الحاضر بشخصه وبكامل اهليته طوعا واختيارا يودع لدى المكتب المذكور وصية مغلقة في ظرفونه وطوله

..... وعرضة ومساحته وموقعا

على كل ركن فيه بتوقيع الحاضر . وهذه الوصية صادرة منه ، ومحرر على المظروف من الخارج عبارة هذه وصيتي وتحت مسئوليتي وموقع عليها من المقر .

وهذا اقرار منه بذلك .

وبما ذكر تحرر هذا المحضر ووقع الحاضر ، المودع عليه بعد تلاوته .

المودع

الموثق

محضر فتح وصية

انه فى يوم الموافق ميلادية
مكتب توثيق بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق وزارة العدل
مأمورية
امامنا نحن موثق العقود بالمكتب المذكور
فى تمام الساعة بحضور كل من
١ - السيد / بطاقة رقم
صادرة من سجل مدنى فى / / الرقم المطبوع
المقيم
١ - السيد / بطاقة رقم
صادرة من سجل مدنى فى / / الرقم المطبوع
المقيم
الشاهدان الحائزان للصفات والشروط المطلوبة قانونا .

حضر

السيد / ديانة جنسية مهنة
محل الإقامة الثابت الشخصية بموجب

(موسى له)

وقرر الحاضر اثبات الاتى :

بموجب محضر ايداع وصية تم توثيقه برقم فى بمكتب توثيق
والمبين به أن قد اودع وصية المغلق لصالح
وحيث ان الموصى قد توفى حسب الإعلام الشرعى الصادر من فى
برقم وبوفاته فإن الموصى به ينتقل إلى الموصى له بقبوله أياها .
وبفتح الوصية المغلقة تبين الاتى :

وبما ذكر تحرر وبعد تلاوته على الحاضرين وقعوا معن .

المقر بالفتح الشاهدان الموثق

(١) يقدم عند فتح الوصية اعلان شرعي مثبت لوفاه الموصي ويرفق بالمحضر ويتم الفتح بحضور شاهدين أحدهما من ورثة الموصي

بسم الله الرحمن الرحيم
(ان الدين عند الله الاسلام)
إشهاد بشهر اسلام

مكتب / توثيق إشهاد رقم سنة
في يوم من سنة ١٤ هجرية الموافق من سنة
بمكتب / بفرع توثيق في تمام الساعة
امامنا نحن الموثق بالمكتب (او) الفرع المذكور

وبحضور

١ - السيد / المقيم
الثابت الشخصية بموجب
٢ - السيد / المقيم
الثابت الشخصية بموجب
بصفتها شاهدين حائزين لكافة الصفات المطلوبة قانونا .

حضر

السيد / الانسة / بن / بنت بن من مواليد
جنسية ديانتة ملته ومقيم
والثابت شخصية بموجب
أشهد على نفسه (أو نفسها) وهو / وهي كامل الأهلية بأن اعتنق الدين الإسلامي الحنيف طائعا
مختارا دون اكراه ونطق بالشهادتين قائلا (او قائلته) (أشهد أن لا اله إلا الله وأن محمد رسول الله)
وان برئ (أو بريئه) من كل دين يخالف دين الإسلام وأنا اختار لنفس اسم
وقد تحرر هذا الإشهاد بعد ان اتخذت الإجراءات الإدارية المتعادة طبقا لما جاء بكتاب مديرية امن
..... برقم في / / والمودع بملف المشهد .
وقد تعهد المشهد باتخاذ الاجراءات اللازمة بالنسبة لتغيير الاسم .
وبما ذكر تحرر هذا الاشهاد وبعد تلاوته ومرفقاته على الحاضرين وقعوا عليها .

المشهد الشاهدان الموثق

محضر إثبات امتناع عن التوقيع

أنه في يوم الموافق

مكتب توثيق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق وزارة العدل
مأمورية

أمامنا نحن موثق العقود بالمكتب المذكور

في تمام الساعة

حضر

السيد / ديانة جنسية مهنة

محل الإقامة الثابت الشخصية بموجب

وطالب منا إثبات الوقائع الآتية :

١ - بمقتضى الإعلان (الإنذار) - المرفق - على يد محضر محكمة في

قد تم إخطار السيد / ديانة جنسية مهنة

ومحل الإقامة بموجب الإعلان سالف الذكر بضرورة الحضور لدى

مكتب (مأمورية) توثيق في يوم الساعة وذلك لتوثيق

(أو للتصديق على) عقد

٢ - طلب إلينا الحاضر إثبات حضوره وحضور المعلن إليه كما طلب إلينا إثبات امتناع المعلن إليه
المذكور عن التوقيع على العقد المذكور سلفا .

وحيث أننا قد طلبنا إلى المعلن إليه أن يوقع العقد المذكور فامتنع بدوره عن ذلك .

وحيث إن الساعة قد بلغت و ولم يقم بالتوقيع مصرا على ذلك فعليه

وبناء على طلب الحاضر قد اثبتنا الآتي :

١ - حضور الطالب إلى مكتب توثيق

٢ - حضور المعلن إليه وإمتناعه عن التوقيع كما طلب منه وذلك على عقد
المشار إليه سلفا

وقد أقفل المحضر الساعة

وهذا وقد تحرر هذا المحضر وبعد تلاوته على الحاضرين وقعوا معنا

المودع

الموثق

محضر إثبات غيبة

أنه في يوم الموافق

مكتب توثيق بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق وزاره العدل

مأمورية
أمامنا نحن موثق العقود بالمكتب المذكور

في تمام الساعة

حضر
السيد / ديانة جنسية مهنة

محل الإقامة الثابت الشخصية بموجب

وطلب منا اثبات الوقائع الآتية :

١ - بمقتضى الإعلان (الإنذار) - المرفق - على يد محضر محكمة فى

قد تم إخطار السيد / ديانة جنسية مهنة

ومحل الإقامة بموجب الاعلان سالف الذكر بضرورة الحضور لدى

مكتب (مأمورية) توثيق فى يوم الساعة وذلك لتوثيق

(أو التصديق على) عقد

٢ - طلب إلينا الحاضر إثبات حضوره لدى (مكتب او مأمورية) توثيق

وغيبة المعلن اليه المذكور وعدم حضوره فى تاريخه .

وحيث ان الساعة قد بلغت ولم يحضر المعلن اليه بذاته ولم يرسل عنه وكلاء
ورغم النداء عليه عدة مرات فى ساحة المكتب المذكور مما يؤيد أغيبه وتخلفه عن الحضور فى
الميعاد المحدد بالإعلان المرفق .

فعليه وبناء على طلب الحاضر قد أثبتنا الآتي :

١ - حضور الطالب الى مكتب توثيق

٢ - تغيب المعلن إليه وتخلفه عن الحضور فى اليوم والميعاد المحددين بالإعلان المبين سلفا وقد
أقفل المحضر الساعة

وهذا وقد تحرر هذا المحضر وبعد تلاوته على الحاضرين وقعوا معنا .

الموثق

المودع

ملحق رقم (٢)

عناوين وتليفونات مكاتب و فروع التوثيق

بمصلحة الشهر العقاري و التوثيق

ديوان عام مصلحة الشهر العقاري و التوثيق - ٥٧ ش رمسيس بجوار دار القضاء العالي		
سويتش المصلحة	٢٥٧٥١٢٦٨ - ٢٥٧٤٣٨٢٨	
مكتب رئيس القطاع	٢٥٧٥١٠٥٨	
المكتب الفني لرئيس القطاع	٢٥٧٤٣٨٦٧	
مكتب الأمين العام	٢٥٧٤١١١٠	
المكتب الفني للأمين العام	٢٥٧٤١١٠١	
الأمين العام المساعد لشئون التفتيش الفني	٢٥٧٤٣٨٩١	
إدارة التفتيش الفني	٢٥٧٤٣٢٠٣	
الأمين العام المساعد لشئون التوثيق	٢٥٧٤١٢٠٢	
إدارة التوثيق	٢٥٧٤٣٠٦٤	

١ - مكتب جنوب القاهرة - ٥٧ ش رمسيس المصلحة ٢٥٧٤٣٩٨٧		
٢٧٩٥٩٥٠٠	عمرات العرائس خلف هيئة المعاشات	توثيق قصر النيل
٢٧٩٢٦٦١٣	عمرات العرائس خلف هيئة المعاشات	توثيق الخليفة
٢٧٩٢٦٦١٢	عمرات العرائس خلف هيئة المعاشات	توثيق السيدة زينب
٢٥٩٢١٣٩٧	محكمة جنوب القاهرة بجوار مشرحة زينهم	توثيق جنوب القاهرة
-----	محكمة جنوب القاهرة بجوار مشرحة زينهم	توثيق البساتين
-----	محكمة جنوب القاهرة بجوار مشرحة زينهم	توثيق منشأة ناصر
٢٥٧٤٠٥٩٥	ش المهدي بجوار البنك العقاري المصري	توثيق الأزبكية
٢٧٣٦٠٣٢٨	نادي الجزيرة الرياضي	توثيق نادي الجزيرة
٢٧٩٢١٦٥٥ ٢٧٩٤٣١٣٠	١٠ ش مجلس الشعب مقر المجلس	توثيق مجلس النواب
٢٥٩٢٥٣٤٢	محكمة جنوب القاهرة بجوار مشرحة زينهم	توثيق الموسيقى
٢٧٩٦٢٨٠٢	١٢ ش مصطفى كامل بجوار وزارة العدل	توثيق مرور مصر القديمة
٢٥٩٢٦٢٢٠	إدارة مرور العتبة - ميدان العتبة	توثيق مرور الجلاء
٢٣٩٠٩٢٤٢	مبنى البنك العقاري المصري - الأوبرا	توثيق البنوك
٢٧٩٥٣٥٨٧	وزارة العدل ميدان لاطوغي - الدور الرابع	توثيق الأحوال الشخصية
٢٥٧٣٨٢٩١	بمبنى الإذاعة و التلفزيون - كورنيش النيل	توثيق التلفزيون
٢٦٢٥٧٣٦	الدراسة - مجمع خدمات الشرطة ش رمسيس	توثيق ضباط الشرطة
٢٥٧٩٥٨٤٥	مبنى النقابة بالقاهرة بجوار المصلحة	توثيق نقابة المحامين
٢٧٣٥٢١١٢	مبنى وزارة الخارجية بجوار التلفزيون	توثيق وزارة الخارجية
-----	مبنى وزارة العدل	توثيق وزارة العدل
٢٥٧٢٧٠٧	أمام عمارات الأمراء	مأمورية الشهر العقاري و التوثيق بالمقطم
-----	الأوبرا - ميدان العتبة بمبنى الغرفة التجارية	توثيق الغرفة التجارية
-----	ش شامبليون - نادي القضاة	توثيق نادي القضاة بالقاهرة
٢٧٦٥٢٤٦٢	ش ذو الفقار - حلوان	توثيق مدينة حلوان
٢٥٥١٦٦٨٠	حي رجال الأعمال ١٥ مايو	توثيق ١٥ مايو
٢٣٥٨٥٥٠٤	نادي المعادي الرياضي ش ٧٧ المعادي	توثيق نادي المعادي

٢٧٣٥٢١١٢	مقر النادى الأهلى - الجزيرة القاهرة	توثيق النادى الأهلى
-----	مقر النادى قصر النيل القاهرة	توثيق نادى مستشارى هيئة قضايا الدولة
-----	نادى دجلة - زهراء المعادى	توثيق نادى دجلة الرياضى
-----	نادى قضاة مجلس الدولة بالمنيل	توثيق نادى قضاة مجلس الدولة
٢٧٠٤٢٠٢٨ ٢٧٠٤٢٣٢٩	عرب المعادى - بجوار محكمة المعادى	مأمورية الشهر العقارى و التوثيق بالمعادى
٢٧٦٥٢٤٦١ ٢٥٥٦١٦٢٣	ش محمود خاطر - حلوان	مأمورية الشهر العقارى و التوثيق بحلوان

٢ - مكتب شمال القاهرة - ١٢٧ شارع الجلاء ٢٥٧٤٠٧١٧		
٢٥٧٤٣٠٥٣	مبنى محكمة زنايىرى - أول شبرا - جزيرة بدران	توثيق الظاهر
٢٥٧٤٣٦١٢	مبنى محكمة زنايىرى - أول شبرا - جزيرة بدران	توثيق شمال القاهرة
٢٥٧٤١٣٣١	مبنى محكمة زنايىرى - أول شبرا - جزيرة بدران	توثيق شبرا
٢٥٧٤٣٠٥٣	مبنى محكمة زنايىرى - أول شبرا - جزيرة بدران	توثيق روض الفرج
٢٦٢٣٨٩٨	الحى السابع - خلف مسجد الشبراوى	توثيق مدينة نصر أول
٢٦٩٠٧٣٢٦	أرض الجلف أسماء فهمى	توثيق مدينة نصر ثان
٢٦٣٥٤٨٧٠	مجمع المحاكم بمصر الجديدة	توثيق مصر الجديدة
-----	مصر الجديدة خلف مسجد الخلفاء الراشدون	توثيق النزهة
٢٦٨٢٢١٤٦	عمارة الخبراء ميدان العباسية	توثيق الوايلى
٢٦٨٣٥٩٣٣	عمارة الخبراء - ميدان العباسية	توثيق حدائق القبة
٢٢٤١٦٨٧٧	مرور مصر الجديدة - ميدان الجامع	توثيق سيارات مصر الجديدة
٢٢٥٥٦٠٦٨	وزارة المالية - خبراء شمال القاهرة	توثيق المطرية
٢٢٥٥٧٢١٠	٦٩ ش المطرية القفاصين	توثيق الزيتون
-----	إدارة مرور الدراسة	توثيق مرور الدراسة
٢٤٠٥٥٤٥٣	هيئة الإستثمار - صلاح سالم	توثيق الإستثمار
٢٢٩٢٣٢٧١	داخل مبنى الرقابة أسماء فهمى	توثيق الرقابة الإدارية
٢٢٩٦٨٠٢٨	مساكن عين شمس - بجوار مكتبة الطفل	توثيق عين شمس

٢٤٤٢٠١٣٠	المرج - خلف مدرسة محمد فريد	مأمورية شهر وتوثيق المرج
٢٤١٨٢٩٤٣	نادى هليوبوليس - روكسى	توثيق نادى هليوبوليس
٢٦٢٢٣٠٢٠	نادي الشمس - مصر الجديدة	توثيق نادى الشمس
٢٢٦٢٥٧٣٦	الكيـــــــــــــــــــــــــــــــــلو ٤.٥	توثيق الشرطة العسكرية
٢٤٧١٠٢٠٠	توثيق سوق السيارات ش احمد الزمر	توثيق سوق السيارات بمدينة نصر
٢٤١٧٦٩١	سائت فاتيما - نادى الطيران	توثيق نادى الطيران
٢٦٩٩٤٤٨٨	نادى بركة الحاج	توثيق نادى بركة الحاج
٢٦٥٢١٦٣٧	بعد نادى بركة الحاج مؤسسة سيد جلال	توثيق ثان المرج
٢٨٦٤٠٢٦٠	مجاورة ٢/٥ الحي الثامن عمارة ١٨/٥	مأمورية الشهر العقارى و التوثيق ببدر
-----	عمارة ٨٧ بجوار النافورة - مدرسة نبوية موسى	مأمورية شهر عقارى وتوثيق الشروق
-----	مبنى جامعة عين شمس	توثيق جامعة عين شمس
-----	مقر الجهاز - مدينة نصر - صلاح سالم	توثيق الجهاز المركزي للمحاسبات
-----	مبنى جهاز المخابرات - مركز شرطة الزيتون	توثيق الوفاء بجهاز المخابرات العامة
-----	داخل مبنى الخدمات لسوق العبور	توثيق سوق العبور
-----	داخل مقر نادى الزهور بالقاهرة	توثيق نادى الزهور
-----	نادى القاهرة الجديد بالتجمع الخامس	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالقاهرة الجديدة
-----	نادى المقاولون العرب الرياضى - الجبل الأخضر	توثيق نادى المقاولون العرب الرياضى
-----	مقر النادى الأهلى بمدينة نصر	توثيق النادى الأهلى بمدينة نصر

٣- مكتب الجيزة - ش عكاشة بجوار المساحة - جيزة ٣٣٣٨٦١٣٢		
-----	ش عكاشة بمقر المكتب	توثيق الأهرام
٣٥٧١٨٦٨٤	١١ ش مراد أمام بنك القاهرة	توثيق الجيزة
٣٥٦٨٧٩٦٤	عمارة شفيقة - جيزة	توثيق ضواحي الجيزة
٣٧١٢٥٦٨٤	ش السودان أمام المحكمة الجديدة	توثيق إمبابية النموذجي

٣٧٦١٤٣٧٩	مبنى إدارة المرور - بين السرايات	توثيق سيارات الملاكى
٣٣٣٧٤٥٥٣	الدقى - ش وزارة الزراعة	توثيق نادى الصيد لمصري
-----	الدقى - مركز البحوث	توثيق المركز القومى للبحوث
٣٣٤٦٦٦٥٥	نادي الزمالك - ميت عقبة	توثيق نادي الزمالك
٣٥٤٠٢٤٠١	فوق بريد الوراق	توثيق الوراق
٣٥٦٨٧٣٤٣	ش سوريا - المهندسين	توثيق التمويل العقارى
٣٥٨٥٣٨٨٣	أول الهرم - داخل مقر الشرطة العسكرية	توثيق خدمات الشرطة العسكرية
٣٥٦٧٤٧٤٣	داخل مبنى الجامعة	توثيق جامعة القاهرة
-----	بجوار محكمة الجيزة - مبنى النقابة	توثيق نقابة المحامين
-----	الحي الحادي عشر - بالقرب من الوجيه سنتر	توثيق أول ٦ أكتوبر
٣٨٣٤١٤٠٢	محطة الأخبار - الحي السادس - المجاورة التاسعة	توثيق ثان ٦ أكتوبر
٣٨٣٥٦٠٢٦	مقر النادي بالقرب من النيابة الإدارية	توثيق نادي ٦ أكتوبر
-----	الحي ١١ بجوار قسم الشرطة	توثيق الشيخ زايد
٣٨٧٠٩٠٣٣	بجوار شرطة أوسيم - مساكن الوحدة	توثيق أوسيم
٣٨٦٠٨٤١٤	محكمة العياط بجوار المحطة	توثيق العياط
٣٨٠٢٦٦٦٩	ش آثار سقاره منزل الحاج عبد الفتاح الدالى	توثيق البدرشين
-----	مبنى الوحدة المحلية	توثيق أبو النمرس
-----	أعلى الجمعية الاستهلاكية أبورواش	توثيق أبورواش
-----	أمام بنك القرية ش جمال عبد الناصر	توثيق الحوامدية
-----	البابويطى - الواحات	توثيق الواحات البحرية
-----	كرداسة - منزل طه فتح الباب	توثيق منشأة البكارى
-----	كرداسة - مبنى المجلس المحلى	توثيق المعتمدية
٣٨٦٢٨٩١٩	مبنى محكمة الصف	توثيق الصف
-----	بجوار بريد كرداسة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بكرداسة
انشى بقرار رقم ٢٠١٦ لسنة ٢٠١٦		توثيق وردان

توثيق الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية	داخل مقر الهيئة بشارع مصدق بالدقى	انئشئ بقرار رقم ٢٦٥١ فى ٢٠١٦/٣/٢٨
مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بأطفيح	بجوار موقف أطفيح	٣٨٤١٢٢٧٢
توثيق نشاط المستثمرين بالجيزة	مدينة الانتاج الاعلامى ب ٦ أكتوبر	-----

٤ - مكتب بنها - بجوار التمثال و بالقرب من مبنى الغرفة التجارية ٠١٣/٣٢٥٢٢٤٤

مكتب التوثيق النموذجى	بجوار الرقابة الإدارية - مصر إسكندرية الزراعي	٣٢٢٥٠٣٣
توثيق شبرا الخيمة أول	مبنى محكمة شبرا الخيمة	-----
مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بشبرا الخيمة ثان	مساكن بهتيم بشبرا الخيمة ثان	٤٨٢٥٧١٤٠
مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بقليوب	مبنى محكمة قليوب	٤٢١٥٦٣٠٨
توثيق شبين القناطر	مقابل مبنى محكمة شبين القناطر	٢٧١٨٠٧٥
توثيق طوخ	طريق شبين القناطر بجوار مرور طوخ	٢٤٧٦٥١٤
مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بكفر شكر	مبنى محكمة كفر شكر	٢٥٢٧١٠٠
توثيق القناطر الخيرية	التقسيم السياحى - ش الأندلس	٤٢١٩٨٣١١
مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالخانكة	المساكن بجوار محطة القطار	٤٤٦٩٢٠١٤
مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالعبور	الحى الأول - محطة حلیم	-----
توثيق قها	مدينة قها بحوار الجامع	٢٦٠٤٦٨٥
توثيق ضواحي بنها	مساكن الفلل	٣٢١٠٣٥٠
توثيق الغرفة التجارية بينها	مبنى الغرفة التجارية بجوار التمثال	٣٢٦٦٩٧٣

٥ - مكتب شبين الكوم - ش طلعت حرب أول الكبرى العلوى ٠٤٨/٢٢٢٢٤٣٥

توثيق شبين الكوم	بجوار محطة القطار - مجمع المصالح	٢٣٢٥٤٩٢
توثيق ضواحي شبين الكوم	عمارة الإيواء	٢٢٢١٥٥٧
توثيق تلا	محكمة تلا الجزئية	-----
توثيق الشهداء	محكمة الشهداء	٢٧٥٠١٥٢

٢٩٩٥.٢٧	محكمة بركة السبع	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق ببركة السبع
٢٥٧٣٦٩٦	محكمة قويسنا - محكمة قويسنا الجزئية	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بقويسنا
٣٨٨٤.٣١	محكمة الباجور - بجوار محطة القطر	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالباجور
٣٦٦.١١٧	محكمة منوف الجزئية	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بمنوف
٣٤٤١١٣٩	محكمة أشمون الجزئية - بجوار المحطة	توثيق أشمون
٢٦.٤٨٥٥	مدينة السادات - المنطقة الخامسة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالسادات
٣٤.٨٨٧٨	سنترس بمبنى الوحدة المحلية	توثيق سنترس
	انشئ حديثاً بقرار وزير العدل رقم ٢٦٥٢ فى ٢٠١٦/٣/٢٨	توثيق طليا

٦ - مكتب طنطا - محكمة إستئناف طنطا ٣٤١١٩٣١ - ٤٠/٣٣٥٨٨٢.		
٣٤١١٩٥٨	مجمع محاكم طنطا الجديد	توثيق طنطا النموذجي
٣٤١١٨٩١	ش المدارس - طنطا	توثيق أول طنطا
٣٢٨٧٢٥٧	مسكن قحافه	توثيق ثان طنطا
٣٤١١٨٩٧	مجمع محاكم طنطا القديم	توثيق ضواحي طنطا
٣٢٩٥٢٣٣	إدارة مرور طنطا	توثيق مركبات طنطا
٥٧.٢٥٦٥	ش البحر عمارة مصلح	توثيق زفتى
٣٣٥٧٨٢٦	ش المدارس بجوار محطة القطر	توثيق نادى القضاء
٥٤٧٩٥٧١	مسكن مجلس المدينة	توثيق السنطة
٢٥٥٢١١٦	مسكن مجلس المدينة بجوار البنك الاهلى	توثيق كفر الزيات
٢٧٣.٢٩٢	مجمع محاكم بسيون	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق ببسيون
٢٧٤٣.٠٥	مجمع محاكم سمود	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بسمود
٢٩٧.٠٩٦	مجمع المحاكم الجديد	توثيق المحلة الكبرى
٢٩٦٦.٤٥	إدارة مرور المحلة الكبرى	توثيق مركبات المحلة الكبرى
٢٢١٧١٣٢	عمارة الأوقاف	توثيق أول المحلة

٢٧٥١٠٩٣	مبنى محكمة الأسرة - طريق طنطا كفر الشيخ	توثيق قطور
٥٣٠٠٩١٣	شبرا قاص - مركز السنطة - مبنى الوحدة	توثيق شبرا قاص
٢٢٢٦٨٠٣	طلعت حرب أمام الكبرى	توثيق ثان المحلة
-----	مبنى الوحدة المحلية	توثيق سنباط

٦- مكتب كفر الشيخ - مجمع المحاكم - ش صلاح سالم ٠٤٧/٣٢٢٧٥٠١		
-----	عمرات الأوقاف - برج النور	توثيق كفر الشيخ
٢٨٦١٧٥٠	ش السادات بالرياض	توثيق الرياض
٢٥٦٢٨٤٣	مجمع محاكم دسوق	توثيق دسوق
٢٩٧٦٨٩١	مجمع محاكم فوه	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بفوه
٢٧٣٠٥٧٨	ش بورسعيد الرئيسي عمارة الدكتور على	توثيق مطويس
٢٧٠٠٧٨٣	مجمع المحاكم	توثيق سيدي سالم
-----	مقابل مركز الشرطة القديم	توثيق الحامول
٥٩٠٥٦٤٦	مجمع المحاكم - ش الجمهورية	توثيق بيلا
٣٥٠٠٣٤١	عمارة ٤٤ بجوار سوق الجملة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق ببليطيم
٣٤٠٢٨٧٩	مجمع محاكم قلين	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بقلين
-----	مبنى المحكمة	توثيق المركبات بدسوق
٢٦٢٣٥٤٥	الوحدة المحلية بالجرايدة - أمام البريد	توثيق الجرايدة
-----	مبنى المحكمة الجديدة	توثيق المحكمة الجديدة بمطويس

٨ - مكتب الزقازيق - ميدان المحطة - ٠٥٥/٢٣٠١٩٣		
٢٢٧٤٠٩٨	كبرى أبو عميرة - مجلس المدينة	توثيق الزقازيق
٢٢٧٢٩٧١	مجلس المدينة بجوار الطب البيطرى	توثيق ضواحي الزقازيق
٢٤٢٣٩٢٨	إدارة مرور الزقازيق	توثيق مركبات الزقازيق
٣٦٦٠١٤٨	مجمع المحاكم - ش سعد زغلول	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بمنيا القمح
٣٦٥٤٤٧٩		

٣٦٥٤٤٧٨	ش هندسة الري - منيا القمح	توثيق مركبات منيا القمح
٢٥٨٢٦٧٣	ش المحكمة منزل شاكر شلباية	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بمشتول السوق
٢٨٥٠١٠٧ ٢٨٦٨٠٠٧	ش بورسعيد - مبنى المحكمة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق ببليس
٣٥١٠٢٠٢	مجمع محاكم أبو كبير	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بأبو كبير
٠١٥٣٨٥٩٨٩	مجمع المصالح الحكومية	توثيق العاشر من رمضان
٣٩٨٩٤٧٢ ٣٩٧٢٥٧٥	مجمع محاكم فاقوس	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بفاقوس
٢٧٧٣٨٣٧	مجمع محاكم الحسينية	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالحسينية
٢٣٦٨٥٠٨	ش المدارس	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالقنايات
٣١٨٦٠٦٦	مجمع المحاكم - ش المحكمة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بكفر صقر
٢٥٩٠٣٦٤	مبنى المحكمة - ش الحرية	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالإبراهيمية
٣٧٧٦٥٢٢ ٣٧٦٠٤٨٨	مجمع المحاكم - ش ٢٣ يوليو	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بدرب نجم
٣٢٠١٧٦٤	عمارات جهاز تنمية الصالحية	توثيق الصالحية
٣٤٠٠١٨٥	مجمع محاكم أبو حماد	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بأبو حماد
٣٤٤٨٤١١	ميدان الشيخة حمدة - بنك التنمية	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالقريين
٢٣٢٦٢٣٣	مبنى المحكمة	توثيق ثان الزقازيق
٢٥٦٤٣٢٨	مبنى المحكمة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بههيا
-----	مبنى مجلس المدينة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بأبو عمر
-----	جمعية مستثمرى العاشر من رمضان	توثيق نشاط المستثمرين بالشرقية
-----	جوار شرطة بردين	توثيق بردين

٩ - مكتب المنصورة - ش دليور - ٠٥٠/٢٢٤٣٩٩٥		
٢٢٤٤٦٧٨	ش دليور - مقر المكتب	توثيق المنصورة
٢٢٩٣٨٩٧	محكمة المنصورة القديمة - ش العدالة	توثيق ضواحي المنصورة

٦٩٠٣٠٣٤	ش العدالة	توثيق ميت غمر
٢٢١٥٨٤٠	إدارة مرور المنصورة - عبد السلام عارف	توثيق مرور المنصورة
٦٩٥٦٠٩٦	ش المعاهدة	توثيق ضواحي ميت غمر
-----	ميت غمر مجلس المدينة	توثيق ميت أبو خالد
٢٥٣٤٠٢٥	ش البحر بجوار مستشفى طلخا المركزى	توثيق طلخا
٧٩٢٢٢٥٧	خلف مستشفى شربين العام - مبنى المحكمة	توثيق شربين
٢٧٩٤٣٢٣	مجمع محاكم بلقاس - ش الحرية	توثيق بلقاس
٣٧٠٠٠٤٦	مجمع محاكم المنزلة الجديد	توثيق المنزلة
٦٤٥٤٩٢١	مجمع محاكم أجا	توثيق أجا
٦٦٧٠٢٩٠	حى السنبلوين على البحر	توثيق السنبلوين
٧٤٨١٧٣٧	مجمع محاكم دكرنس	توثيق دكرنس
٧٥٠٦١٠	ش حامد شحاته	توثيق تمي الأمديد
-----	الوحدة المحلية بالجمالية	توثيق الجمالية
-----	مجمع محاكم المطرية	توثيق المطرية
٧٤٩٩٩١٢	مجمع محاكم منية النصر	توثيق منية النصر
٢٧١٤٣٥٨	المجلس المحلي بميت سلسيل	توثيق ميت سلسيل
٦٨٨٥٥٩٩	بجوار مصنع أولاد العناني والسجل المدني - ميت غمر	توثيق دماص
-----	قرية إتميده	توثيق إتميده
-----	قرية أوليله	توثيق أوليله
-----	نادة القضاة المنصورة - طلخا	توثيق نادي القضاة بالمنصورة
-----	مجمع الخدمات الدور الثانى العلوى - ش الصفا و المروة - قرية كفر الجنية	توثيق كفر الجنية
-----	نادى جزيرة الورد الرياضى بالمنصورة	توثيق نادى جزيرة الورد الرياضى بالمنصورة

١٠ - مكتب دمياط - عمارة الأستاذ - ٠٥٧/٣٢٢٩٩٣

٢٢٠١٣٠٧ ٣٣٩٦٦٥	مبنى المحكمة - شطا	توثيق دمياط
-------------------	--------------------	-------------

٢٣١٢٧٨٥	مجلس المدينة - السنانية	توثيق مركبات دمياط
٦٠٠٤٧٩ ٦٠٥٦٣٦	مبنى محكمة كفر سعد عند التفتيش	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بكفر سعد
٤٤٠٩٣٢ ٤٥٧٦٧٥	مبنى محكمة فارسكور	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بفارسكور
٣٨٥١٩٣٢ ٣٨٥٩٥٥٣	مبنى محكمة الزرقا	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالزرقا
٣٥٣١٢٠٤	مجمع المحاكم بعد السيرك	توثيق رأس البر
-----	مبنى المحكمة القديم	توثيق ضواحي دمياط
٢٤١٢٥٤٩	إسكان مبارك	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بدمياط الجديدة

١١ - مكتب بورسعيد - نقطة الحرية الطب الشرعى ٣٢٢١٧٧٤ - ٠٦٦/٣٢٢٣٦٦١		
٣٣٣٣١٧٥	مجمع محاكم بورسعيد - مقر المكتب	توثيق بورسعيد
-----	منطقة عمرو بن العاص - المناخ - عمارة ١٦	توثيق المناخ
٣٦٥٧٠٨١٠	إدارة مرور بورسعيد	توثيق مركبات بورسعيد

١٢ - مكتب السويس - مجمع المصالح الحكومية ٣٣١٩٥٥٦ - ٠٦٢/٣٣٣١١٠٨		
٣٣٥٣١٤٣	مجمع المحاكم - الملاحه	توثيق السويس
٣٢٠٠١٧٠	الأربعين - مدينة الإيمان	توثيق الأربعين
٣٦٦٤٨٧٦	مدينة الأمل - فيصل	توثيق فيصل
٣٢١٩٩٨٧	مبنى المرور	توثيق مركبات السويس
-----	مبنى خدمات المستثمرين	توثيق نشاط المستثمرين بالسويس

١٣ مكتب الإسماعيلية - ش السكة الحديد ٠٦٤/٣٣٥٧٠١٠		
٣٣٧٣٤٦٩	مبنى مجمع محاكم الإسماعيلية	توثيق إسماعيلية
٣٥٦١٣٤٧ ٣٥٦٦٥٧٦	المساكن الشعبية ش السويس	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالقنطرة غرب
٣٦٦٧٤٥٨	مساكن فايد الإدارية	توثيق فايد
٣٩٦٦٣١٣ ٣٩٦٦٣١٤	فوق باتا	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالتل الكبير

توثيق أبو صوير	مساكن أبو صوير الاقتصادية	-----
توثيق ثان إسماعيلية	حي السلام - قسم الشرطة	٣٣٢٠١٨٧
توثيق القصاصين	المستشفى العسكري - الشارع الرئيسي	-----
توثيق القنطرة شرق	مساكن مجلس المدينة	٣٧٥٠٣٩٦
توثيق الإستثمار	مجمع خدمات الإستثمار أمام مجمع المحاكم	٣٣٥٣٤٨٨
توثيق ثالث الإسماعيلية	مبنى الكفاية الإنتاجية أمام الإستاد	-----

١٤ - مكتب دمنهور - ش الجيش - عمارة ١٠/ - ٤٥/٣٣١٨١٠٤

توثيق دمنهور	بجوار مستشفى الصدر	-----
توثيق مركبات دمنهور	أمام المركز الطبي - ش الصفا والمروة	-----
توثيق شبراخيت	ش عزيز المصري أمام المدرسة الثانوية	٣٨٠٣٨١٩
مأمورية الشهر العقارى والتوثيق برشيد	مساكن الوحدة المحلية - حي الزهور	٩٢٠٨٦٥
توثيق إدكو	طريق دمنهور الزراعى بجوار الموقف	-----
مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بكفر الدوار	مجمع محاكم كفر الدوار	٢٢٣٧٧٢٢١
مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بأبو حمص	مبنى المحكمة - ش ناصر	٢٥٦٠١٥٤
توثيق حوش عيسى	مساكن الوحدة خلق سوق الخضار القديم	-----
توثيق أبو المطامير	مبنى المحكمة	٣٦١١٨١٥
توثيق الدلنجات	مبنى المحكمة - ش الجمهورية	٣٦١١٨١٥
توثيق إيتاى البارود	محكمة إيتاى البارود	٣٤٤٤٧٥١
مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالمحمودية	مجمع المحاكم	٢٥٠٠٢٦٧
مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بكم حمادة	مبنى المحكمة	٣٦٨٠٠٦٢ ٣٦٩٧٢٥٤
توثيق الرحمانية	بجوار نادى المعلمين	-----
مأمورية الشهر العقارى والتوثيق ببدر	مجمع المصالح الحكومية	٣٦٢٨١٩٦
توثيق وادى النطرون	الرسن - طريق إسكندرية الصحراوى	٣٥٥٠٧٨٣

توثيق النوبارية	النوبارية الجديدة	-----
-----------------	-------------------	-------

١٥ - مكتب الإسكندرية - المنشية أحمد عرابي ٣/٤٨٦٤٩٩٩		
توثيق إسكندرية أول	مجمع محاكم إسكندرية على البحر	٤٨٦١٠٧٨
توثيق إسكندرية ثان	مجمع محاكم إسكندرية على البحر	-----
توثيق محرم بك	مجمع محاكم محرم بك	٣٩١٩٧٦٩
توثيق الرمل	خلف مول زهران	٤٢٠٨٣٦٧
توثيق المنتزه	عمارات ذات الصواري	-----
توثيق الدخيلة	بجوار موقف الأوتوبيس أمام رصيف الفحم	-----
توثيق سيارات إسكندرية	مديرية الامن بالإسكندرية	-----
توثيق سيدى جابر	سموحه - ش الفاروق عمر	-----
توثيق سيورتنج	نادى سيورتنج الرياضى	٥٤٤١٩٢٥
توثيق برج العرب	بجوار الجاز عمارة ١/ مجاورة ٦/	٤٥٩٤٥٨١
توثيق الشرطة العسكرية	سموحه - مديرية الأمن	٤٢٧٠١٢٢
توثيق نادي القضاة بالإسكندرية	خط أبو قير - ش مصطفى كامل	٥٤٦٠٢٧٨
توثيق نادى سموحه	نادى سموحه	٤٢٧٢٨١٦
توثيق نادي اصحاب الجياد	سموحه	٤٢٥٤٩٣٠
توثيق نادى أكاسيا الرياضى	محرم بك نادى أكاسيا	٣٨١٧٧٧٧
توثيق نادى أعضاء هيئة تدريس جامعة إسكندرية		٥٩٢٨٨٨٠
توثيق خدمات المستثمرين	مبنى هيئة الإستثمار طريق إسكندرية القاهرة	٤٤٩٣٦٦٤
توثيق الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا والنقل البحرى		٥٦٢٢٣٦٦
توثيق نادي الإتحاد السكندرى	نادى الإتحاد	-----
توثيق المنتزه ثان	مبنى كلية التربية الرياضية بالإسكندرية	-----
توثيق نادى المهندسين	طريق الجيش - سابا باشا	-----
توثيق الأحوال الشخصية	مجمع المحاكم بالإسكندرية	٢٧٧٣٦٣٤٦

١٦ - مكتب مرسى مطروح - ك ٤ مبنى الاذاعة ٠٤٦/٤٩٠٧٤٥٧		
٤٩٣٠٤٥٧	محكمة مرسى مطروح	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بمرسى مطروح
٤٦٧٠٦٥١	ش المدرسة الثانوية	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالضبعة
٤٤٠٠١٥٤	حى الأمل - عمارة ٤/	توثيق سيدى برانى
٤٨٠١٠٨٩	مدينة السلوم أول مدخل السلوم - مساكن مجلس المدينة	توثيق السلوم
٤٧٥٠٦٠١	مساكن مجلس المدينة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالحمام
٤٦٠١٤٠٥	مساكن مجلس المدينة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بسيوه
-----	مبنى إدارة المرور	توثيق المركبات بمرسى مطروح

١٧ - مكتب جنوب سيناء - مجمع الخدمات و المصالح ٠٦٩/٣٧٧٠٤٤٩		
٣٧٧٢٥٩٩ ٣٧٧٦٦٤٩	مقر المكتب	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالطور
٣٥٠٣٠٢٠	محكمة نوبيع	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بنوبيع
٣٤٠١٩٩٣	مساكن ٤٨ عمارة ١/	توثيق راس سدر
-----	مبنى محكمة شرم الشيخ - حى النور	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بشرم الشيخ

١٨ - مكتب شمال سيناء - مجمع محاكم العريش ٠٦٨/٣٣٢١٣٨٢		
٣٣٥٥٢٢٦ ٣٣٦٨٩٣٢	مجمع المصالح الحكومية	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالعريش
٣٥٠٢٧٩٤	حى الكوثر عمارة ٦/	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالشيخ زويد
٣٥٤١٢٢٤٠	حى الغزلان	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق ببئر العبد
٣٨٢١٧٧٠	مبنى الشروق - الوحدة المحلية	توثيق رمانه
٣٤٣٢٩٥٣٣	إدارة مرور العريش	توثيق مركبات العريش
٣٣٣٦٦٠٤	حى المساعيد	توثيق المساعيد
٣٣٢٧٩٧٢	بمقر المكتب - مجمع المحاكم	توثيق أول العريش الطور
٣٣٠٢٦٨٢	حى الإحراش - رفح	توثيق رفح

١٩ - مكتب الفيوم - ش الجمهورية - بجوار قصر الثقافة ٠٨٤/٦٣٠٧٣٥٥

٦٣٦٤٤٥٨	خط ٨ مساكن الشيخ محمد حسن	توثيق الفيوم
٦٣١٤١٣٨	المساكن الاقتصادية - حي الجون	توثيق ضواحي الفيوم
٦٣٧٦١٩٧	إدارة مرور الفيوم	توثيق مرور الفيوم
٦٩٠٠٧٥١	مجمع محاكم سنورس - ش عبد السلام عارف	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بسنورس
٦٤١٠٥٦٣	مجمع المحاكم - ش عمر بن الخطاب	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق باطسا
٦٤١٥٧٦٨	ش المحكمة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بابشواى
٦٧١٩٦٢٤	مجمع محاكم طامية	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بطامية
٦٧٢٠٢٢٨		
٦١١٨٧٢		

٢٠ - مكتب بنى سويف - العبور أمام سينما النصر ٠٨٢/٢٣٢٢١٣٢

٢٣٤٠٠٢٦	مجمع المحاكم - ش المدارس	توثيق بنى سويف
٢٣٢٢٠٢٦	مبنى مديرية المساحة	توثيق ضواحي بنى سويف
٢٥٠٧٧٦٩	مجمع المحاكم - أحمد عرابى	توثيق الواسطى
٥٨٢٣٧٩٦	ش الحاجة تحية	توثيق ناصر
٧٦٠١٦٣٢	حي الفالوجة بجوار النادى مساكن مجلس المدينة	توثيق سمسطا
-----	ش الإبراهيمية - مجمع المحاكم	توثيق ببا
-----	مجمع المحاكم - ش المحكمة	توثيق اهناسيا
٧٦٧٢٤٥٠	الفشن - ش البحر الأعظم	توثيق الفشن
-----	مبنى جامعة الفيوم	توثيق جامعة الفيوم

٢١ - مكتب المنيا - ش عدلى - عمارة ساويرس ٠٨٦/٢٣٦٢١٦٠

٢٣٥٢٩٤٢	مجمع المحاكم - ش عدلى يكن	توثيق المنيا
٢٣٢٤٩٧٠	ش هدى شعراوي - بجوار السجل العينى	توثيق ضواحي المنيا
٢٠١٥٣٦٣	عمارة نفرتيتى - المساكن	توثيق ديرمواس
٢٦٣٣٢٥٥	٧ مساكن المصرف البحرى	توثيق ملوى
٧٥٦٦١٧٧	ش طه حسين	توثيق مغاغة
٧٤٦٤٣٧٧	مجمع المحاكم	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالعدوه

-----	مجمع المحاكم - ش الإبراهيمية	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق مبنى مزار
-----	مجمع محاكم مطاى - ش بورسعيد	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بمطاى
٢٤٢٢٦٢٤	ش الجمهورية	توثيق أبو قرقاص
-----	مجمع المحاكم - ش المركز	توثيق سمالوط

٢٢- مكتب أسيوط - ش المحافظة ١٩٨٤/٢٣٢٤٠٨٨		
٢٣٨٥٤٥٢	مبنى المحكمة	توثيق أسيوط
٢٦٠٠٤١٧	مجمع المحاكم - ش الدواوين	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالبدارى
٤٧٠٠٤٢٣ ٤٧١١٨١٢	مجمع المحاكم - ش المحطة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بمنفلوط
-----	بجوار الإسعاف وجوار البنزا يون جوار المحطة	توثيق ديروط
٢٤٧٥٩٨٦٥	ش المساكن الشعبية	توثيق القوصية
-----	مبنى المحكمة - ش بورسعيد	توثيق أبنوب
٢٤٨٠٣٨٤	مجمع المحاكم - ش الجلاء	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بأبو تيج
٢٦٣٥١٥١	المساكن الشعبية - ش المطحن	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بساحل سليم
-----	مساكن الفتح بجوار السجل المدني	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالفتح
٢٦٥٢٣٣٣	مبنى المحكمة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالغنايم
٢٣٢٣٠٠٠	مبنى الجامعة	توثيق جامعة أسيوط
٢٦٧٢٣٥٠	مبنى المحكمة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بصدف
٢٢٩٣٢٢٥	مبنى المحافظة	توثيق الإستثمار
٢٣٧٣٠٠٩	حى مبارك - الأربعين	توثيق ضواحي أسيوط
-----	إسكان الشباب عمارة ٣/	توثيق أسيوط الجديدة

٢٣- مكتب سوهاج - ش مازن بجوار المحطة ٢٣٢٣٠٩/٩٣		
٢٣٠٢٤٧١	مبنى المحكمة - سعد زغلول	توثيق سوهاج

٤٧٠٠٦٢٥	بجوار الموقف	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بجبهينه
٢٥٣٠٧٢١	مجمع المحاكم	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالمراغه
٤٦٧٦٥١٥	مجمع المحاكم	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بجرجا
٢٥٨٠٠٥٠	مجمع المحاكم	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق باخميم
٢٥٠٠٦٢٣	بجوار الثانوى التجارى	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بساقلته
٢٨٣٠٤٥٤	ش د عبد المنعم أحمد	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بدار السلام
٤٧٧٠٧٨٣	مجمع المحاكم	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بطهطا
٤٨٠٠٤٧٤	مجمع المحاكم - ش البحر	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالبلينا
٢٧٩٠٨٧٨	مجمع المحاكم بجوار المحطة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بطما
٢٤١٤٢٢٩	مجمع المحاكم - عبد المنعم رياض	توثيق المنشأة
-----	دار السلام	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بأولاد طوق شرق
-----	ش المحطة أمام صهاريج المياه	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالعسيرات

٢٤ - مكتب الأقصر - مدينة الأقصر بجوار محطة القطار ٩٥/٢٣٧٢٤٢٦		
٢٣٦٩٦٩٨	مجمع المحاكم - ش خالد بن الوليد	توثيق الأقصر
٦٥٠٥٣٥٧	محكمة فرشوط الجزئية	توثيق فرشوط
٦٦٠٦٩٢٥	مجلس المدينة	توثيق نقاده
٦٧٥٠٤١٨	مجمع المحاكم - ش المركز	توثيق دشنا
٥٣٣٢٤٥١	مجمع المحاكم	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بقنا
٩٦١٧٧٨٥	عمارات مجلس المدينة	توثيق قفط
٦٧١٠٦٢٥	مجمع المحاكم	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بأبوتشت
٢٥١٠٤٤٣	مجمع المحاكم	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق باسنا
٢٦٢٨٦٩٦	مجلس المدينة	توثيق أرمنت

٦٥٧.٤٧٩	مبنى المحكمة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بنجع حمادى
٦٨٤.٥٤٣ ٦٨٥٣٦٩١	مجمع محاكم قوص	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بقوص
٥٤٤١.٩٢	مجلس المدينة	توثيق الوقف
-----	جهاز مدينة طيبة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بطيبة

٢٥- مكتب أسوان - ش عباس العقاد ٩٧/٢٣١٣٥٢٤ .

٢٣١٧٩٩٠	ديوان المحافظة	توثيق أسوان
٢٥١.٥٧٣	عمارات الزهور	توثيق كوم أمبو
٤٧١٥٦٤٢	الكورنيش بجوار محطة المياه	توثيق إدفو
٢٨٥.٢٢٤	مساكن مجلس المدينة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بنصر النوبة
-----	مجلس المدينة- عمارات الإسكان	توثيق السباعية
٤٧٣١١٣٧	حى المهندسين - احمد طه حسين	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بدر او
٣٤٢١٤٩٢	عمارات مجلس المدينة	توثيق البصيلية
-----	عمارات مجلس المدينة	توثيق أبو سمبل

٢٦- مكتب البحر الأحمر - ش الأستاذ - الشيخ شحات بمقر النيابة الإدارية ٦٥/٣٥٤٦٣٩٧ .

٣٥٤٥٧٦٥	بمقر المكتب - النيابة الإدارية	توثيق الغردقة
-----	عمارة ديوان المحافظة	توثيق ضواحي الغردقة
٣٣.٥٢٢٠	مساكن مجلس المدينة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بشلاتين
-----	ش النيابة المساكن الشعبية	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق براس غارب
٣٢٥١٨٩١	أمام قسم الشرطة	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بسفاجا
-----	بجوار البنك الاهلى	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالقيصر
-----	قسم شرطة مرسى علم	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بمرسى علم

٢٧- مكتب الوادى الجديد - حى الزهور بجوار مديرية الأمن ٠٩٢/٧٩٢٨٧١١		
٧٩٣٢٩٦٨	حى الزهور عمارة ١٢٥ بمبنى المكتب	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالخارجة
٧٩٢٠٤٤٦	مقر محكمة الخارجة	توثيق الخارجة
٧٨٢٢٩٢٤	مجمع محاكم الداخلة	توثيق موط
٧٩٧٦٠٩٦	مجلس مدينة باريس القديم	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بباريس
٧٥١١٥٢١	مجلس مدينة الفرافره	مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بالفرافره

٢٨- مكتب التمويل العقارى - الجيزة - ساقية مكى - عمارة المانسترلى بمقر هيئة التمويل العقارى ٣٥٦٨٧٣٤٢
--

قائمة المراجع

أولاً: القوانين

- ١- قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى وتعديلاته و لائحته التنفيذية .
 - ٢- قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق وتعديلاته و لائحته التنفيذية .
 - ٣- القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بإصدار القانون المدنى .
 - ٤- قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية وتعديلاته بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ و القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ .
 - ٥- قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن تنظيم الوكالة فى أعمال الشهر العقارى و التوثيق .
 - ٦- قانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال .
 - ٧- قانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ بإصدار قانون التمويل العقارى و لائحته التنفيذية .
 - ٨- قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ و المعدل بالقانون رقم ١٤٧ لسنة ٢٠٠٦ .
 - ٩- قانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن التنمية المتكاملة فى شبه جزيرة سيناء و لائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٩ لسنة ٢٠١٢ .
 - ١٠ - قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة الصيدلة وتعديله بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٢ .
 - ١١ - قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ فى شأن الجبانات و لائحته التنفيذية بقرار وزير الصحة رقم ٤١٨ لسنة ١٩٧٠ .
 - ١٢ - قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ بإصدار قانون التجارة البحرية .
 - ١٣ - قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكانى .
 - ١٤ - القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بإصدار قانون المرور و لائحته التنفيذية و المعدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .
 - ١٥ - قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن إصدار قانون المحاماة وتعديلاته بالقانون ١٩٧ لسنة ٢٠٠٨ .
 - ١٦ - قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإصدار قانون الوصية .
 - ١٧ - قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر وتعديلاته .
 - ١٨ - قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن سريان أحكام القانون المدنى على الأماكن التى لم يسبق تأجيرها و الأماكن التى انتهت عقود إيجارها دون أن يكون لأحد حق البقاء بها .
 - ١٩ - قانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٨٠ بإلغاء الشهادات الإدارية .
 - ٢٠ - قانون السجل التجارى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ و المعدل بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٢٠ .
 - ٢١ - القانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ تنظيم مباشرة الحقوق السياسية .
 - ٢٢ - القانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن الإسكان الاجتماعى ودعم التمويل العقارى .
- ثانياً : التعليمات و المنشورات و القرارات الوزارية**
- ١ - تعليمات الشهر و التوثيق و الرسوم طبعة ٢٠٠١ .
 - ٢- المنشورات الفنية والمالية والكتب الدورية الصادرة من مصلحة الشهر العقارى و التوثيق من عام ١٩٤٧ حتى سبتمبر ٢٠٢١ .
 - ٣ - القرارات الوزارية و الكتب الدورية بأنشاء المأموريات و الفروع .

ثالثاً : المؤلفات

- ١ - الفتاوى و الأحكام فى الشهر العقارى و التوثيق و الرسوم - مجدى ندا .
- ٢- المبررات العلمية و العملية لتحويل مصلحة الشهر العقارى و التوثيق المصرية إلى هيئة قضائية مستقلة أ/ خالد عبد العاطى إبراهيم .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٥
فصل تمهيدى	٨
المبحث الأول	٨
المطلب الأول	٨
المطلب الثانى	٩
المبحث الثانى	١٢
المطلب الأول	١٢
المطلب الثانى	١٣
المبحث الثالث	١٤
المطلب الأول	١٦
المطلب الثانى	٢٠
المطلب الثالث	٢٢
المطلب الرابع	٢٤
المطلب الخامس	٢٥
المطلب السادس	٢٨
المطلب السابع	٣٢
القسم الأول	٣٣
القسم الثانى	١٣٤
الباب الاول	١٣٥
الباب الثانى	١٣٧
الباب الثالث	١٤٠
الفصل الاول	١٤٠
الفصل الثانى	١٤٦
الفصل الثالث	١٥٥

١٥٨	اثبات التاريخ	الفصل الرابع
١٦٠	التأشير على الدفاتر التجارية	الباب الرابع
١٦٢	الاطلاع	الباب الخامس
١٦٣	الانتقال	الباب السادس
١٦٥	أحكام خاصة ببعض المحررات	الباب السابع
١٦٥	المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية	الفصل الأول
١٧٨	إشهادات إشهار الاسناد	الفصل الثاني
١٨١	التبني والإقرار بالبنوة	الفصل الثالث
١٨١	الوقف الخيري	الفصل الرابع
١٨٢	الوصية	الفصل الخامس
١٨٣	محاضر إثبات الغيبة والإمتناع عن التوقيع	الفصل السادس
١٨٤	السف والمراكب	الفصل السابع
١٨٧	الكبائن والعشش	الفصل الثامن
١٨٧	السيارات	الفصل التاسع
١٨٩	الصيدليات	الفصل العاشر
١٩٠	الشركات	الفصل الحادي عشر
١٩٦	أملاك الدولة	الفصل الثاني عشر
١٩٨	إيجار الأراضي الزراعية	الفصل الثالث عشر
١٩٨	تعليمات إدارية لمكاتب وفروع التوثيق	الباب الثامن
٢٠١	المواد الخاصة بتعليمات التوثيق الواردة بالجزء الخاص بتعليمات الشهر	المواد الخاصة بتعليمات
٢١٧	مسائل متنوعة	القسم الثالث
٢٥٥	أحكام النقض وفتاوى مجلس الدولة بشأن التوثيق	القسم الرابع
٢٩٦	النماذج المستخدمة في أعمال التوثيق	ملحق رقم (١)
٣٢٠	عناوين ومقار بعض مكاتب وفروع التوثيق	ملحق رقم (٢)
٣٤٠	المراجع	
٣٤١	الفهرس	